نـــــــــدوة
الشرق الأوسط الكبير
٣٠-٣١ مايو ٢٠٠٤
القاهرة

تحرير : د. فخرى لبيب

تقديم : همسة عبد الحميد

مطبوعات المنظمة

(١٨٧)

إهـــــداء ٢٠٠٧

السفير / سعيد كمال

جمهورية مصر العربية

ندوة

الشرق الأوسط الكبير

٣٠-٣١ مايو ٢٠٠٤

القاهرة

مطبوعات المنظمة

(١٨٧)

اعـــداد وتحـــريــــــر : د. فخرى لبيب
مقـــــررة النــــدوة : الآنسة/ همسة عبد الحميد
الاشرف الفنى والتصميم : الأستاذة/ إيمان أبو الفتوح

صدر هذا الكتاب تحت إشراف قسم الإعلام
بمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
(م.ت.ش.أ.أ.)
٨٩ شارع عبد االعزيز آل سعود، منيل الروضة ص.ب٦١
الملك الصالح، ١١٥٥٩ القاهرة ، مصر
هاتف: ٣٦٣٦٠٨١/٣٦٢٢٩٤٦(٢٠٢)
فاكس: ٣٦٣٧٣٦١(٢٠٢)
e.mail:aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg

تقـــديم

أثارت المبادرة الأمريكية. لما سمي بالإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، عاصفة على الساحة العالمية عامة، والعربية خاصة. وقد رأت السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية أهمية أن تتصدى لهذه المبادرة بالدراسة العلمية الهادئة توضيحاً للصورة، وتعرفاً على الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية لهذه المبادرة، مع غيرها من المبادرات الأخرى مثل المبادرة الألمانية- الفرنسية، إعلان قمة الجامعة العربية في تونس ، وبيان مكتبة الأسكندرية، على شعوب منطقة الشرق الأوسط الكبير. وجاء عقد هذه الندوة لتسبق عقد القمم الثلاث الهامة، ألا وهي قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، وقمة الاتحاد الأوروبي ، وقمة حلف الأطلنطي، واللاتي ستخصص حيزا كبيرا من جدول أعمالها لتهيئة المناخ لفرض هذا المشروع .

وقد شارك في هذه الندوة عدد كبير من الباحثين والمفكرين والمتخصصين والمهتمين من المصريين والأخوة العرب من الأردن والعراق وسوريا وفلسطين والسودان . كما شارك ممثلون من السلك الدبلوماسي من الصين واليمن وموريتانيا .

وقد دارت الحوارات حول محاور تناولت دراسات نقدية للمبادرة ومفهوم الديمقراطية، وكذا الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، ومبادرات الإصلاح وما تحتويه من عوامل فشل أو نجاح. ودارت عشرات المداخلات مما عمق الحوار وأثراه وطرح أبعادا جديدة هامة.

وقد رأت السكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن ضرورة إصدار الأوراق، وملخص المداخلات. في كتاب، وذلك لأهمية ما جاء بالندوة ، رغم احتمال تغييرات يتم إدخالها على المشروع الأمريكي الأصلي بعد عرضه على الجهات التي ذكرناها سابقا. حيث أن هذه المناقشات الحالية هي ثمرة لجهود سابقة سوف تؤثر دون شك في أي مشروع يطرح فيما بعد.

ويضم الكتاب بين طياته ما تم طرحه خلال الأربع جلسات الموسعة والتي افتتحها د. مراد غالب رئيس المنظمة، واختتمها الأستاذ نوري عبد الرزاق السكرتير العام وتحدث فيها : الأستاذ السيد ياسين حول «دراسة نقدية لمشروع الشرق الأوسط الكبير»، والسفير سعيد كمال حول «مبادرات الإصلاح في المنطقة، أسباب الفشل وعوامل النجاح»، والأستاذ محمد سيد أحمد عن «الأبعاد السياسية الأمنية للشرق الأوسط »، والدكتور سعد عبد الرزاق عن «الوضع العراقي في مشروع الشرق الأوسط الكبير»، ودكتور مصطفى علوي حول «رؤية نقدية للأفكار الأمريكية في الإصلاح»، والأستاذ عاطف الغمري حول « الديمقراطية الهجومية ومبادرات الإصلاح»، والدكتور اللواء أحمد عبد الحليم، والأستاذ عبد الخالق فاروق عن «مشروع الشرق الأوسط الكبير فرصة واحدة ومخاطر عدة»، وأخيرا دكتور محمد رؤوف حامد عن «تأملات منظومية

اقتصادية بشأن مبادرات الإصلاح». كذلك يعرض الكتاب ملخص المداخلات التى أبداها المشاركون المصريون والعرب أثناء المناقشات والتى بلغ عددها (٤٢) مداخلة.

وتضم ملاحق الكتاب نص وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مع البيان الصادر عن قمة الجامعة العربية بتونس، ونص الوثيقة الألمانية – الفرنسية للإصلاح ، وأخيرا البيان الصادر عن قمة مجموعة الثمانية الصناعية الكبرى فى جورجيا، والتى تزامن عقدها مع اصدار الكتاب، فارتأت منظمة التضامن ضرورة الحاقها بالكتاب لتعين القارئ على الوقوف على ما حدث لمشروع الشرق الأوسط الكبير من تغير، بدءاً من عنوانه الذى غدا أثناء قمة جورجيا مبادرة «شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا».

أن منظمة التضامن تقدم هذا الكتاب ليعطى صورة واضحة لأهداف هذا المشروع الاستعمارى الجديد، والذى يتناقض مع أبسط القيم السائدة فى العلاقات الدولية والمتمثلة فى عدم التدخل فى شئون الدول وسيادتها ، فهذا المشروع ما هو إلا خطوة جديدة فى سلسلة الخطوات التى بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية للوصاية والهيمنة الأمريكية، والتى لاقت دوما كل مقاومة.

همسة عبد الحميد

مقررة الندوة

الافتتاح
والجلسة الأولى
رئيس الجلسة
د. مراد غالب

كلمة د. مراد غالب*

السيدات والسادة

فى هذا اللقاء سنعالج قضية من أهم القضايا التى تواجه الأمة العربية والشرق الأوسط فى هذه المرحلة التاريخية التى يسودها عدم الاستقرار، والمملوءة بالأحداث الخطيرة والصراعات العنيفة، والحروب وعربدة الأصولية المتطرفة الموجودة محليا، والآتية من أنحاء أخرى من العالم.

لاشك أن أبرز هذه القوى هى الأصولية الأنجليكانية اليهودية المتطرفة، وهى التى تحكم الولايات المتحدة الآن، والتى تمجد هيمنتها على العالم. وكذلك الأصولية اليهودية فى إسرائيل، والتى انتقت أسوأ ما فى التاريخ اليهودى من وحشية جرى فيها تصفية الآخر غير اليهودى، وإخلاء الأرض منهم، كما يحدث الآن فى فلسطين، استنادا إلى أسطورة زعموا أنها إلاهية. والقوة الثالثة هى قوى التطرف الأصولى الإسلامى الذى فسر أجزاء من الدين الإسلامى خارج سياق أسباب النزول وتوقيتاته، واعتبار أن المسلمين الآخرين، وهم الأغلبية الساحقة، كفرة وزنادقة، وأحلوا دماءهم.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية أساسا بغزو العراق، ومعها بريطانيا. وكان ذلك تحت ادعاء وجود أسلحة الدمار الشامل فى العراق، وعلاقة النظام العراقى بالقاعدة والارهاب. وكانت هذه الادعاءات كاذبة. وكانت فكرة غزو العراق قديمة وقبل أحداث ٢٠٠١/٩/١١ بكثير.

وقد يكون من المناسب ذكر الأسباب الحقيقية لغزو العراق، لأنها تلقى ضوءا على القضية محور هذا اللقاء.

أولا: هم يعتقدون -أى أمريكا والغرب- أن هذا الغزو هو محور السيطرة على الشرق الأوسط.

ثانيا: أنه القوة الدافعة لتغيير الأنظمة، وكما قال ريتشارد بيرل وسماها الهدم البناء، أى هدم النظام لإعادة بناء نظام آخر بديل يتمشى مع السيطرة الأمريكية. وهذا ما حدث فى العراق حتى الآن، وهو الذى سيفرض على المنطقة بأسرها.

ثالثا: السيطرة على بترول العالم وطاقته لتمكين الهيمنة الأمريكية. وهم يتكلمون صراحة عن بترول العراق وبحر قزوين ودول آسيا الوسطى علاوة على بترول أفريقيا.

رابعا: تأمين أمن إسرائيل وإبعاد أى خطر محتمل عنها. ويجاهر بعض الأمريكيين بأنه لو كانت الحرب العراقية من أجل ذلك فقط لكانت مبررة بما فيه الكفاية. إذن الحرب العراقية هى المدخل لتغيير الأنظمة. وأنتقل إلى الحيثيات التى تم الاستناد عليها لتقديم مبادرة الشرق الأوسط الكبير، علما بأن هذه المبادرة لازالت قيد البحث والتطوير، ولم تصلنا بعد صورتها النهائية. وقد حشدت الولايات المتحدة القوى العالمية -القمة الأمريكية الأوروبية(الثمانية الكبار) حلف الأطلسى لكى تتقدم بجبهة عالمية متحدة هائلة لتنفيذ المبادرة. وليست الصين بعيدة عنها فهى تشكو هى الأخرى من الأصولية الإسلامية المتطرفة فى مناطق شمال شرقى الصين، وكذلك الفلبين، وأندونيسيا، والهند، وكشمير، ودول عربية وإسلامية كثيرة، ومنها تركيا التى سيكون لها دور خاص فى هذه المبادرة.

هذه الحيثيات هى:

١ - أن الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات قد جعلت من هذه المنطقة جوارا لنا.

---

* رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

٢- أننا لن نسمح لهذه المنطقة أن تكون معمل تفريخ للارهاب ليزعزع استقرار العالم واستقرارنا.
٣- أن أنظمة هذه المنطقة أنظمة قمعية ليس فيها ديمقراطية ولا حرية ولا حقوق إنسان ولا مشاركة شعبية ولا مؤسسات، ويستشرى فيها الفساد.
٤- ولهذا فهي أنظمة طاردة لشعوبها وخصوصا شبابها، ونحن الهدف من هجومهم .
٥- أن تعليم شبابها لا يؤهلهم للعمل في مجتمعات الثورة العلمية والتكنولوجية والعالم الجديد.
٦- أن المنطقة منبع الطاقة اللازمة لنا وللعالم لعقود كثيرة قادمة .
٧- أنها ذات موقع استراتيجي في منتهى الأهمية، فهي من المناطق الحاكمة في العالم، فهي لابد وأن يؤمن استقرارها وأمنها.

إن مبادرتنا تأتي من تقرير التنمية البشرية العربية لسنتي ٢٠٠٢و٢٠٠٣، وتوصيات مكتبة الاسكندرية، وأراء المثقفين في البلاد العربية. إذا، لابد من إصلاح هذه المنطقة حتى تصبح صالحة ومنسجمة مع العولمة، والتغييرات الهائلة التى حدثت في هذا العالم.

الأصدقاء الأعزاء،

أظن أنني لست في حاجة إلي أن أسرد في هذه المناسبة ماحواه تقرير التنمية البشرية العربية من قضايا وإحصاءات عن الحالة البائسة والمتخلفة غاية التخلف للمجتمعات العربية. فلاشك أننا جميعا اطلعنا عليها، كذلك اطلعنا على القضايا التى أثارتها المبادرات الخاصة بالشرق الأوسط الكبير، وهي حتى الآن رهن الدراسة والتطوير من القمة الأوروبية الأمريكية والثمانية الكبار وحلف الأطلسي، أي أن الصورة النهائية للمبادرة أو المبادرات لم تتبلور بعد، ولا أظنها ستتغير كثيرا عما نشر حتى الآن. ولنا هنا بعض الملاحظات حول الأهداف الأساسية لهذه المبادرات:

أولا: أنها تستهدف إذابة الأمة العربية والهوية العربية في إطار أوسع ،إحلال الشرق أوسطية بدلا من الجامعة العربية.

ثانيا: أنها تعمل على الإلتفاف حول المبادرة العربية التى أقرتها القمة العربية في بيروت، وذلك بتمكين إسرائيل من أن تنفتح على العالم العربي وتقيم علاقات مع الدول العربية دون أن تدفع الثمن وهو الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

ثالثا: لاشك أنها ترمي إلي سيطرة إسرائيل على المنطقة بأسرها دون أي تعهد بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة، ودون أي تعهد أمريكي أوروبي عالمي بأنها ستفعل ذلك.

رابعا: الهيمنة الأمريكية أساسا على منطقة من أهم مناطق العالم تمكينا لأحكام سيطرتها العالمية.

خامسا: إلحاق كل المنطقة بالنظام العالمي المهيمن واخضاعها للرأسمالية المعولمة واقتصاديات السوق التى تسيطر عليها أمريكا بالدرجة الأولى والغرب واليابان بشكل عام.

سادسا: تريد هذه المبادرة أن تفرض التغيير على المنطقة، وتسيطر على آليات هذا التغيير بالمشاركة والتعاون التام بين المنظمات والمؤسسات غير الحكومية الأمريكية والأوروبية مع مؤسسات دول المنطقة، في تفعيل وتحقيق للإصلاحات المنصوص عليها في هذه المبادرات.

سابعا: تغيير الأنظمة في المنطقة الصديقة منها أو العدوة، والتى ترى الولايات المتحدة أنها لا تنسجم مع الأوضاع الجديدة.

هناك دور خاص لتركيا، حيث يعقد حلف الأطلسي اجتماعاته بها في آخر يونيو القادم، فهي تقدم نفسها على أنها قاعدة أخرى لهذا الحلف في الشرق الأوسط، ومهمة هذا الحلف وقاعدته الجديدة حفظ الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب في الشرق الأوسط الكبير. ويلاحظ هنا ما بين تركيا وإسرائيل من اتفاقات استراتيجية، ويكون هذا الثنائي على رأس الحربه في السيطرة التامة على كل الشرق الأوسط.

الأصدقاء الاعزاء،

والآن هناك عدة تساؤلات هامة لابد من الإجابة عليها حتى تتضح الصورة:

أولا: هل نحن في حاجة إلى الإصلاح، وهل بدأ الإصلاح عندنا منذ عشرة أو عشرين عاما؟ رأى إصلاح؟ أننا لسنا فقط في حاجة إلى إصلاح، ولكننا في حاجة إلى نقلة حضارية شاملة تتناول كل مرافق الحياة، وأولها الديمقراطية والحرية وتغيير الدستور والشفافية وتبادل السلطة .. الخ وتفعيل وتطبيق ومعالجة ما جاء في تقرير التنمية العربية وتوصيات مكتبة الاسكندرية .. الخ.

ثانيا هل نوافق على مشروع الشرق أوسط الكبير؟ والاجابة هي لابد من رفضه والتمسك بعالمنا العربي، والجامعة العربية، وإبعاد إسرائيل من أي تجمع إلا إذا تعهدت وتعهد المجتمع الدولي معها بأنها ستنفذ مبادرة القمة العربية في بيروت، وتحدد تاريخا محددا للانتهاء من تنفيذ انسحابها من الأراضي العربية التي احتلت ١٩٦٧، والبدء بوقف جميع العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين، ووقف بناء المستوطنات، وهدم المنازل والقتل والترويع.

ثالثا: الولايات المتحدة ليس لها المصداقية لكي تقوم بإصلاح المنطقة بعد غزو العراق وإذلال شعبه وارتكاب جرائم قتل وتعذيب وإهانات لا إنسانية لآلاف عديدة من الشعب العراقي وبعد تأييدها المستمر لإسرائيل. وجرائمها، بل وضمانات بوش الأخيرة، وسيطرة إسرائيل على جميع القرارات الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط.

إن بقاء الأنظمة العربية وتمسكها بالسلطة لعشرات السنين دون تغيير. أحدث جمودا وفسادا وتدهورا في جميع مرافق الحياة، وأدى إلى ما صفه بحق تقرير التنمية البشرية العربية من نتائج مدمرة على الشعب العربي.

إننا لا نرفض نصيحة صديق، بل علينا أن نقبل بالنقد المخلص. فربما يرى البعض مالا نراه نحن في أنفسنا. نحن لا ننكر ما نعانيه من أشكال التخلف والقصور، وقد ناضلنا كثيرا من أجل تغييرها ولن نتوقف، فهذه سنة الحياة والتقدم.

ونحن وإن كنا نختلف مع هذا المنطلق الأمريكي الساعي للتغيير نحو الأسوأ. فأننا نختلف أيضا مع حكوماتنا. ونقول بأنها ترفض الآن هذا المشروع باعتباره تدخلا من جهة غير مختصة. ولكن أين كانت هذه القاعدة العظيمة يوم أخذت تلك الحكومات بكل الأوامر الاقتصادية من إعادة الهيكلة، إلى الخصخصة، إلى إلغاء الدعم، إلى تعويم العملة المحلية، إلى مسايرة الرؤية الأمريكية في حل القضية الفلسطينية والحصار الأمريكي للعراق، بل وأن بعض الحكومات العربية قد يسرت لأمريكا غزوها الحالي للعراق بالتسهيلات أو القواعد العسكرية.

إننا نرفض التدخل لغير صالحنا وإن كنا لا نرفض النقد البناء والنصيحة المخلصة، لكن الأمر ينتهي في كل الأحوال إلى إرادتنا نحن، وطريقنا نحن للتغيير. نحن نريد التغيير لحسابنا لا لحساب أحد من خارجنا.

إننا ندعو بهذه المناسبة إلى موقف شعبى عربى يقدم مشروعا للنهضة العربية، مشروعا لا يقف عند حد الديمقراطية وما يطرحه المشروع الأمريكى ، إنما يتناول كل جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والتى تحقق الاستقرار والرفاهية لشعوبنا، وتضعنا على سلم التطور والتحديث وفى مسار التاريخ المعاصر ، وبذا نكون فى موقع القوة عندما نرفض شيئا أو نقبل بآخر.

إننا أمام مفترق طرق وتحول تاريخى خطير، يقتضى وقفة حاسمة بلا وجل ولا تردد.

كلمة أ. السيد ياسين*
«دراسة نقدية لمشروع الشرق الأوسط الكبير»

تمنيت لو كنت مستمعا في هذه الندوة ، خصوصا أن جدول الأعمال زاخر بالأسماء الممتازة، أصحاب الرؤى الثاقبة في هذا الموضوع . لقد ورد إلى ذهني وأنا قادم إلى هذه الندوة توصيف للسياسة الأمريكية الراهنة ، أردت أن ألخصها في عبارة واحدة. وقد وجدت أن العبارة الدالة هي الفجاجة الاستعمارية ، وركاكة التفكير السياسي، فجاجة استعمارية في الزعم أن الغزو العسكري الأمريكي للعراق هو تحرير للشعب العراقي . وقد رأينا في الممارسة ، كيف تمارس الولايات المتحدة الأمريكية هذا التحرير ، بضرب الشعب العراقي بالصواريخ . هذا يدل على فجاجة إستعمارية لا سابقة لها . أما فيما يتعلق بركاكة التفكير السياسي ، فتنصب اساسا على وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير . ويكتفي باقتباس ويلم كونت ، الرجل المعروف ، حين وصف هذه الوثيقة في مقالة له منشورة ومترجمة ، قال : لوكتب هذه الوثيقة أحد طلابي في الدراسات العليا ، لرسب في الامتحان . لأن هذه الوثيقة عندما تقرؤها تجدها في منتهى الركاكة ، بها تعليمات جهولة حول منطقة عريضة ، وفيها منتهى تجاهل التواريخ الاجتماعية الفريدة لكل دولة من هذه الدول. يمكن القول أننا أمام إدارة أمريكية موجودة أساسا في بلد زاخر بمراكز الأبحاث الاستراتيجية على أعلى مستوى . من ينكر الجامعات العريقة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو المراكز السيولوجية الجبارة لمفكرين على أعلى مستوى . لكن هذه المجموعة السيولوجية المهوسة في إدارة بوش ، بتفكيرها الفج ، استطاعت أن تشوه الصورة الأمريكية في العالم كما لم يحدث . إن الإدارة الأمريكية استطاعت بكل عبقرية أن تجعل شعوب العالم تنقلب ضدها . كان النموذج الأمريكي نموذجا مبهراً للشباب في العالم كله. النموذج الأمريكي السياسي . عندما نجئ لكاتب مثل توماس فريدمان ، يكتب مقالة بعنوان الرئيس بوش يقود إلى الكارثة يقول فيها «كنت في اليابان ، ولم أجد كراهية عميقة بين صفوف الشباب الياباني لأمريكا كما وجدت هذه المرة . وبالتالي يمكن القول أن هذه الإدارة تمارس فجاجة استعمارية، وركاكة في التفكير السياسي في نفس الوقت .

اسمحوا لي أن أقدم مجموعة من الملاحظات حول هذا الموضوع . أولا : ما هو السياق التاريخي الذي صدرت فيه وثيقة الشرق الأوسط الكبير ؟ نحتاج أولا وقبل أي حديث عن الشرق الأوسط الكبير ، أو عن الإصلاح العربي، أو كل هذه الأمور، أن ننطلق من توصيف دقيق لما نسميه التيارات العميقة التي حدثت في بنية المجتمع العالمي . فكرة المجتمع العالمي فكرة أساسية ، هناك مجتمع عالمي الآن نتيجة تعمق ثورة الاتصالات ، وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول ، وظهور ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني العالمي ، وتأثيره على السياسات، وعلى الحكومات ، وعلى الوعي العام ، وعلى الشعوب . وبالتالي، لا بد أن نعرف ماذا حدث في بنية المجتمع العالمي؟ أولاً : في هذا المجال نقطة تغير حاسمة . هي الانتقال

* أستاذ علم الاجتماع السياسي- مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

من نموذج المجتمع الاجتماعى، إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى الاجتماعى والسياسى . هى بناء المجتمع العلمى فى لحظة تاريخية ما ، على طريقة خاصة ، لوضع المشكلات ،مناهج محددة لدراستها ، هذا تعريف ينطلق من أن النموذج القديم فى العلاقات الدولية قد سقط بسقوط الإتحاد السوفيتى ، ودول أوروبا الاشتراكية . سقط نموذج العلاقات الدولية والاقتصادية والثقافية، ونحن نعيش الآن مرحلة أزمة النموذج . لم ينشأ حتى الآن ، نموذج جديد. أزمة النموذج تتسم بحدة الصراع الأيديولوجى الفكرى ، إلى أن ينشأ نموذج، جديد يهيمن على الموقف والمسرح . لم ينشأ حتى الآن نموذج جديد ونحن فى صلب معركة أزمة النموذج فى العلاقات الدولية ، فى المجال الاقتصادى ، فى المجال الثقافى . من هنا يمكن القول أن نقطة التحول الحاسمة ، فى بنية المجتمع العالمى ، هى هذا التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات العالمى ، إنه يتحول ببطء ، ويسمى مجتمع المعرفة، ليس كما استخدم هذا المفهوم بشئ من الجهالة .ليس هناك مجتمع معرفة دون اقتصاد معرفة . وبالتالى فإن الزعم بأنه من الممكن أن نتحدث عن مجتمع المعرفة ، والوطن العربى بهذا النوع من الجهالة ، والاقتصاد العربى لم يصل بعد إلى مستوى اقتصاد المعرفة . مجتمع المعرفة أمل ، وطموح لمجتمعات تتطور ، يتحول فيها الاقتصاد . حتى الدول المتقدمة لم يتحقق فيها، حتى الآنو مجتمع المعرفة . المجتمع الرأسمالى يتحول ببطء ، وبالتالى يمكن القول أن صورة الاكتمال لمجتمع المعلومات العالمى هى مجتمع المعرفة . مجتمع المعلومات العالمى يطرح أسئلة لن يطرحها المجتمع الصناعى . ويعطى امكانيات جديدة خصوصا بعد ثورة الاتصالات وشبكة الانترنت ، وإمكانيات التواصل بين البشر بلا قيود ثقافية أو لغوية . هذه مسألة بالغة الأهمية من الذى نظم لمجتمع المعلومات العالمى ، وقدم النظرية العامة التى تسمح لنا بأن نفهم ما هو هذا المجتمع ؟ ، إنه عالم اجتماعى سياسى أمريكى هو كاستس ، من أصل أسبانى ، قال يتكون هذا المجتمع من ثلاثة أجزاء : الجزء الأول ، أسمه المجتمع الشبكى ، والجزء الثانى البحث عن الهوية ، والجزء الثالث عن نهاية الألفية . كاستس قدم نظرية عامة، لأول مرة، كيف يعمل هذا المجتمع العالمى، لدرجة أن بعض المعقبين قالوا كاستس هذا يمثل القرن الحادى والعشرين. فإذا كان ماركس هو المنظر البارز للمجتمع الرأسمالى ، فإن كاستس هو منظر بنية مجتمع المعلومات العالمى بشكل جيد للغاية ، ومن هنا أتمنى أن يتطوع أحد المترجمين العباقرة لترجمة هذا الكتاب الجامع ، لكى نفهم ما هو شكل واتجاهات القرن الحادى والعشرين .

النقطة الأولى، هى تحول المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات ، والظاهرة الثانية، العولمة ، العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية. العولمة عملية تاريخية ، ومن هنا يبدو غريبا فى الخطاب العربى ، من هذه المنظمات العقيمة التى تقول أنها ترفض العولمة ، أو أنها تقبل العولمة ، وكأنها مسألة اختيارية . هذه عملية تاريخية ، تراكم تاريخى طويل ، نتيجة الثورة العلمية التكنولوجية ، الثورة الاتصالية . ليس أمامك خيار ، أن تقبل أو أن ترفض منظمة التجارة العالمية، هى معاهدة وقعتها فى مراكش ١٤٥ دولة . أنت لا تستطيع الانفلات من إطار النظام الرأسمالى عندما وقعت على المعاهدة . إن أنت خالفت نصوص المعاهدة تعاقب قانونيا . هناك لجنة داخل المنظمة تعاقب الدول . وبالتالى هذا الجدل

العقيم ، نقبل أو نرفض ، ندخل أو لا ندخل ، مسألة بالغة الغرابة ، وتدل على عدم القراءة الدقيقة لتحولات المجتمع العالمي ، من شعارات العولمة ، الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان والتعددية. حين يأتي مجتمع معين ، ويدفع دفعا شكليا ويقول إن لنا خصوصية في احترام حقوق الإنسان ، لأن الدين الإسلامي له منظومة خاصة لذلك ، على سبيل المثال . أنها محاولات عقيمة للتنصل من الالتزام بالمواثيق العالمية ضد حقوق الإنسان . ليست هناك خصوصية في تعليم المهتمين ، وليست هناك خصوصية في استبداد الحكومات بالشعوب ، وبالتالي يجئ موضوع الخصوصية ، وأن كان صحيحا في بعض الجوانب الثقافية ، فإنه ليس صحيحاً على إطلاقه . ومن هنا ، يدل هذا الدفع الشكلي بالخصوصية في مجال حقوق الإنسان، على عدم فهم الموجة التاريخية المتقدمة التي تعلى من شأن حقوق الإنسان . ونحن نعرف بطبيعة الأحوال ، أن هناك مشكلات في هذا المجال . إن الإزدواجية في تطبيق حقوق الإنسان من قبل بعض الدول الغربية لا تجعلنا إطلاقا نغفل عن طبيعة المواثيق العالمية لحقوق الإنسان .

إذن لدينا العولمة بكل تجلياتها ، ولدينا بعد ذلك ما يمكن تسميته تحول المجتمع الإنساني . إذا كان يتمتع ، إلى حد ما ، بما يمكن تسميته الأمن النسبي ، إلى ما يطلق عليه مجتمع المخاطر . مجتمع المخاطر الذى نظر له عالم الاجتماع الالماني (بيك) . له كتاب مترجم من الألمانية إلى الفرنسية ، وفيه نظرية أصبحت سائدة في العلم الاجتماعي . نظرية تقول. أن المجتمع الإنساني الآن هو مجتمع الخطر . والخطر يأتي من مصادر متعددة : من التسلح الذرى ، من سوءات الهندسة الوراثية . وقد رأينا جنون البقر ، وسرطنة المواد الزراعية ... إلخ. نحن نعيش في مجتمع الخطر، مما يدعو إلى سياسات جديدة لمواجهة هذه الاشكاليات .

النقطة الثالثة، في تغيرات المجتمع العالمي، هي انهيار المذهب التقليدى في الأمن القومي ، وظهور مذهب جديد في الأمن القومي ، بحكم التطورات التكنولوجية والاتصالية هو العقل الاستراتيجي الأمريكي، والذى ظهر في كتاب موجود على الإنترنت لمن يريد تصويره ، وهو يقول أن هناك الآن نوعين من الحروب. نتيجة للتطورات التي حدثت للاتصالات، هنالك ما يسمى بالسيبروور ، وما يسمى النت وور . السيبروور هي الحروب الفضائية . وقد رأينا التدخل الأمريكي في العراق والضرب على أبعاد بعيدة ، والنت وور وهي حرب الشبكات الإرهابية، وتجارة المخدرات، وتجارة السلاح، ولهذا أصبحت النت وور هي الهاجس الأكبر لكل الدول في الوقت الراهن . إنها تمثل تهديدا غير مسبوق للأمن القومي ، ولم تجد هذه الدول حتى الآن وسيلة فعالة لمواجهته . وربما كانت الحوادث الإرهابية وضرب البرجين الشهيرين في سبتمبر في نيويورك ، دليل على ذلك . كيف استطاعت مجموعة صغيرة من البشر أن تحول أربع أو خمس طائرات مدنية إلى سلاح تدمير شامل ؟ كيف استطاعت أن تخوض وأن تخترق كافة شبكات الأمن القومي ؟ هذه كما أعتقد مسألة أساسية . وهذا تقريبا بشكل عام ، هو السياق التاريخي الذى تتم فيه مبادرة الشرق الأوسط الكبير ، ومحاولة الإصلاح العربي . علينا أن نفهم وأن نقرأ كيف يتغير المجتمع العالمي ، وفي أي اتجاه ؟ وما هي سياستنا في مواجهة هذه التغيرات الكبرى .

إن السياسة الأمريكية، حتى نفهم الشرق الأوسط الكبير ، يمكن بحثها تحت مبحث عنوانه السياسة الأمريكية بين الاستمرار والإنقطاع . الشرق الأوسط الكبير استمرار لسياسة أمريكية تمت منذ ١٩٤٥ ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكن هنالك انقطاع أيضا سنتحدث عنه . الاستمرار يتمثل في الآتي : بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وظهور الاتحاد السوفيتي كمنافس قوى للولايات المتحدة الأمريكية ظهر مذهب الاحتواء . كيف يمكن أن نحتوى الخطر السوفيتي والخطر الشيوعي ؟ الاحتواء كانت خطة استراتيجية لمواجهة خطورة الاتحاد السوفيتي ، الخطورة الأيديولوجية المتمثلة في الماركسية كمنافس قوى للرأسمالية ، وفي نفس الوقت الخطورة في التوسع ، لأن النموذج السوفيتي كان مصدر جاذبية لعديد من دول العلم الثالث . كيف يمكن وقف هذا التوسع ؟ ولكن في نفس الوقت ابتداء من سنة ٥٠ ظهر مذهب، جديد مذهب ثقافي استراتيجي أمريكي . مذهب يدعو لما سماه بصدق استاذ أمريكي يتسم بنزاهة فكرية أصدر كتابا مهما جدا بعنوان ترويض الأمم، الولايات المتحدة الأمريكية صاغت بكل بساطة مذهبا لترويض الأمم . بمعنى تغيير قيمها الأساسية حتى تتطابق مع القيم الأمريكية. كلمة الترويض لها معنى، إنها تستخدم في ترويض الوحوش ، والمروض يستطيع بعد الترويض أن يتلاعب بمن تم ترويضه. وبالتالي فإن ترويض الأمم، هو محاولة للتغيير الثقافي المخطط ، لتغيير القيم الأساسية في البلاد التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمثل خطرا على أمنها القومي وفقا لتقديرها. ترويض الشخصية اليابانية ، والشخصية الالمانية، بعد الحرب العالمية الثانية. أمريكا ترى أن الشخصية اليابانية تتسم بالعنف الشديد والعسكرية والاستبداد . العسكريون كان لهم اليد العليا عن المدنيين. والشخصية الالمانية أيضا، تتمثل فيها هذه العدوانية . كيف يمكن ترويض كل من الشخصية الالمانية والشخصية اليابانية ؟ أعدوا خطة من خلال تغيير النظام السياسي ، مقرطة النظام السياسي ، ومن خلال التغيير الثقافي ، ابتداء من برامج التعليم وتغيير القيم الاجتماعية . ما مدى نجاح هذه الخطة ؟ مسألة تحتاج إلى تحليل تاريخي وتعمق في الموضوع . هذه كانت البدايات . ومن أجل هذا أصدروا هم كتابا عام ٢٠٠٣ بعنوان من المانيا إلى اليابان إلى العراق واستعادوا فيه المحاولات الأمريكية المتعددة من بعد الحرب العالمية حتى الآن في ترويض الأمم . لدينا هنا إذن مشكلة، أن المذهب الثاني ، غير الاحتواء ، هو مذهب ترويض الأمم ، بشكل يوافق ويؤكد على القيم الأمريكية ورؤيتها للعالم .

النقطة الأساسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير أنه ملئ بالتعليمات الجارفة، ويضع الجميع في سلة واحدة ، مجتمعات شتى وبلاد مختلفة . وحتى الحلول التي قدموها ، مثلما قال د. مراد غالب الإصلاح المزعوم ، حلول غريبة جدا، أن يساعدوا في تسجيل الناخبين ، كلام سخيف ليس له معنى . وتبلغ التفاهة قولهم أنهم يريدون إصلاح برامج إدارة الأعمال . ما هي علاقاتهم بإدارة الأعمال ؟ وإقامة معاهد أمريكية مشتركة خاصة بإدارة الأعمال مثل معهد البحرين الذي إسمه «معهد المصارف» . كلام غريب جدا . نوع من الركاكة الغريبة في هذه الوثيقة . النقطة الأساسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير يثير قضية المشروعية . ما هي مشروعية التدخل بهذا الشكل في هذه البلاد المختلفة ؟ هنا فقرة خطيرة موجودة في بداية

الوثيقة تقول بالضبط : الشرق الأوسط الكبير يمثل تحديا، وفرصة فريدة للمجتمع الدولى . وجرى تناول النواقص الثلاثة التى حددها الكتاب العرب فى تقريرى الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ : وهى الحرية ، ونقص المعرفة وتمكين النساء،كذا الظروف الداخلية فى هذا المجتمع ، باعتبارها تهدد المصالح الوطنية لأعضاء الثماني دول . هذا كلام خطير . لأول مرة تعقد الصلة البائسة بالأوضاع الداخلية لدينا وأنها تهدد بشكل مباشر الأوضاع والمصالح الوطنية . تقول النظرية الأمريكية السائدة المعروفة أن انسداد قنوات التعبير الديمقراطى فى المجتمعات العربية، أدى إلى يأس أجيال جديدة من الشباب، مما أدى إلى الفكر المتطرف ، وأدى إلى الإرهاب. إذن الحل أننا لو ادخلنا الديمقراطية فى هذه المجتمعات نكون جففنا منابع الإرهاب. هذه هى النظرية الرسمية الأساسية التى يحاول مشروع الشرق الأوسط الكبير أن يبنى مقترحاته على أساسها .

ليس هنالك مشروعية للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية، لا من زاوية القانون الدولى . ولا من ناحية الأعراف . كل هذه النظريات التافهة عن الإرهاب، كلام غير مقبول . وخصوصا حين يتم التدخل وفقا للخطة التى يضعونها هم لنكون تحت رقابتهم . هذا كلام غير معقول . هنا نوع من الاستعمار المباشر مرة أخرى للعالم العربى، بعد أن تم استخلاص استقلاله منذ ٥٠ سنة .

إعادة استعمار العالم العربى . البداية هى الغزو العسكرى الآمريكى للعراق . نحن إذن فى مرحلة تاريخية جديدة. سنبدأ من الصفر فى مواجهة الاستعمار المباشر من جديد فى العالم العربى . لقد بدأوا بالعراق وواضح أنهم لديهم خطة للتدخل والاستمرار فى كل البلاد العربية . أنا فى الحقيقة أريد أن أضع موضوع الإصلاح فى الشرق الأوسط، إصلاح العالم العربى ، فى سياقه التاريخى الحقيقى . هناك فى العلم الاجتماعى استراتيجيتان للتغيير الاجتماعى : استراتيجية التغيير التدريجى ، واستراتيجية الثورة ، الانقلاب النووى على ظروف المجتمع . كان فى علم الاجتماع تاريخيا معسكران ، معسكر يدعو للإصلاح التدريجى ، وكان على رأسه بيركاين الفرنسى وسدبيكر الألمانى وباليكو الإيطالى، ومعسكرا آخر يدعو إلى الإنقلاب على المجتمع الرأسمالى . مسألة واضحة ، والعلم الاجتماعى الحديث نشأ على أساس هذا الاستقطاب. الفريق الذى يدعو إلى إصلاح المجتمع الرأسمالى الناشئ ، وعدم الثورة عليه، والمعسكر الذى يدعو إلى الانقلاب على هذا المجتمع وتغييره تغيرا جوهريا فى ضوء الماركسية، وفى ضوء الاشتراكية . هذه مسيرة نظرية . لكن هناك مسيرة تاريخية ينبغى أن نتأمل الثورة الصينية عام ١٩٤٩ . ما هى محصلة القرن العشرين ؟ هذا سؤال مهم. من هنا يمكن القول، أن أنصار معسكر الإصلاح اكتسبوا قوة دافعة من سقوط الثورتين ، بالمعنى التاريخى للكلمة . من هنا يسود الآن الإصلاح . الإصلاح فى علم الاجتماع نسميه التغيير الاجتماعى المخطط. إن كلمة الإصلاح كلمة غامضة ، وأصبحت الآن فى الخطاب العربى المعاصر كلمة مبتذلة ، لا معنى لها . التغيير الاجتماعى المخطط يتحدث عن أربع عناصر أساسية . لا بد أن للإصلاح أن ينطلق من رؤية استراتيجية . الرؤية الاستراتيجية حسب التعريف فى التنمية الحديثة هى مجموعة سياسات، سياسية واقتصادية وثقافية لمجتمع ما فى

القرن القادم . ليست هناك رؤية استراتيچية عربية . وليس هناك رؤية استراتيچية مصرية للمجتمع المصرى . وهذا هو سر تخبط هذا المجتمع فى السياسات الاقتصادية والسياسية . إذن ليس هناك تغيير ولا إصلاح . النقطة الثانية ، لا بد من التحديث . ما هى القوى الاجتماعية المرشحة لقيادة الإصلاح ؟ من سيقوم بالتغيير ؟ الناس الذين فى السلطة ؟ استحالة . كيف سيكون التغيير إذن؟ النقطة الثالثة ، هناك عادة مقاومة للتغيير ، وعلينا أن نرسم خريطة . من هم أصحاب المصالح والجماعات التى ستقاوم التغيير؟ النقطة الرابعة والأخيرة ، ينبغى أن نجد المنهجية لتقييم التغيير . ماذا حدث فى محاولات التغيير المختلفة ؟

النقطة الأخيرة : نحن فى موقف عربى لا نحسد عليه فى الواقع . مشرع الشرق الأوسط الكبير لا يعنى أننا مكتملون ديمقراطيا ، فهذا غير صحيح . بعض المجتمعات تعانى التحلل والانهيار . ومن هنا لا بد أن نبدأ فى التغيير وفقا لرؤية استراتيچية ، أو وفقا لاستراتيچية حضارية متكاملة ، تحدد ما هي أهداف التغيير. د. مراد أشار إلى مسألة النهضة . مطلوب مشرع للنهضة . وأنا هنا أشير أن لدينا نقص في التوافق المعرفي كمثقفين عرب . مطالب الإصلاح العربى مستمرة منذ هزيمة ٦٧ حتى الآن . بعد ٦٧ نشأت موجة من موجات النقد الذاتى العربى . الموجة الأولى كانت عقب هزيمة ٤٨ ، وكان بطلها الأوحد تقريبا المؤرخ اللبنانى الشهير قسطنطين زوريق ، حين كتب كتابه معنى النكبة وقال أن نقص الحريات، السياسية ونقص التفكير العلمى فى المجتمع العربى من أسباب الهزيمة . بعد ٦٧ عمل طبعة ثانية بعنوان معنى النكبة مجددا . وكان من أبطال النقد الذاتى فى المرحلة الثانية صادق جلال عونى المفكر السورى في كتابه الشهير النقد الذاتى بعد الهزيمة ، وصلاح الدين المنجد من وجهة النظر الإسلامية أعمدة النكبة السبعة ، ومن وجهة النظر المسيحية أديب نصور النكسة والخطأ . ولكن نقطة حاسمة فى مجال الإصلاح العربى كانت الندوة التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى قبرص عام ١٩٨٣ بعنوان أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى . أنا شاركت في هذه الندوة وكان فيها ١٠٠ مفكر عربى منهم ، إسلاميين وليبراليين وقوميين ، انتهوا إلى الآتى : بدون ديمقراطية ليس هناك سبيل للتقدم . وأكثر من ذلك كيف يمكن تحقيق الديمقراطية هذه ؟ ندوة أولى ، الندوة الثانية تمت أيضا بمركز دراسات الوحدة العربية ، التراث وتحديات العصر . ولكن آخر ندوة وأخطرها كانت ندوة انعقدت فى الرباط مركز دراسات الوحدة العربية ، بعنوان نحو مشروع نهضوى عربى . مشروع كامل للنهضة موجود ومطبوع فى حوالى ١٠٠٠ صفحة . لم يقرأه أحد. نحن لدينا مشروع للنهضة شارك فيه مفكرون إسلاميون وماركسيون وقوميون لم نقرأه للأسف الشديد . وبالتالى كل كلامنا فى مواجهة الأمريكان هو كلام ودفع شكلى . المؤتمر الذى انعقد فى قبرص حول الديمقراطية سنة ٨٣ ، لم تقبل أى عاصمة عربية بمافيها القاهرة انعقاد هذا المؤتمر فيها . وقد أعلنا فى نهاية هذا المؤتمر قيام المؤسسة العربية لحقوق الإنسان . وكان ذلك إذانا بأن المثقفين العرب ينتقلون من مجال الكلام إلى مجال الفعل . علينا أن نعيد النظر نقديا فى مطالب الإصلاح العربى من وجهة نظر عربية ، وأن نواجه بها العالم على أساس أن مطالب الإصلاح هذه كافح المثقفون عبر خمسين سنة مطالبين بها .

وشكرا ،،،

د. مراد غالب

أريد أن أقول أننا نحلل جيد جدا ونتكلم جيد جدا . لكننا عندما نجئ إلى التنفيذ ونقول لا بد من عمل خطط يكون كل هذا مجرد حبر على ورق . أشارك ا.سيد ياسين أننا قد شبعنا مشروعات نهضة بعد كل هزيمة . لكننا لا زلنا نتحدث فى إطار أربع جدران ولا يصل هذا الكلام إلى حيز التنفيذ .

ا.سيد ياسين قال كلمة مهمة جدا أننا لكى ننفذ الإصلاح يجب أن نبحث عمن هو المستفيد من هذا الإصلاح وأنا معه ١٠٠ ٪ . إذا أردنا أن نصلح، فيجب أن نبحث عن القوى المستفيدة من هذا الإصلاح وهذه هى القوى التى يمكن أن تفعل شيئا .

السفير سعيد كمال*

مبادرات الإصلاح فى المنطقة
أسباب الفشل وعوامل النجاح
(رؤية عربية)

شهدت المرحلة الأخيرة من تاريخ المنطقة العربية، وتحديدا بنهاية عام ٢٠٠٢ وبداية ٢٠٠٣، وهى المرحلة التى بدأت فيها الاستعدادات الأمريكية لغزو العراق، شهدت هذه المرحلة إطلاق سلسلة من المبادرات الدولية التى تمت صياغتها تحت عناوين كبيرة مثل مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير، والمبادرة الأوروبية، ومبادرة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

وقد جاءت هذه المبادرات فى إطار ما يسمى بالإصلاح وتعميق الديمقراطية وإطلاق حقوق الإنسان فى المنطقة. ولعل أكثر هذه المبادرات إثارة للجدل، ولردود الفعل، هى مبادرة الشرق الأوسط الكبير التى أعلنها الرئيس الأمريكى جورج بوش، والتى ينوى الحصول على تأييد لها خلال اجتماع الدول الصناعية الثمانية الكبرى فى الولايات المتحدة فى يونيو القادم.

وتعد هذه المبادرة تطويرا لمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط والتى أعلن عنها وزير الخارجية الأمريكى كول باول فى خطابه فى ٢٠٠٢/١٢/٢٢ أمام مؤسسة Heritage Foundation والتى ركزت على ثلاث قضايا هى: كسب الحرب ضد الإرهاب، ونزع أسلحة العراق، والتوصل إلى تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى.

أما مبادرة الشرق الأوسط الكبير، فإنها تركز على النقاط التالية:

١- قامت بتعريف الشرق الأوسط الكبير بأنه الدول العربية بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

٢- تقدم صورة بالغة السلبية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المنطقة، وتستند فى ذلك إلى البيانات الواردة فى تقريرى الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية فى عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ اللذان اعتبرا الأوضاع فى المنطقة أوضاع مروعة، وتدل على أن المنطقة تقف عند مفترق طرق، وأن استمرار هذا الوضع يمثل تهديدا ليس للمنطقة فحسب وإنما أيضا للمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثمانى، لأنه طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم الاقتصادية والسياسية فإن التطرف والإرهاب، بالإضافة إلى الهجرة غير المشروعة إلى الدول الأوروبية، سوف يتصاعد.

٣- اعتبرت المبادرة أن الإصلاح هو الطريق البديل، وأن بعض الزعماء فى الشرق الأوسط الكبير قد استجابوا لنداءات الإصلاح، واتخذوا خطوات فى اتجاه الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

---

*الأمين العام المساعد لشئون فلسطين بجامعة الدول العربية

٤- أشارت المبادرة إلى أن الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، بالإضافة إلى جهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف فى أفغانستان والعراق باعتبارها تمثل التزام مجموعة الثمانى بالإصلاح فى المنطقة.

٥- ركزت المبادرة على المحاور الثلاثة التالية للإصلاح:

أ- تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد عن طريق تعزيز دور البرلمانات وحرية التعبير والانتخابات النزيهة، والعمل على زيادة مشاركة النساء فى الحياة السياسية، وتطوير منظمات المجتمع المدنى، واعتبرت المبادرة أن إسرائيل هى البلد الوحيد فى المنطقة الذى يتمتع بالحرية والديمقراطية.

ب- بناء مجتمع معرفى يقوم على تحسين التعليم الأساسى ومحو أمية الراشدين وتدريب المعلمين مع التركيز على النساء، وتضييق الهوة القائمة فى مجال الكمبيوتر بين المنطقة وبقية العالم.

ج- توسيع الفرص الاقتصادية. وتركز المبادرة على أن تضييق الهوة الاقتصادية فى مستوى الدخول ومعدلات النمو ونسبة البطالة المرتفعة يتطلب تحولا اقتصاديا شبيها بما قامت به الدول الشيوعية السابقة فى أوروبا الشرقية، ويقوم على إطلاق قدرات القطاع الخاص فى المنطقة. وتشجيع رووس الأموال، وإقامة بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير على غرار البنك الأوروبى للإعمار والتنمية، ويقوم بالإقراض بعد التأكد من قيام البلد المفترض بإصلاحات ملموسة.

ومن استقراء التلخيص الموجز السابق لأهم المبادرات المطروحة على ساحة الإصلاح فى المنطقة وهى المبادرة الأمريكية، نستطيع أن نقدم الملاحظات التالية، والتى توضح الأسباب المؤدية إلى فشلها رغم ما تحتويه من بعض الجوانب الإصلاحية التى بدأت بالفعل فى الدول العربية:

١- أن هذه المبادرة لم يتم التشاور بشأنها مع دول المنطقة. وهى الدول المعنية بالإصلاح. والتى تشكل الأرضية التى سوف يتحرك فوقها. ومعنى ذلك، بكل وضوح، أنها تأتى لتفرض وجهة النظر الأمريكية (والتى تحاول إقناع الدول السبع الصناعية الكبرى بها) على دول ومؤسسات المنطقة، دون أى اعتبار للعوامل الخاصة بالرأى العام والظروف السائدة فى المنطقة. كما أن توقيت إطلاق هذه المبادرة يثير شكوك قوية فى الأهداف المرجوة منها، حيث أطلقت فى وقت يتعرض فيه نظام الأمن القومى العربى لهزة شاملة بسبب الاحتلال الأنجلو-أمريكى للعراق، واستمرار الاجتياح الإسرائيلى لمدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يقودنا إلى الملاحظة الثانية.

٢- إن الإصلاح الأمريكى يركز على إصلاح الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال آليات تستغرق عدة سنوات للقيام بدورها، وهو مالا نرفضه، بينما تتجاهل المبادرة وجود صراع فلسطينى/عربى- إسرائيلى محتدم على الأرض، يعتبر أولوية أولى فى العمل العربى المشترك، ويتطلب قبل كل شئ إيجاد حل شامل وعادل ودائم، إذ كيف يمكن للإصلاح أن يستمر ويستقر وجهود الدول العربية خاصة المحيطة بفلسطين. ومواردها موجهة لتلبية

احتياجات مواجهة العدوان الإسرائيلي وظروف عدم الاستقرار السائدة فى المنطقة.

وبعبارة أخرى، فإن مبادرة الإصلاح الأمريكية تعكس نية إدارة الرئيس بوش لتجاوز الصراع العربى- الإسرائيلى، والقفز من فوقه والتركيز على سياسة التغيير فى المنطقة بكاملها، وهو هدف غير واقعى، ولا يمكن أن يتحقق قبل وجود حل عادل للصراع العربى - الإسرائيلى.

٣- كما أن المبادرة الأمريكية تتجاهل عن عمد، وطبقا للمصالح الأمريكية الاستراتيجية، وجود قوة نووية إسرائيلية فى المنطقة، بينما تمارس ضغوطا شديدة على بعض دول المنطقة بدعوى وجود نشاط نووى لديها. وبدون حل لمسألة أسلحة الدمار الشامل لا يمكن أن يتحقق الأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط الكبير.

٤- إن الإصلاح من خارج المنطقة العربية مع إدخاله دول الجوار الجغرافى يعد عملا تعسفيا لأنه لا يأخذ فى الاعتبار المعطيات الخاصة للمنطقة وتاريخها وقيمها.

وبعبارة شاملة، فإننا نخشى صراحة أن يكون هدف مبادرة الشرق الأوسط الكبير الإجهاز على النظام العربى الإقليمى المتمثل فى جامعة الدول العربية، وطمس الهوية العربية الحضارية والثقافية. ولن يتم ذلك إلا بضرب قوى القلب فى هذا النظام. وفى الواقع، فإن الاحتلال الأمريكى للعراق، وإطلاق يد حكومة شارون فى التنكيل بالشعب الفلسطينى، وقتل كوادر المقاومة يمثلان خطوة مهمة على طريق تحقيق هذا الهدف.

ومن هنا فقد كان على الأطراف العربية، وعلى جامعة الدول العربية، وضع الخطوط العربية لعملية إصلاح داخلى لترتيب البيت العربى، وتحقيق أهداف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدعيم أواصر الأمن القومى العربى. وانعكاسا لذلك، فقد أصدر مؤتمر القمة العربية فى تونس مؤخرا: وثيقة «مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح»، ووثيقة العهد والوفاق والتضامن وإعلان تونس، والتى تبنت عدة خطوات تعمل بالتوازى على إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، طبقا لمبادرة السلام العربية، وخطة خريطة الطريق، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، واحترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه، وإجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة لمؤسسات وآليات جامعة الدول العربية التى تمثل قلب نظام الأمن القومى العربى، والإسراع بتنفيذ السوق العربية المشتركة، والاستمرار فى عمليات الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى الجارية فى الدول العربية.

هذا هو الطريق الوحيد للإصلاح والتطوير والذى يمكن أن يكتب له النجاح والاستمرار، أما الإصلاح القائم على فرض الحلول من الخارج، والتى تعكس مصالح وأولويات قوى خارجية أو قوى إقليمية خارج نطاق نظام الأمن القومى العربى ، فلن يقدر له النجاح أو الاستقرار ، بل قد يكون عاملا إضافيا لأسباب التوتر والصراع فى المنطقة، بل وتغيير بعض الأنظمة العربية باللجوء لاستخدام القوة أو وسائل زعزعة الاستقرار الأخرى.

مداخلات الجلسة الأولى

تحدث متداخلا إحدى عشر مشاركة ومشاركا . وقد ركز **الأستاذ رجائي فايد** في مداخلته على ربط الإصلاح الذي يتشدق به الحكام بحل مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي ، وأنه لا علاقة لهذا بذاك. وأنه لوكانت هنالك ديمقراطية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي . ويأخذ الحكام رفض الشعوب للإصلاح في الخارج لحسابهم. في حين أنه لن يتم أى إصلاح داخلى على أيديهم .

وتناول **الأستاذعبدالقادرياسين** ما جاء في كلمة الأستاذ سعيد كمال عن الصراع الفلسطيني العربي- الإسرائيلي . باعتباره مصطلحا جديدا حيث أجبر الأمريكان المؤسسات العربية على القول بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وربما يصير غدا الصراع الغزاوى - الإسرائيلي . وأشار إلى أن أحد المسئولين الكبار في نظام عربي قد قال في أحد الفضائيات أنه إذا صارت ديمقراطية في الدول العربية فسوف يسقط كل الحكام الموالين لأمريكا .

وطالبت **الأستاذة إملي نفاع** بالتعميم الإعلامي للآراء القيمة العلمية التي طرحها السادة المتحدثون، لمواجهة حالة الاحباط والهجوم الأمريكي الشرس . كما أشارت إلى أن الإدارة الأمريكية تعمل من أجل إلغاء جميع المنظمات الأقليمية والدولية التي أفرزتها موازين القوى ليكون لها اليد المطلقة للهيمنة . وإن المواجهة تتطلب جهود الفئات المتضررة .

وتناول **المهندس أحمد العسراوى** إستهداف المشروع دمج إسرائيل في المنطقة. وسحر كل ما هو عربي . وأن الأنظمة العربية لا تريد إصلاحا ، وعلينا نحن أن نعمل للتغيير لا للإصلاح . وقال أن أقصى ما يستطيع أن يتنازل عنه الحكام العرب هو أقل بكثر مما يريده الصهيانة، وأن الصراع العربي الإسرائيلي لن يحل إلا عسكريا .

وتناول **د. عصام جلال** التغييرات التي تجرى في بلدان مختلفة من العالم ودرر الشعوب فيها في حين أنه ليس هنالك شعور أو قبول برأى عربي أو موقف عربي لأن العالم يرى أن الذى يطرح هو مواقف حكومات، وأن الشعوب العربية ليس لها رأى أوموقف . هنالك فراغ سياسي يسمح لأى قوة خارجية بالتدخل واللعب . في الثلاثينيات كنا قادرين على تغيير حكومات ورؤساء ومعاهدات . الحكومات العربية الآن تقدم سلسلة من الأخطاء للبقاء في الكراسي . الديمقراطية الحقيقية لا تخدم المشروع الأمريكي للسيطرة . ومن ناحية الإصلاح ، لا يمكن داخليا ، لفرقة طبل بلدى أن تعزف سيمفونية .

وتحدث **د. فتحى إبراهيم** عن حقيقة أننا لا نعمل ولا نتحرك . وأن اليونان . أصغر دولة في الاتحاد الأوروبي ، تنتج كتباً وثقافة ضعف ما تنتجه الدول العربية كلها. وأنه لا بد أن نعيد التفكير في حياتنا وسلوكنا ، لأن القضية خطيرة للغاية .

وتحدثت **د. سهام نجم** . وأوضحت أن مصطلح الإصلاح ليس هو المصطلح. وأننا في حاجة إلى تغيير شامل وكامل وتطوير أيضا . أما بالنسبة للمبادرة فإن المشكلة تكمن في العقل العربي المحبوس في إطار الحدث والأزمة بعد انتشارها، وليس في دراسة احتمال وقوعها . كان الأولى بنا استخدام تقرير التنمية الإنسانية كأداة من أدواتنا الرئسية . هنالك أدوات أخرى تحت أيدينا ولا نستخدمها . إن خيار المقاومة خيار إستراتيجي تحديدا للإنتماء وتأكيدا للتغيير والتطوير في

المنطقة العربية .

العميد حسن عبد القادر يتساءل عن ما الذى يمنع من مجئ قوى أجنبية من خارج مصر تحكم على أساس تحجيم حجم الفساد الموجود ، كما حدث أيام الإنجليز ؟

الأستاذ يعقوب شيحة يقول أن أمريكا ليست فى حاجة إلى ترويض أكثر للدول العربية لأن لها قواعد عسكرية فى كل الوطن العربى . إن علينا أن نهيئ وندبر قوت يومنا .

تحدث **د. عبد المنعم عبيد** عن أن العشرين عاما القادمة سوف تشهد صراع وجود ما، بين العالم العربى وإسرائيل . علينا أن نفكر فى العوامل التى أدت إلى ضمور قوى العالم العربى .

مشروع الشرق الأوسط الكبير يهدف إلى الهيمنة، والمنطقة كلها تعسكرت ضد مصالح شعوبها. هنالك جمود وعدم قدرة على التعبير عن مصالح الطبقات والخوف من أى إصلاح، والدخول فى مستنقع الركود ، وليس هناك من حل غير الدخول فى القضايا الديمقراطية من أوسع جوانبها .

تحدث **اللواء حمدى شعراوى** عن الأوضاع فى أمريكا ووجود ٤٠ مليون تحت خط الفقر و٣٠ مليون يأكلون من الزبالة ، وعشرين مليون ينامون فى علب الكرتون. أمريكا يحكمها الآن اليمين المتطرف الدينى المتصهين ، يمين فاشى . نحن نستطيع الوقوف فى وجهها ، فقد وقفنا بعد هزيمة ٥ يونيو وقمنا بأعمال مجيدة لا تقدر بمال، وأكملنا مشاريعنا الضخمة . يجب أن يقوم مفكرونا بالرد على الشرق الأوسط الكبير بفضح أمريكا وفضح أوروبا .

تعقيب السفير سعيد كمال

لا أختلف مع الأخ عبد القادر ياسين فى أن تعبير الصراع العربى الإسرائيلى لا يهدف إلا أن يشخص الصراع الفلسطينى الإسرائيلى الجارى اليوم بين الشعب الفلسطينى وبين القيادة والحكومة والجيش الإسرائيلى ، وهو لا يعنى أن الشعب الفلسطينى منعزل عن أمته العربية، ولذلك وضعت تعبير الفلسطينى العربى – الإسرائيلى .

لست ضد تعبير الصراع العربى الصهيونى ، لكنه تعبير شعبى ، لكن عندما يتحدث المسئولون فإنهم يراعون التعبيرات التى تستخدم فى الأمم المتحدة وقراراتها وهو الصراع العربى الإسرائيلى .

فيما يتعلق بدور مصر فهى قد عانت الأمرين ، شأنها شأن سوريا ودول الطوق المحيطة بإسرائيل، وقد بذلت الغالى والرخيص من أجل القضية العربية . وأنا أتفق مع القول بأن الديمقراطية لا تعطل الإصلاح . نحن عندما نرد على أمريكا فإن هذا لا يعنى اعتمادنا عليها وإنما اعتمادنا على الذات . إن الهدف الكبير للقيادة الأمريكية للعالم هو هدف كل الإدارات الأمريكية القادمة . وعلينا أن نحلل كالطبيب وأن يكون صوتنا مسموعا عند أصحاب القرار فى الدول العربية وفى كل مكان . الإدارة الأمريكية تلجأ ، أمام الأوضاع فى العراق ، إلى أسلوب المرونة الشكلية ، ونحن نلعب نفس اللعبة، غير أن هذا لا يغير إطلاقا فى قناعاتنا ومبادئنا وإيماننا. وأنا هنا أتكلم باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . وشكرا،،،

***

د. مراد غالب : لا بد من توصيل هذه الأفكار إلى الشعب حتى يحدث تغيير حقيقى . وما لم يحدث هذا سنظل نتكلم بين الجدران.

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة

د. فخرى لبيب

أن مشروع الشرق الأوسط الكبير، ليس هو أول مشروع تضعه الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط، ولن يكون، فيما أعتقد، الأخير. فالولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية ولها مشروعات خاصة بمنطقتنا. ولاتنتهى هذه المشروعات، منها مشروعات خاصة بالحلول محل الاستعمارين الانجليزى والفرنسى باسم مبدأ أيزنهاور لملئ الفراغ، أى أنه عندما يرحل الانجليز والفرنسيون فإنهم سيتركون فراغا، والأمريكيون مشكورين يودون ملء هذا الفراغ. وهنالك أيضا النقطة الرابعة، ومشروعات الأحلاف العسكرية، ومشروعات كثيرة جدا. وقريبا كان مشروع كولين باول، والمبادرة الأمريكية الشرق أوسطية، ثم مبادرة بوش الخاصة بمناطق التجارة الحرة، ثم هذا المشروع الأخير . أى أن جميع الفترات لم تخلو من مشروعات أمريكية خاصة بالشرق الأوسط. وتستهدف فى المحل الأول أن تحل محل استعمار قديم وأن تهيمن هى بنفوذها الجديد، أو تحاول ترويض الحكومات. كما أنها لن تتوقف عن الضغط على المنطقة طوال الوقت وجميعنا يتذكر السد العالى وما عانته مصر من الولايات المتحدة الأمريكية من محاولة لمنعها من بناء السد العالى. أو أخذ تمويل من البنك الدولى لهذا الخصوص. وأيضا الضغوط التى تجرى الآن بتهديد سوريا. واتخاذ قرارات بالحصار حولها، وتهديد السودان بأنه إن لم يوقع الإتفاقيات هو أو غيره ستوقع عليه الولايات المتحدة عقوبات . أى أن الولايات المتحدة عينهاعلينا بالتهديد أو بالحصار أو بالمشروعات أو بالغزو. كما سبق وغزت لبنان وغزت الصومال وغزت أخيرا العراق. كما لها أيضا مشروعات بالضرب والعدوان مثلما حدث بالنسبة لليبيا والسودان . لها سلسلة طويلة من المشروعات أو السلوكيات معنا، وكلها ساعية للضغط علينا. مشروع الشرق الأوسط الكبير لم يذكر شيئا عن الوضع فى فلسطين أو القضية الفلسطينية ، ولا بالنسبة لقضية العراق، أو بالنسبة للأوضاع الكثيرة التى توجد فى المنطقة. بالنسبة لنا نحن كمصريين ناضلنا للديمقراطية طويلا، من ١٠٠ سنة على الأقل هناك نضال ديمقراطى. والمطالبة بمطالب ديمقراطية، أى أن الشعب المصرى لا يحتاج إلى وصاية من أحد حتى يقترح له ديمقراطية بالشكل الذى تقترحه أمريكا، لأن الديمقراطية المقترحة من أمريكا خاصة بصناديق الانتخاب، وخاصة بممارسة الانتخاب وجداول الانتخاب، كيف نعمل جداول انتخاب وكيف ننظم عملية الانتخاب ذاتها. وأعتقد أن هنالك خبرة مصرية، ربما بالسالب وليس بالإيجاب، لكن عندنا خبرة عريقة فى الكشوفات والصناديق ومثل تلك الأشياء. أمريكا تود أن تعلمنا ما هى الديمقراطية ، وتدربنا على ممارستها. وأنا فى تقديرى أن هذا الاقتراح الأمريكى، الذى لا يخرج عن كونه محاولة كى

* مسئول قسم الاعلام بمنظمة التضامن.

يأخذ شرعية أن يغزونا بإرادتنا، أى أن يدخل عندنا بإرادتنا، ويصنع فى داخلنا حصان طروادة، الذى تعده أمريكا. أنها تسعى إلى إعداد مجموعة من الناس يستطيعون أن يكونوا بدلاء . إن أمريكا لم تعد تكتفى بالأصدقاء إنها تريد عملاء يضعون الأولوية للمصلحة الأمريكية وليس للمصالح الوطنية.

يتحدث معنا في هذه الجلسة اليوم الأستاذ محمد سيد أحمد وسيحدثنا عن الأبعاد السياسية والأمنية للشرق الأوسط الكبير . والأستاذ محمد سيد أحمد رجل معروف بتاريخه السياسى النضالى ، إن محمد ليس مجرد رجل يتحدث فى السياسية أو الديمقراطية والحريات ، أنه له تاريخ فى الممارسة العملية دفاعا عن الديمقراطية والحريات، ، وقد دفع الثمن غاليا، حتى يحقق خطوة ولو صغيرة للأمام من أجل الديمقراطية.

ومعنا أيضا د. سعد عبد الرزاق الذى سيناقش الوضع العراقى ومشروع الشرق الأوسط . ود. سعد عبد الرزاق دكتوراة فى علم الاجتماع، وأستاذ مساعد فى جامعة الجزائر، وله العديد من الدراسات والبحوث المنشورة سابقا فى صحف عراقية وإنجليزية. إن د. سعد عبد الرزاق ليس مجرد باحث أو مفكر أكاديمى، إنما هو أيضا رجل له صلاته بالشارع السياسى العراقى.

ا.محمد سيد أحمد *

الأبعاد السياسية والأمنية للشرق الأوسط الكبير

زميلنا د. فخرى لبيب ، قدم الموضوع على أن المشاريع الأمريكية المتعلقة بالمنطقة كثيرة عبر التاريخ وعبر الجغرافيا . وهى هنا تتسع كما نرى ، لأن الكلمة المفتاح فى الاقتراح المطروح، هى كما يقال في الترجمة ، الشرق الأوسط الكبير ، وإنما الشرق الأوسط الأكبر ، جريتر ميدل إيست . أى أن المقصود بالميدل إيست هو محور أو أساس لعملية المفروض أن تنتشر إلى ما هو أوسع نطاقا من الميدل إيست ، وذلك له دلالته . أنه ليس مجرد صدفة . إن هذه العملية ، ربما تعود أساسا لفكرة ما هو الأوسع من الشرق الأوسط ؟ ما الذى يمكن أن ينسبه الواحد إلى الشرق الأوسط ، ليس فقط إلى العرب ، وإنما أيضا نسبة الميدل إيست للإسلام. ففكرة الجريترميدل إيست هى تعبير يعكس مشروعا أوسع نطاقا من العالم العربى ، إلى العالم الإسلامى . وهذا يحدد أطراف المشروع . أولا ، المشروع أمريكى ،لأنه مبادرة أمريكية . وثانيا، المشروع ليس بين أمريكا والعرب فحسب ، وإنما هو مشروع يحاول إضافة أطراف أخرى كذلك ، من أبرزها الاتحاد الأوروبى . المشروع معروض على أوروبا أساسا ، شراكة أمريكية أووبية . كيف الشرق الأوسط ؟ . إذن المشروع عبارة عن أمريكا وأوروبا ، إزاء طرف آخر ، طرف هو من وجهة نظر المشروع مصدر الإرهاب ، مصدر القضايا ، أصبح كأن المنطقة برمتها تابعة لمشروع محدد ، لموضوع محدد ذو طرفين ، طرف مهدد هو الغرب وأمريكا أولا. ثم فى مواجهته عالم مسئول عن هذا التهديد ، وهذا العالم ليس هو فقط العالم العربى وإنما أيضا العالم الإسلامى ، وتلك عبارة عن تناول معاصر لفكرة المواجهة بين الحضارات من جانب ، الحضارة الغربية اليهودية المسيحية ، ومن الناحية الثانية العالم الإسلامى . هذا هو جوهر المشروع كما طرح.

والمشرع ليس ناتجا من أمور حدثت فى ظروف معينة ، وهذه الظروف بالتحديد هى ما بعد الحرب على العراق . لقد انتهت الحرب على العراق بفشل أمريكا . قادت أمريكا حربا محملة بأهداف معينة ، وهذه الأهداف ثبت عدم صحتها . كان الغرض أصلا من الحرب ليس أن صدام حسين يملك أسلحة للدمار الشامل . هنالك الإرهاب المعاصر ، وهو إرهاب ليس قاصرا على الظواهر الإرهابية فقط ، ولكنه يستند إلى أسلحة للدمار الشامل ، وهى أسلحة بالغة الخطورة عندما تستخدم . إذن هو إرهاب مضاف إليه أسلحة الدمار الشامل . إن أهم مركز لهذه الأسلحة هو النظام العراقى ، وبناء على هذا فنحن فى صدام بين العالم المتحضر . العالم الغربى ، وبين العالم مصدر الإرهاب . هذه المواجهة فى الواقع ، ليس شرق أوسطية وإنما هى مواجهة ذات أبعاد عالمية ، ذات بنية تمثل الكيان العالمى . نحن إزاء تهديد جديد بدأ فى

---

* كاتب وباحث ومفكر بارز.

الحقيقة ، أو أعلن عن نفسه في الحقيقة ، بما جرى في ٢٠٠١/٩/٢٢ . الخطة قائمة على فكرة فاعل عالمي ، فاعل كفيل وجدير بأن يكون فاعل ، وهو أمريكا أولا وأمريكا وحلفاء أمريكا ومنهم أوروبا . ومفعول به ، طرف آخر ، هو الطرف الخطر على النظام الدولي والذي ينبغي محوه من الوجود ، وإزالته بكل الطرق . ومن المؤكد أن هذا الطرف الثاني يكتشف اليوم ، من المعاملة التي يعامل بها السجناء في السجون ، إن ما يجرى ليس مشروعا حضاريا . إنه مشروع إرهاب ، مشروع متوحش لا يقل فظاعة عن أى شئ جربته البشرية من قبل .

اليهود اليوم كثيرا ما يتكلمون عن الهولوكوست ، عن ما حدث لليهود في الحرب العالمية الثانية . إن ما نشهده الآن ، بالنسبة للعراق ، لا يقل عن الهولوكوست . نحن بصدد ظواهر تخلت تماما عن أى نزعة إنسانية . نحن بصدد ظاهرة مضادة للإنسانية والحضارة البشرية المعاصرة . هذه نقطة .

النقطة الثانية وثيقة الارتباط بفكرة العولمة .المشروع ، كما قلت ، ليس هو مشروع شرق أوسطي ، إنه مشروع يستند فقط إلى الشرق الأوسط ، من أجل تغيير ملامح العالم كله .

فظاهرة العولمة وثيقة الارتباط بهذا المشروع . وظاهرة العسكرة وثيقة الارتباط بهذا المشروع ، لأن العسكرة متمثلة في الدور المركزي لفكرة أسلحة الدمار الشامل ، أو هي جزء في صميم كيان المشروع ذاته . نحن إذن بصدد مرحلة تاريخية جديدة ، وهندسة جديدة للنظام العالمي ، وعملية ليست مجرد تكرار لمشاريع أخرى مماثلة شاهدناها من قبل ، وإنما هي تعبير عن انتقال من تركيبة معينة للنظام الدولي ، إلى تركيبة مختلفة للنظام الدولي ، إلى تركيبة السند الأساسي فيها هو الهيمنة الأمريكية المطلقة على النظام الدولي . المشروع ليس مجرد المكان الذي يطبق فيه ، وإنما أيضا الأطراف التي تطبقه ، والأطماع التي تهدف إليها . نحن بصدد ظاهرة في بدايتها ، وهي ليست ظاهرة أهم ما جرى فيها قد انتهى . ليس صحيحا أن مانشهده الآن هو خطوة متقدمة في مشرع ثبت فشله . نحن بصدد عملية في بداياتها ، وينتظر لها انتشار أوسع بكثير مما جرى حتى الآن . إن ماجرى حتى الآن هو مجرد الخطوات الأولى في عملية ذات أبعاد عالمية كما قلت . طبعا ليس من السهل أن تجند العالم كله لهذا المشروع كما تشاء . والعملية لا تتم بهذه البساطة . أولا لقد انطلق المشروع أصلا من هزيمة ، من اعتقاد أمريكي أنها بعد ٩/١١ تستطيع أن تعيد صياغة النظام العالمي وتهيمن عليه ، وتسيطر عليه ، وقد ثبت أن هذا غير صحيح . ثبت إلى الآن إن بناء المشروع بكل مكوناته لا يكتمل . لقد شاهدنا ، وقت الحرب على العراق ، كيف أن أمريكا عجزت عن أن تحشد العالم الغربي كله معها ، ضد العالم العربي الإسلامي .

شاهدنا كيف أن أوروبا انقسمت . شاهدنا رموز سياستين أوروبتين ، سياسة بلير وسياسة شيراك . سياسة بلير هي سياسة قالت بأنه إزاء التفوق الأمريكي الكاسح فلا خيار لنا غير أن نشارك أمريكا . وإذا اختلفنا مع الأمريكان فننصحهم في السر . بينما قامت سياسة أخرى مقابلة هي السياسية التي تبنتها فرنسا وألمانيا وعدد من الدول . وهذه الدول بعكس ما قام به

بلير، منذ ما قبل الحرب ، وفي خلال الحرب حتى اليوم تجاهر بأنها تختلف مع الإستراتيجية الأمريكية في نقاط كثيرة ، وتتزعم هذا الاتجاه فرنسا وألمانيا . وقد شاهدنا أن المعسكر المضاد معسكر رفيق ، بدليل ما جرى فى أسبانيا مثلا . إن دولة من الدول التى كانت منتمية إلى معسكر بوش انتقلت إلى المعسكر الآخر . ونشاهد أن هذا المثل الذى تحقق مرة ، وارد أن يتحقق فى مرات أخرى ، فى مواقع أخرى . المشروع إذن عرضة لصراعات داخلية متعددة . إنه ليس مشروع منسجم ، ولا هو مشروع متماسك ، ولا هو مشروع قادر على أن يترجم إلى الواقع أهدافه المعلنة ، إلى أى حد . المشروع إذن يواجه مشاكل من أكثر من طرف ، الطرف الأمريكى ، الطرف الأوروبى ، الطرف الشرق أوسطى ، الذى هو الطرف المهدد ، روسيا ، الصين ، وتتسع مشاكل المشروع وتتخذ أبعاداً عالمية ، بأشكال متنوعة . ونشاهد ما جرى اليوم، مثلا لقد ذهب مبارك إلى روسيا . هل معنى ذلك أن هذا المشروع يفضى إلى أن نجد مبارك يذهب إلى روسيا ، ويرفض الذهاب إلى أمريكا . بدعوى أنه كان فى أمريكا منذ فترة وجيزة ، وانتهى الأمر فى أمريكا بسوء تفاهم . أو عدم تفاهم ؟ هل معنى ذلك أن ما نشهده الآن هو تكرار لما سبق وشاهدناه فى عالم ثنائى القطبية ؟ طبعا لا . لكن من المفيد أيضا أن نلفت النظر إلى ظاهرة من هذا القبيل .

اليوم يحدث أن الأطراف الواقفة في مواجهة المشروع تتعدد . ولكن هذه الأطراف فى نفس الوقت ، ليست من القوة بحيث تستطيع أن توحد صفوفها فى مواجهة الطرف الأمريكى . السمة المميزة للوضع الدولى ، الذى نحن فيه ، أننا بصدد نظام له ظواهره من أكثر من وجهة، ولكننا أيضا ، من زاوية أخرى ، إزاء طرف أو حد ذا قوة كاسحة . هذه مشكلة . نحن بصدد نظام دولى استثنائى لم نجربه من قبل . إن أمريكا هى أقوى دولة فى العالم ، وقد تتفوق عسكريا واقتصاديا على العالم كله ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تواجه العالم ككل . نحن بصدد عالم يجد نفسه وهو يواجه أمريكا. أنه لا يستطيع أن يتجاوز حد معين ، شيراك مع عدائه لأمريكا إزاء الحرب لم يستطع أن يتجاوز حدا معينا . بلير يبرر سياسته بأنه لا فائدة من مقاومة أمريكا ، ولا يوجد غير مسايرتها والتأثير عليها من داخلها . إذن نحن فى نظام له حدود ، هذه الحدود تتمثل فى أن القدرة على مواجهة أمريكا قدرة لها حدود . ولكن هل هذه الحدود هى الحدود القصوى ؟ هل معنى ذلك ضرورة أن نسلم بأن الحدود التى نشاهدها هى الحدود النهائية ؟ أو أن هناك فرصا كبيرة كى يكون الواقع مختلفا عن الواقع الذى نشاهده . من هذه الوجهة أقول أن ما نستطيع أن نفعله غير معقول . شئ معيب أن نجد أن أضعف حلقة في مواجهة أمريكا هى الحلقة العربية . إن أقوى حلقة في مواجهة أمريكا هى المعارضة الأمريكية الداخلية . إن الحلقة المتوسطة الحجم فى مواجهة أمريكا هى الأطراف الأخرى ، لا أمريكا من الداخل ولا العالم العربى المتهم والمضروب ، ولكن الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين ... إلخ . إى أننا نجد أنفسنا في نهاية الأمر إزاء وضع غريب ، وضع بأن أمريكا تنطلق بمشروع هو مشروع نتاج هزيمة ، وتستطيع أن تستمر فى فرض هذا المشروع ، والسبب

الرئيسى فى فرض هذا المشروع ، إذا فُرض ، هو تقاعسنا نحن على أن ننهض بالدور الطبيعى الخاص بنا . أضعف الحلقات فى هذه العملية هي طرفنا ، هى أنظمتنا ، هى الأوضاع التى نشاهدها مازالت مهيمنة إلى الآن . ومع ذلك أريد أن أقول أن ليس محتما ولا محكوما علينا أن الأبعاد التى نشاهدها هى الأبعاد النهائية للعملية ليس صحيحا أن الخريطة التى يطرحها مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكى ، هى الخريطة الوحيدة الواردة ، ليس صحيحا أن من يختلف مع أمريكا هو إرهابى .

ليس صحيحا أن المواجهات كما تطرحها أمريكا هى مواجهات نهائية . ولنا فى ذلك أدلة .علينا أن نرى كيف تأثرت الأمور للغاية ، فيما يتعلق بأوروبا ، عندما شاهدنا دولة واحدة ، هى أسبانيا ، تنتقل من معسكر لآخر . ونحن نجد اليوم قطاعات من العالم ، ذات وزن كبير ، مثل البرازيل ، هل الشعب البرازيلى كله شعب إرهابى ومختلف مع أمريكا ؟ ويواجه أمريكا ؟ هل صحيح أن الشعب الهندى هو شعب كله إرهابى ؟ هل ما جرى فى الهند ونقل السلطة من اليمين الهندى إلى قوى وطنية هندية تقليدية ؟ هل معنى ذلك أن المخطط الأمريكي هو الحدود القصوى ، أو الخريطة الوحيدة الممكنة للمواجهات فى العالم فى هذا الظرف ؟ أو أن السبب الحقيقى فى النهاية هو ضعف الأطراف التى فى مواجهة أمريكا فى أن تتكاتف وتتضامن وتتغلب علي خلافاتها ، وتتجاوز الحدود التى كشفت عنها . هذه كما أعتقد هى القضية المركزية التي ينبغى أن ندركها اليوم . من الممكن أن تختلف الأمور عن ما هى عليه . من الممكن مثلا أن العلاقات المصرية الروسية تحمل إمكانيات تتجاوز كثيراً ما يجرى الاستفادة منها الآن ، بغض النظر عن أن المواجهات اليوم ليس لها طابع إيديولوچى . لقد أصبحت تمارس من خلال تجارب براجماتية . أريد أن أقول أن أمريكا ما زالت ناجحة في أن تكون وتبرز كدولة وحيدة ، أقوى من كل الدول الأخرى مجتمعة ، ولكن ليس معنى ذلك أنه لا مفر غير هذا . النظام الثنائى القطبية السابق كان له عيوب ، لكن البديل للنظام الثنائى العالمى السابق ، ليس هو النظام الأحادى القطبية . هذا ناتج لأن بقية أنحاء العالم لا تفعل ما ينبغى ، وهذه قضية نضالية . هذه قضية لا تعتمد على الأنظمة . هذه قضية تعتمد على إرادة الشعوب، على تجاوز الثغرات فى نضال الشعوب . هذه المشكلة فى النهاية هى التى تعتبر المفتاح من وجهة نفس مشاريع مثل مشروع السد العالى ، ومثل مشروع الشرق الأوسط الكبير. شكرا،،،

***

د. فخرى لبيب

شكرا للأستاذ محمد . والحقيقة أن مشروع الشرق الأوسط الكبير كي ينجح فى تقديرى يحتاج إلى شيئين . المشروع الأمريكى يقوم على الهيمنة والسيطرة والتى لا يمكن تحقيقها إلا بتجاوز الشرعية الدولية ، وانتهاك الشرعية الدولية ، وجعل الشرعية الدولية لا شئ، وبالتالى فرض الشرعية الأمريكية . هنا يكون أمامنا قضية غاية فى الخطورة علينا أن نناضل من

أجلها، ألا وهي استعادة الشرعية الدولية في مواجهة المخططات الأمريكية . الشئ الثاني هو أن أمريكا حتى الآن مستندة إلي حكومات ، هذه الحكومات عزلت شعوبها عن المعركة بإجراءات قمعية أو قهرية . فالشئ الأساسي القادر علي وقف الزحف الأمريكي ، والمشروع الأمريكي مثل ما قال الزملاء ، هو دور الشعوب . أي أن المشروع الأمريكي مشروع لا يستحيل وقفه ، يمكن وقفه شأنه شأن أي مشروع استعماري على النطاق العالمي . واعتقد أن ما يسمى بالمنتدى الاجتماعي العالمي ، والمنتديات المحلية ، التي تنشأ اليوم تعطينا صورة للنظم العالمية الجديدة للمقاومة الإيجابية .

هنالك قضية المشروع الأوروبي وفي اعتقادي أنه لا يختلف في المطالب عن المشروع الأمريكي ، الخلاف فقط في المقترحات .

د . سعد عبد الرزاق حسين*

الوضع العراقي ومشروع الشرق الأوسط الكبير

من المغرى لمعظم حركات التحرروالمنظمات السياسية التي عانت من الماضي الأستعماري رفض جميع المشاريع الصادرة من حكومات المتروبول السابقة. خاصة تلك الناشطة في المحيط العربي التي عانت، ولاتزال تعاني، من تبعيات الصراع العربي الإسرائيلي. فقد وجهت الممارسات الصهيونية المدعومة أمريكياً على مدى نصف قرن تقريباً، إهانات بالغة للشعوروالإباء القومي، وشكلت تحدياً كبيراً للوجود العربي. أن جميع الأفكار التي عرفتها منطقتنا العربية، سواء اليسارية منها أو القومية او الاسلامية، تحمل في طياتها مثل هذا الرفض للمشاريع الأجنبية والريبة منها.

وعرفت منطقتنا العربية العديد من هذه المشاريع منذ النصف الثاني للقرن الماضي. ربما كان من أهمها حلف بغداد، ومشروع ايزنهاور، ومشروع روجرز، والسوق المتوسطية وغيرها التي كانت محل رفض أو جدل من قبل شعوب المنطقة وحكوماتها. ويدخل مشروع الشرق الأوسط الكبير في قائمة المشاريع المطروحة بهدف فرض، أو إقتراح إعادة ترتيب المنطقة، بالشكل الذي يخدم مصالح الدول الكبرى التي تقدمت بالمشروع، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. إلا ان المرحلة الراهنة، المزامنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير، تختلف إختلافاً كبيراً عن المراحل السابقة التي عرفت فيها منطقتنا مشاريع مماثلة. وربما يصبح من الضروري التذكير بأهم خصائص المرحلة الراهنة:

١- تتميزالمرحلة التي انتهت فيها الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن الماضي بسيطرة قطب واحد على مجمل العلاقات الدولية والمتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية.

٢- على أثرتنامي الثورة العلمية والتكنولوجية، وعلى الأخص ثورة المعلومات والإتصالات، دخل العالم مرحلة العولمة التي تمثلت في علاقات جديدة في مجال الاقتصاد والاعلام والثقافة، تخطت حدود الدولة القومية. وفي الوقت الذي جرى فية ظهور تشكيلات مافوق الدول القومية في الجزء المتقدم من العالم. جرت تجزئة الدول المتعددة القوميات في الأجزاء الأقل تقدماً. وأزداد التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة ليصل الى حدود ٨٠٪، من مجمل التبادل التجاري العالمي، في حين ان التبادل التجاري بين بلدان الجنوب والبلدان المتقدمة لم يزيد عن نسبة ٢٠٪ بضمنها استيراد النفط.

٣- لم تعد امام بلدان الجنوب فرص مناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة عن متطلبات السوق العالمية التي سيطرت عليها الشركات المتعددة الجنسية. واختزلت تنمية بلدان الجنوب الى فتح الأبواب أمام الرأسمال الأجنبي للإستثماركما يشاء في الأسواق الوطنية لهذه البلدان. وأصبح تصدير المواد الأولية الى البلدان المتقدمة واستيراد التكنولوجيا منها قانوناً حديدياً يحكم اقتصاد البلدان الضعيفة التطور.

---

* سكرتير المجلس العراقي للسلم والتضامن.

٤- ظهور موجة عالمية واسعة للتوجه نحو الديمقراطية رافقت التغيرات التكنولوجية للمرحلة الراهنة، أدت إلى تغيير الأنظمة السياسية فى أطراف عديدة من العالم، إلا ان الأنظمة العربية بقيت بمنأى عن مثل هذه التطورات.

٥- استلام المحافظين الجدد السلطة فى الولايات المتحدة المتميزين بالعقلية الدينية المحافظة والمتعاطفين مع الفكر الصهيوني. وكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ صدمة كبرى لهذه الأدارة التي عجلت بتنفيذ إستراتيجيتها فى توجية الضربة الإستباقية تحت شعار مكافحة الأرهاب والذى أدى إلي إحتلال افغانستان والعراق.

٦- إتساع ظاهرة الأرهاب فى العالم الذى أخذ اطواراً جديدة غير معروفة من قبل. والتى اصبحت تهدد استقرار بلدان العالم الغربى. ولابد لأى سياسة جدية لمكافحة هذه الظاهرة من البدء فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية التى تشكل مصدراً هاماً لتفريخ الأرهاب.

٧- تفاقم الازمة البنيوية التى تعانى منها الأنظمة العربية والتى تبدو إنها وصلت الى طريق مسدود، فلم يعد بإمكان الأصلاحات الديكورية، أن ترضى قطاعات واسعة من شعوب منطقتنا العربية.

٨- فى ضوء حاجة البلدان المتقدمة الحالية والمستقبلية للطاقة، تلعب منطقة الشرق الأوسط دوراً حيوياً فى الاستراتيجية الغربية، ولاسيما فى تحقيق السياسة الكونية للولايات المتحدة فى الهيمنة.

٩- لقد وصل الصراع العربى الإسرائيلى أو بالأحرى الفلسطينى الإسرائيلى. إلى أوضاع لم يسبق لها مثيل من قبل بفضل الدعم المطلق لحكومة شارون المتطرفة من قبل الولايات المتحدة الامريكية التى لم تلتزم بالإتفاقات التى اتفقت ووقعت عليها. وذلك محاباة للمنطلقات العنصرية والتوسعية للحكومة الاسرائيلية الحالية.

أن من السهل نبذ مشروع الشرق الأوسط الكبيروجميع المشاريع الأجنبية جملة وتفصيلاً من منطلق المؤامرة، أو من منطلق أن الدول المبادرة له لا تسعى لتحقيق مصلحة شعوب المنطقة بل تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية. وربما هذا ماتسعى اليه بعض الأنظمة التى لايرضها القيام بالإصلاحات التى يدعو اليها المشروع. أن قبولنا للمشروع أو رفضه أو تعديله أو تأكيد بعض نصوصه لابد أن يتم من خلال إستراتيجية واضحة وعقلانية بعيدة عن العواطف والإنفعال. ولاأعتقد أن من الضير مناقشة المشروع مع أصحابه وتبيان وجهات نظرنا النقدية له. هذا رغم أن المشروع بمجمله لازال فى طورغير نهائى، وليس من المؤكد بعد عرضه أمام قمة الثمانية بالشكل الذى نناقشه اليوم.

يتضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير مشروعان احدهما أوروبى (فرنسى ألمانى) والأخر أسريكى. وهناك اختلافات هامة بين المشروعين. خصوصاً فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى. إذ يؤكد المشروع الأوروبى علي انه فى غياب تسوية للصراع العربى الفلسطيني لن تكون هناك أى فرصة لتسوية المشاكل الأخرى فى الشرق الأوسط. وربما من خلال التأكيد على هذه النقطة بالذات يمكن قياس مصداقية المشروع برمته.

أما النقطة الهامة الثانية، فهي تأكيد المشروع على وجوب عدم فرضه من الخارج. إذ أن قوة الدفع ينبغي ان تأتي من المنطقة، أن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض نموذج من الخارج. ومرة أخرى فأن التأكيدعلى هذه النقطة يفتح الباب لتحويرالمشروع وتغييره بحسب الحاجات المحلية والملموسة لمجتمعات المنطقة.

لقد ركز المشروع على ثلاثة أهداف أساسية، وهي نفس أهداف تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية العربية :

تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

بناء مجتمع معرفي

توسيع الفرص الأقتصادية وتمكين المرأة

ويخوض المشروع في تفاصيل تحقيق هذه الأهداف معتمداً على معطيات تقارير التنمية الإنسانية العربية. ورغم ان الحلول التي يضعها المشروع للإصلاحات المطلوبة للمنطقة تركز على جوانب معينة، إلا انه بالأمكان الاستفادة منها لصالح شعوب المنطقة إذا ما توجه نقدنا لها من خلال إستراتيجية معلومة.

لقد قبلت حكومات المنطقة بالنموذج الأقتصادي الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في خصوص برمجة اقتصادها، بما في ذلك الإضرار بعملتها الوطنية. وليس من الواضح اعتراضها على مبدأ الاصلاحات المبينة في المشروع بحجة عدم الرضوخ للضغوط من الخارج.

لاشك إن دوافع المشروع تتعلق بالتدهور الكبير للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية، التي تشكل بعد احداث ١١ أيلول تهديداً للبلدان الغربية من حيث تشكيلها بؤراً لنمو الأرهاب والتطرف. وربما كان تغيير الأنظمة في كل من افغانستان ،العراق وإحتلالهما بالقوة الشكل الفج والمتطرف لهذه الهواجس.

يمر العراق بأخطر فترة من تاريخه الحديث، فالنظام الاستبدادي البائد كان قد وصل الى ذروة استهتاره بمقدرات الشعب العراقي من خلال تبديده لثروات البلاد.،وزجها في حربين مدمرتين، قدم فيها الشعب العراقي مئات الألوف من الضحايا. وكان للحصار الاقتصادي الدولي على العراق، ونظام العقوبات آثاراً بالغة في تهميش فئات واسعة من الشعب العراقي بالأخص الطبقات المتوسطة، و تردي أوضاع الشعب الأجتماعية والإقتصادية والثقافية والصحية. ودخلت البلاد في مرحلة من الركود التام لم يكن بالإمكان تجاوزها من دون إجراء تغيير تام وجذري على الصعيد السياسي، إلا أن الفئة الحاكمة آنذاك مانعت بشكل غير عقلاني لكل اشكال الأصلاح حتى تلك التي تعتبر ديكورية. وبدلاً من ان تجد البلاد حلاً منطقياً لمشاكلها المستعصية. جاء الأحتلال ليفاقم مشاكلها المزمنة. فخلال عام كامل من الاحتلال لم تستطع قواته توفير الأمن في البلاد وتوفير الخدمات الضرورية لفئات الشعب العراقي.

لقد عبرت كل القوى الوطنية العراقية عن استنكارها وشجبها لنظام الاحتلال الذي فرضه قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ في ٢٢ مايو من العام الماضي، إذ كانت هذه القوى تنتظر عقد مؤتمر وطني موسع تعلن فيه حكومة انتقالية تسير حسب برنامج محدد لغاية إجراء الأنتخابات

العامة فى البلاد. وجرى تشكيل مجلس الحكم الإنتقالى فى ضوء قرار مجلس الأمن المذكور اعلاه. الذى كانت له صلاحيات استشارية فقط. ولكن الظروف التى أحاطت بالأوضاع فى العراق وتدخل الأمم المتحدة وفشل الإحتلال فى حل كثير من القضايا الهامة لحياة الشعب، مكنت المساعى الوطنية لإنهاء الأحتلال من خلال توقيع اتفاقية ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣ بين مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة. فقد وضعت الأتفاقية المذكورة جدولاً زمنياً لإنهاء الإحتلال وإسترداد العراق لسيادته فى تاريخ اقصاه يوم ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ ، سيتم حسب نصوصها حل كل من سلطة التحالف ومجلس الحكم.

وسيدخل العراق بعد يوم ٣٠ حزيران القادم فى مرحلة إنتقالية تتألف من مرحلتين: تنتهى الأولى منها فى نهاية شهر كانون الثانى ٢٠٠٥ عندما ستتمكن البلاد من إجراء انتخابات عامة لمجلس دستورى منتخب تكون مهمته كتابة دستوردائم للبلاد وتشكيل حكومة منتخبة تنتهى مهمتها بعد استفتاء الشعب على الدستور وإجراء الانتخابات العامة فى نهاية عام٢٠٠٥ .

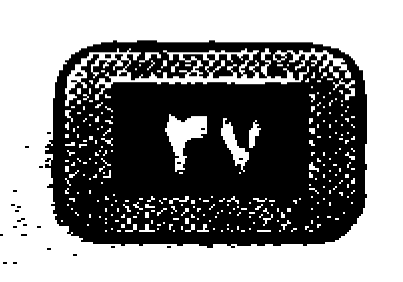
لقد فوت الأحتلال على البلاد عام كامل من الزمن الضائع, كان بإمكان شعبنا التخلص من تركة النظام السابق الثقيلة وإسترداده لعافيته، لكن مايدعو الى التفائل هو تصميم شعبنا المتواصل فى المضى بتحقيق مستقبل افضل بفضل طاقاته البشرية وموارده الغنية.

تعود الأزمات التى حلت ببلادنا إلى غياب الديمقراطية عنها .وفرض نظام دكتاتورى لم يختاره الشعب، جرى فيه إتخاذ قرار حربين من دون استشارة أو مشاركة الشعب فيه. أن بناء نظام ديمقراطى دستورى يتساوى فيه جميع العراقيين، بغض النظر عن خلفيتهم الدينية أو القومية أو معتقداتهم السياسية أواصولهم المحلية أو الثقافية، تعد من المهام الأساسية للعراق الجديد. وربما أن فرض نظام دكتاتورى على بلد ما اسهل بكثير من بناء نظام ديمقراطى حقيقى.

أن حقيقة كون الشعب العراقى لازال منقسماً على نفسه إلى طوائف وأقوام وحساسيات محلية وثقافية نتيجة للتركة التى خلفها النظام السابق، تجعل من مهمة بناء النظام الديمقراطى من المهام الصعبة والمعقدة، لكنها ليست مستحيلة. ولاشك أن من السابق لآوانه تحديد الملامح الكاملة للنظام الديمقراطى فى العراق، إلا أن بالإمكان تأكيد بعض صفاته:

١- سيكون تنظيم الدولة العراقية على أساس فيدرالى لا مركزى. وذلك تجنباً لدولة مركزية قوية يحظى من يقودها بسلطات واسعة تمكنه من الهيمنة على مقدرات الشعب، خاصة إذا كان للحاكم سلطة على موارد البلاد الغنية. وبالاضافة الى هياكل الدولة المركزية سيتم إنتخاب المحافظين ومجالس المحافظة والمجالس البلدية فى جميع محافظات العراق وستعطى لهم صلاحيات واسعة فى إدارة شؤونهم بنفسهم. وسيتيح النظام الفيدرالى حل مسألة القوميات التى يتألف منها الشعب العراقى، والتمتع بإدارة شؤونهم بأنفسهم وإعلاء ثقافتهم المتميزة.

٢- ستتيح الإنتخابات العامة الدورية من تداول السلطة سلمياً، على أن يحمى الدستور حق الأقلية فى سعيها من الفوز فى الإنتخابات اللاحقة. كما ينبغى على الدستور من تجاوز دكتاتورية الأغلبية.



٣- سيجرى الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية. وسيجرى تأكيد إستقلالية القضاء. وحق المواطن فى مقاضاة الدولة.

٤- سيكون للقانون حظوة متميزة، ويجرى تطبيقه بالتساوى على الجميع بغض النظر عن اعتبارات الحسب والنسب وغيرها.

ونتيجة الى الأوضاع المتردية للطبقات المتوسطة سيجرى فى البداية الإهتمام بفئتين منها: هما فئة المستثمرين الصغار والمتوسطين وفئة البيروقراطية الإدارية، اللتين تشكلان السواد الأعظم من فئات الطبقة المتوسطة، بالإضافة الى الإهتمام بشريحة المثقفين، وذلك للدور الذى تلعبه هذه الفئات فى استقرار العملية الديمقراطية وصيانتها. خاصة فى أطوارها الأولية.

ستشكل العملية الإقتصادية الكبرى المتمثلة بإعادة إعمار العراق القاعدة المادية للنظام الديمقراطى القادم، من حيث اتاحتها فرص عمل لجيش العاطلين، ورفعها من المستويات المعاشية لمختلف فئات الشعب. أن أى إخفاق أو عراقيل لإعادة إعمار العراق سيعقد من بناء نظام ديمقراطى للبلاد.

***

د. فخرى لبيب: الاحتلال في العراق لن ينتهى بالانتخابات ، الاحتلال سوف ينتهى إذا حقق أغراضه وسحب قواته. ولا أعتقد أن سلطة الاحتلال سوف تنتهى فى ٦/٣٠.

مداخلات الجلسة الثانية

جرت مداخلات في هذه الجلسة من ١٥ مشاركاً.

تحدث **الأستاذ رجائي فايد** موضحاً أن ما سيحدث في ٣٠ يونيو هو نقل سلطة وليس نقل سيادة . ولن تكون هنالك سيادة لأية حكومة قادمة داخل العراق. ١٥ نوفمبر لم يكن اتفاقية ولكن برنامج جاء من الخارج مفروضاً بيد بريمر. الطائفية ميراث عثماني وليس من أيام صدام فقط. هنالك مادة في قانون إدارة الدولة ينص على أنه للعراقي الحق في ممارسة خصوصية حياته، وهذا مخالف لثقافتنا التي تقوم على أن الأسرة هي أساس المجتمع، هنالك أيضا لا يجوز سن قانون يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية السجمع عليها ، وليس هنالك إجماع في هذا ، وبذا يكونون قد ضحكوا على الاسلاميين. ثم هناك ترتيبات بعيدة المدى لتواجد أمريكي داخل العراق.

عقب **الأستاذ عبدالقادر ياسين** بأن كلام د. سعد كلام حياديا تجاه مشروع معادي. الأنظمة الفاسدة لا تود أن تنهي فسادها إلا بعد حل الصراع العربي– الإسرائيلي ، التي لا تريد له أن يحل حتى يدوم الفساد. التصور الذي قدمه د. سعد عن مستقبل العراق أوهمني وكأنه يصدق كل الوعود الأمريكية.

وقال **المهندس أحمد العسراوي** أن نظام صدام مثله مثل باقي الأنظمة العربية ، وأن الاحتلال جاء في مشروع الشرق الأوسط الكبير من النيل إلى الفرات . وأن قانون إدارة الدولة العراقي يقول بأن العراق جزء من الأمة العربية وهذا يعني أن العراق لم تعد عربية. هل سيخرج الاحتلال بدستور دائم؟ كيف تم اختيار مجلس الحكم الانتقالي، هل أتوا بمناضلين عراقيين أم أتوا بعملاء لهم من بريطانيا وأمريكا؟ إذاً من سيخرج الاحتلال من العراق، إنها المقاومة البطلة، أبطال العراق، سواء في العهد السابق أو في هذا العهد.

عقب **د. فخري لبيب** بأن هنالك كلام كثير حول المقاومة. هنالك مقاومة تواجه قوات الاحتلال وهنالك من يفجر مسيرة شعبية. الأولى مقاومة أما الثانية فمؤامرة استعمارية لا تسمى مقاومة.

أشار **الأستاذ عبدالخالق فاروق** إلى شهادة كونديزارايس في ٨/٤ وكيف سقطت منها حقائق حول معرفة الأجهزة الأمنية بأن هنالك خلايا للقاعدة على الأرض الأمريكية وأنها تخطط لعمل إرهابي ضد الولايات المتحدة ، وأن بعض هذه العناصر تتدرب في معاهد ومدارس طيران أمريكية . ومع ذلك لم تتحرج الإدارة الأمريكية وكأنها تريد أن يتم هذا العمل. وقالت أنه كان مطلوب صياغة استراتيجية هجومية تقضي على الخطر من جذوره. كانت المنطقة العربية هي المهيأة للتغيير في السياق الإقليمي. أمريكا نظرت إلى هذه المنطقة باعتبارها

تفرخ عناصر تهدد المصالح الأمريكية، وبالتالي ضرورة إجراء تغييرات بها. أمريكا تستورد الآن ١١ مليون برميل، عام ٢٠٢٠ سوف تستورد ١٧ مليون برميل يوميا، ٧٠٪ من احتياطيات النفط والغاز في العالم موجودة في هذه المنطقة.

تساءل **د. عبد المنعم عبيد** عن مستقبل التوازن النفطي على المنطقة العربية، وما هي القواعد التي ستتبعها الولايات المتحدة لإدارة الصراع في أضعف المناطق، ألا وهي المنطقة العربية؟

تناول **الأستاذ محمود المراغي** فكرة أنهم يتكلمون عن شئ ونحن نتكلم عن شئ آخر، هم يقولون ديمقراطية ونحن نقول شيئا آخر. إن البدايات عندهم تختلف عن البدايات عندنا. البداية عندهم أن هذه المنطقة منطقة الخطر، منطقة تسبب الإرهاب وبالتالي مطلوب إعادة تربيتها، وتساءل إن كان يتجدد حلف بغداد. بعد أيام سوف يكون معنا مشروع محدد للتعامل معه، وهنالك حكومات عربية سوف تقبله. هل يتخلى العقل العربي عن فكرة الجهاد، فكرة المقاومة، عن فكرة نحن والغرب؟

وقال **الأستاذ نبيل صبحي**. أن مشروع الشرق الأوسط الكبير كلام حديث لمقولات قديمة. بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ انعقد مؤتمر الاستراتيجية الأمريكية في البنتاجون وحدد أن الخطر يجئ من مطالبات الجنوب التي تصل إلى حد مطالبة بعض بلدانها بتعويضها عن فترة الاستعمار. والحل، هو تحويل هذه المطالبات إلى صراعات دينية وقبلية وإقليمية وإثنية. ولتحقيق هذا صنعت أمريكا منظمات الإرهاب في كل مكان. وهي التي شجعت صدام في موضوع غزو إيران والكويت. إن الشعار الذي يجب أن يكون منذ فترة، هو ضد الهيمنة الأمريكية، والتي هي خطر على أوروبا. وعلينا أن نساعد في العراق، المقاومة الوطنية بأجنحتها العسكرية والسياسية.

د. فتحي إبراهيم حكى قصة عصفورة عثر عليها قادمة من روسيا قاطعة مئات الأميال وسط أجواء خطيرة كنموذج للمقاومة.

وتساءلت **الأستاذة أملي نقاع** عن أولويات أمريكا في المرحلة الراهنة. وأوضحت أنه من أجل تحقيق الهيمنة السياسية فإنه لابد من تحقيق الهيمنة الاقتصادية. وهذه القاعدة تتمثل في الاحتياطي الهام من النفط في منطقتنا. إن ذلك يمكنها من السيطرة على أوروبا واليابان. من السخف أن تتحدث أمريكا عن الديمقراطية وهي التي آعادت المكارثية. غير أن هنالك مد جماهيري من سياتل إلى بورت إليجري في مواجهة البربرية الأمريكية. عولمة نضال الشعوب، أهمية تعزيز دور المنتدى الاجتماعي العربي.

وتحدث اللواء حمدي الشعراوي عن قانون الحرية الدينية، الذي أصدرته الولايات المتحدة، ليعطيها الحق في التدخل، في أي دولة كي تمارس تمييزاً دينياً أو هيمنة دينية. أن وصول اليمين المحافظ الفاشي العنصري المسيحي المتطرف، كان في الوقت المناسب، لتنفيذ خطة

إقامة إمبراطورية عالمية. الاستيلاء على الشرق الأوسط يمكنهم من الاستيلاء على طرق المواصلات والسيطرة على البترول. أنا أريد الديمقراطية التى تغير أنظمة الحكم.

تساءل **الأستاذ الطيب التيجانى** هل إذا سقط بوش ينتهى مشروع الشرق الأوسط؟ وأجاب أن هذه سياسة أمريكية وليست مرتبطة بأشخاص. مشروع الشرق الأوسط مشروع قديم للرأسمالية الأمريكية، ومع ذلك ناضلت الشعوب العربية ضد حلف بغداد وغيره. لابد من إنتقال الموضوع من قاعات المناقشات إلى الشارع السياسى والحركة السياسية.

واشارت **الأستاذة مها سلام** إلى أن المبادرة الأوروبية أكثر وعياً وإدراكاً، بأوضاعنا العربية. وإن الاختلاف بين أوروبا وأمريكا اختلاف حول المنهج وليس حول الهدف، وأن المشروع هو استراتيجية أمريكية، أمريكية سواء بقى بوش أو لم يبقى.

وأوضح **مهندس محمد أسامة** أن الموضوع فى بداياته. وأن المقاومة من الداخل تجرى فى مواجهة التغييرات من الخارج. يجب أن يجرى الإصلاح من الداخل والديمقراطية هى الأساس وليس مبادرات أمريكا أو أوروبا. إن ما تفعله البيروقراطية الإدارية الإسرائيلية سوف يجعل المرء يلجأ إلى المحكمة حتى ينال بعض الماء أو حتى ينتقل من قرية إلى الأخرى. وهذا ما ينتظر العراق.

وتناول **مهندس راسم الأتاسى** قضية المشاريع المطروحة على المنطقة وأن مناقشتها أو تعديلها أو تغييرها أو قبولها أو رفضها مرهون بقوتنا، وبالتالى علينا طرح مشروع نهضة للأمة العربية: فيما يتعلق بالمقاومة العراقية كنت أود من د. سعد، بغض النظر عن ما هو صحيح أو غير صحيح من المقاومة، أن يعطينا فكرة عن نتائجها.

تعقيب أ. محمد سيد أحمد

الدول العربية والعالم العربى لم يأخذ موقفاً حتى الآن من مشروع الشرق الأوسط الكبير. لا ضد ولا مع، فقط قال مبارك أنا غير مهتم بالشرق الأوسط الكبير. إن هذا ليس صدفة لأن منطقتنا أصبحت تأخذ ما تستطيع أن تأخذه.

هذه النقطة هامة لأنها تتعلق بالمنهج، موقف النخب من ناحية وموقف الشارع السياسى من ناحى أخرى.

من الهام جداً إبراز الهيئة الأمريكية وعدم وضع أمريكا على قدم المساواة مع الآخرين، علينا ن ننتزع ما نستطيع من الأطراف الأخرى، يجب عزل المخطط الأكثر خطورة. ووضع الكل على قدم المساواة يعزلنا نحن.

بالنسبة للعراق يجب التمييز بين متطلبات السيادة الحقيقية. وما ينسب الآن للسيادة. موضوع البترول سوف يشغلنا لقرن أو أكثر. ليس من مصلحتنا أن ترد المشروع الجديد إلى المشروعات القديمة. نحن أمام إطار أخطر بكثير من الأطر السابقة مثل حلف بغداد وغيره. إنه

ينطوى على متطلبات لم تكن مطروحة، إنه يتم في ظل عالم إحادى القطبية وكاسح التفوق.

تعقيب د. سعد عبدالرزاق

العصر الحالى يختلف تماما عن عصر الاستعمار الكلاسيكي. إن هذه الدول تحقق مصالحها في عصرالعولمة دون جندى واحد. أنا لدى أعتقاد جازم أن الامريكيين لن يبقوا في العراق. إن الأشياء التى يريدون تحقيقها، تحققت فعلا. من الغباء الاعتقاد أن أمريكا غزت العراق من أجل ديمقراطية شعبية للعراق. إن أهمية السيطرة على منابع البترول أهمية استراتيجية للولايات المتحدة. موضوع البترول من المواضيع الأساسية فى الصراع مع القوى الكبرى الأخرى.

فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى فأنا أعتقد أن المسألة كلها بيد أمريكا، إن لديها الجزء الأكبر من الحل.

فيما يتعلق بالإرهاب فإن كل الذين قاموا بأحداث ١١ سبتمبر من منطقة الشرق الأوسط الكبير، وهذا يكفى كى تعيد أمريكا نظرها بكل جوانب هذه المنطقة.

مجلس الحكم الإنتقالى دخل تحت قرار أممى هو ١٤٨٣، قرار وضع العراق تحت الاحتلال، وهذه التسمية وضعها مندوب الأمم المتحدة في العراق والذى قتل. هو مجلس ذا طبيعة استشارية لسلطة التحالف للوصول إلى وضع تجرى فيه انتخابات فى العراق وبعدها يتسلم السيادة. العراق بعد يوم ٣٠ حزيران سيكون دولة ذات سيادة كاملة، وسيكون لأمريكا سفارة فى العراق تتعاون مع دولتهم كاملة السيادة. أكثر من ٧٠٪ من المجتمع السياسى العراقى ممثل فى مجلس الحكم. كل القوى ممكنة ما عدا قوى واحدة هى القوى القومية. فى المجلس قوى وطنية وقوى محسوبة على أمريكا وغير أمريكا. وسوف تكون الدولة ذات طبيعة ديمقراطية متعددة الديانات. مسألة العراق جزء من الأمة العربية، هذه جاءت فى الدستور الذى أقر بعد ثورة تموز.

د. فخرى لبيب: التعليق الخاص بى عن الاستعمار الجديد والقديم، فإنا لم أكن أقدم تحليلاً مستفيضاً. الزمن الماضى بالطبع كان زمنا مختلفاً، كانت الحكومات وطنية وهنالك حركات تحرير وعدم انحياز ومعسكر اشتراكى. نحن الآن فى زمن تحكمه الهيمنة الأمريكية. هنالك كتاب أمريكي صدر حول المناطحة بين الدول الرأسمالية الأوروبية واليابانية والصعود الصينى فى مواجهة أمريكا، وهذا يعنى أن التناقض الذى بينهم يحلونه لحسابهم وليس لحسابنا، وهذا وضع مختلف عن وجود معسكر اشتراكى متناقض مع المعسكر الرأسمالى ولنا معه علاقات ومصالح مشتركة.

الجلسة الثالثة

رئيسة الجلسة

إملى نفاع

ا. إملي نفاع *

أتوجه ، في مستهل كلمتي ، بالتحية إلى منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية التي نفذت هذه المبادرة الهامة ، للتطرق لهذا المشروع ، الخطير حول مشروع الشرق الأوسط الكبير. لقد استمعنا بالأمس إلى أوراق علمية ألقت الضوء على طبيعة هذا المشروع وأهدافه . وكان هناك أيضا العديد من المداخلات الهامة التي أوضحت خطورة هذا المشروع ، وأكدت على المهام المطلوب اتخاذها من أجل احباطه .وإذا كان المسئولون الأمريكيون عبروا عن نيتهم في نشر ديمقراطيتهم في منطقتنا بوسائل مختلفة ، فقد أصبحوا في الأونة الأخيرة أكثر تحديدا وأشد وضوحا . وكان من أبرز ضغوطهم ، ما حدث لدينا في الأردن ، فيما يتعلق بضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية ، بل لقد احضروا لنا أوراق تتضمن ما هو المطلوب لتعديل هذه المناهج في البلدان العربية لتنقيتها ، كما يعتقدون ، من ثقافة العنف . وهذا طبعا جرى في الأردن . وأعتقد في عدد من الدول . طبعا يتضمن هذا المشروع في طياته ، كما استمعنا بالأمس . أبعادا وأهدافا اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية ، من أبرزها التوجه لتغيير شامل في منطقة الشرق الأوسط من حيث الإدارة والسياسة. وقد أعدت واشنطن ورقة عمل لهذا الغرض ، ستقوم بعرضها على مجموعة الثمانية في وقت قريب . وتنص الورقة على أهداف المشروع ، والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمنية ، ومصالح حلفائها أيضا . والتعامل مع دول المنطقة على أساس كيانات شرق أوسطية ، وليس على أساس أقطار عربية . وتأمين سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط ووصوله إلى الأسواق . وهذا أيضا مهم من خلال التواجد المباشر بصورة إقامة قواعد عسكرية ، كما حدث بعد حرب الخليج الثانية ، فقد أقامو جزءاً من هذه القواعد ، وهم بصدد تعميمها . وتشير المعلومات إلى أنه حتى لو تم خروج القوات من العراق ، ستبقى هنالك على الأقل قواعد لهم في داخل الأراضي العراقية . وهنالك أيضا إدماج العالم العربي ، في قوانين وشروط العولمة، بالاقتصاد العالمي . وإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي ، وتصفية القضية الفلسطينية . وإيجاد مؤسسة جديدة تتجاوز جامعة الدول العربية لتمرير مخططاتها ، بما في ذلك إدماج إسرائيل بالمنطقة ، وإعطائها السيطرة الاقتصادية ، لخدمة الشركات متعددة الجنسيات ، والتي يشكل الرأسمال الصهيوني نسبة عالية منها ، في سبيل تحقيق أهدافها. ولتنفيذ هذا المشروع الذي تفرضه أمريكا يتم إضفاء بعض الخصوصيات ، ليبدو وكأنه جاء ليخدم الدول المعنية التي تشملها الدعوة إلى الديمقراطية والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وجعل هذه الدول تقبل به ، متجاهلة الأهداف والنوايا والأطماع الاستعمارية الحقيقية التي يرمي إلى تحقيقها ، وفي مقدمتها

* رئيسة جمعية النساء العربيات بالأردن.

استيعاب العرب، وثرواتهم النفطية ، وضرب القومية العربية والهوية .
لدينا اليوم أوراق عمل يبدأ الدكتور مصطفى علوى بتقديم أولها .

د . مصطفى علوى*

رؤية نقدية للأفكار الأمريكية فى الإصلاح

شكرا السيدة رئيسة الجلسة . واسمحوا لى فى البداية أن أتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، ورئيسها د. مراد غالب ، على هذه الدعوة الكريمة التى أتيحت لى للقاء بحضراتكم . وموضوع حديثي هو رؤية نقدية ، أو قراءة نقدية فى الأفكار الأمريكية للإصلاح . وأود أن أبدأ هذا الحديث بالتأكيد على أن مبادرات الشرق الأوسط الكبير، التى ترجمت ، أو وضعت، هذه الأفكار الأمريكية للإصلاح فى المنطقة سعا ، فى وثيقة واحدة، هى نتاج تطور طويل نسبيا .بدأ مع إدارة چورچ دبليوبوش ، وبشكل أكثر تحديدا منذ سبتمبر ٢٠٠١ . وأخذ شكل طرح عدد من المبادرات التى مهدت لهذه المبادرة الأعم والأكبر ، منها مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط . التى تبناها وأعلنها وزير الخارجية الأمريكية كولين باول . ومنها أيضا مبادرة إنشاء منطقة عربية أمريكية للتجارة الحرة . ثم جاءت هذه المبادرة . مبادرة الشرق الأوسط الكبير . لكى تجمع شتات هذه الأفكار التى تتعلق بالإصلاح . وتطرح الرؤية الأمريكية للإصلاح بشكل أشمل . وهى التى أعلنت من خلال نشرها باللغة العربية على موقعين : الموقع الأول هو صحيفة الحياة والموقع الثانى هو الموقع العربى لـ (C NN) . ولم يكن هناك ، لا فى فبراير ، ولا فى الشهور التالية له ، نص رسمى ، أو وثيقة رسمية حكومية أمريكية . تتضمن هذا المشروع . إنما طرحت مترجمة باللغة العربية لجس النبض ، وقياس رد الفعل العربى . على ما جاء فى هذه المبادرة .

هذه المبادرة سوف تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة الثمانية الكبرى لتبنيها رسميا . وسيتم ذلك فى القمة القادمة فى ٧ ، ٨ يونية . والغرض الأساسى من طرح هذه المبادرة طبعا هو طرحها على محافل دولية أخرى . المحفل الأهم هو مجموعة الثمانية . ثم ستطرح على القمة الأمريكية الأوروبية بعد مجموعة الثمانية ، ثم ستطرح على قمة الناتو فى اسطنبول ، أواخر شهر يونيو أيضا كى تحظى بشرعية سياسية دولية ، وبتأييد كافة هذه القوى التى تعبر عن العالم المتقدم فى شمال الكرة الأرضية . والغرض من ذلك هوالحصول على تأييد هذه المجموعات الدولية للمشروع الأمريكى المعنون «الشرق الأوسط الكبير» . وهى للآن تطرح مراجعة وتعديل عنوانه ، كما سيأتى على ذلك بعد لحظات . إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت أن أى مشاريع أو أى مبادرات تطرحها باسمها هى ، تفتقد إلى القبول من جانب الشعوب ، وليس فقط من جانب الشعوب ، بل ربما أيضا من جانب الحكومات

* أستاذ العلوم السياسية و مستشار رئيس جامعة القاهرة ، ورئيس تحرير مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

والأنظمة . وذلك لما قامت به فى العراق ، وتبنيها لأفكار غير مقبولة ، فى ظل السياسة التوسعية الإمبريالية لإدارة چورچ دبليو بوش . وبالتالى هى تريد أن تحصل على مظلة دولية أكبر ، هى تريد أن تنقل رسالة إلينا ، فى الوطن العربى ، بأن هذه الفكرة ، أو هذا المشروع ، ليس مشروعا أمريكيا بل أنه مشروع دولى . فإذا وافقت عليه الثمانية، التى تضم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بلدانا مثل روسيا واليابان وكندا ، بالإضافة إلى أربعة من الدول الأوروبية ، ثم بطرحها على القمة الأمريكية الأوروبية ، ثم على قمة الناتو ، فإن معنى ذلك أن كل المتقدمين فى الشمال قد تبنوا هذه الفكرة ، وتبنوا هذا المشروع ، ومن ثم فإن قدرتنا على مقاومته تضعف كثيرا ، بالمقارنة إذا كان هذا المشروع مجرد مشروع أمريكى . لكن يبقى فى النهاية أن جوهر المشروع الأمريكى ، وإن استطاعت الأطراف الأخرى ، سواء فى مجموعة الثمانية ، أو فى غيرها من المجموعات الدولية ، إدخال تعديلات جوهرية على مضمون هذه الفكرة ، تظل قدرته محدودة ، هى قدرة محدودة بطبيعة الحال .

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد عدلت فى مسار أفكارها الخاصة بالإصلاح بالوطن العربى ، لأنها كانت قد تبنت ، فى البداية ، نظرية تقول أنه يجب تغيير العراق من الداخل ، وأن العراق سوف يتغير من الداخل ربما بسرعة أكبر مما اكتشفت بعد ذلك ، وبسهولة أكبر مما اكتشفت بعد ذلك ، وكأنه فى ذهنها أن تقدم العراق الجديد الحر الديمقراطى الأمريكى كنموذج لبقية دول المنطقة . لكنها اكتشفت أن عملية بناء النموذج العراقى وتقديمه إلى بلاد المنطقة الأخرى أصبح أمراً صعباً فى ضوء غياب الأمن وتصاعد المقاومة فى العراق.

ويقوم مشروع الإصلاح الأمريكى فى الشرق الأوسط على افتراض أن الارهاب الذى يهدد العالم ينتج عن حالة التخلف العام الشامل الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى ،والتى أخذت مؤشراتها من تقارير التنمية الإنسانية العربية الثلاثة . وبالتالى فهم يقولون نحن لن نأتى بشئ من عندنا ، نحن أخذنا منكم. أخذنا بضاعتكم التى تقول أنكم فى حاجة إلى إصلاح، وبالتالى لا بد أن تتقبلوا هذه الأفكار التى نطرحها .

ورغم أن عنوان المبادرة هو الشرق الأوسط الكبير ، إلا أنها فى حقيقتها تخاطب العالم العربى ، ومما تتميز به ، هى أنها مبادرة إجرائية ، لا تتضمن مجموعة مبادئ عامة كتلك الوثائق العربية التى صدرت بشأن قضية الإصلاح ، والتى تصدر عادة بشأن إن أى قضية . إن أى وثيقة عربية هى مجموعة من المبادئ العامة الجميلة الصياغة الرائعة ، ولكنها لا تجد طريقها للتنفيذ، لأنها ببساطة لا تحول المبادئ العامة إلى إجراءات ولا إلى جدول زمنى. أما مبادرة الشرق الأوسط الكبير فهى تطرح المبادئ ، وتترجم المبادئ بشكل إجراءات. وهى قد نزلت بالإجراءات إلى حد التفاصيل الشديدة التى تتعرض للتغيير الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى المنطقة العربية ، وخطوات الإصلاح كلها موجهة إلى البلاد

العربية. إن الإنسان حين يقرأ نص الوثيقة . يجد أن خطوات الإصلاح . والدعوة إلى تطبيق إجراءات الإصلاح هذه ، تقتصر على الدول العربية ، رغم أن الإطار الإقليمي للمبادرة ، من البداية ، كان من الواضح أنه من المغرب إلى أفغانستان. إن التركيز ، فيما يتعلق بالإجراءات الإصلاحية ، يتم بالنسبة للبلاد العربية . ولعل هذا الإشكال قد حل الآن عندما حدث رد فعل عربى عام رسمي وشعبى ، عندما حدث توافق بين الحكومات وبين الشعوب ، أو منظمات المجتمع المدنى ، فى رفض فكرة أن يأتى الإصلاح من الخارج ، أن يتم استجابة لضغوط خارجية . أن يتم الإشراف عليه ومتابعة تنفيذه من جانب قوى خارجية . أن يقتصر الإصلاح على الوطن العربى فقط . كانت كل ردود الأفعال العربية هذه ، والتى وجدت طريقها إلى أوروبا أولا . ثم منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، سببا فى إن الخطة أو المشروع فى صيغته الجديدة المعدلة التى ستقدم إلى قمة مجموعة الثمانية لن يكون عنوانه الشرق الأوسط الكبير . وإنما سيكون عنوانه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . عودة إلى الصيغة التى كانت مطروحة من قبل، فى ظل عملية مدريد ، ومن خلال مفاوضات متعددة الأطراف . لكن ليس عودة إلى الآليات نفسها . وإنما العودة إلى المسمى فقط . إلى العنوان فقط . لكن مع الحفاظ على الآليات التى أكدتها مبادرة الشرق الأوسط الكبير . والتى هى فى الحقيقة تتكلم عن تفاصيل فى المحتوى . هنالك مثلا المقترحات الحساسة جدا لإدخال تعديلات وإصلاحات فى الهياكل والبنية الاجتماعية والثقافية ، وما أقترح فى هذه الوثيقة من ضرورة القيام ، من جانب مجموعة الثمانية .دول مجموعة الثمانية ، بترجمة كتبها الأساسية الدراسية فى مجالات أربعة، فى حقول علمية أربعة . هى الفلسفة والأدب والاجتماع والطبيعة . لنقلها إلى النظم التعليمية العربية . فى البلاد العربية . أن تعتمد هذه الكتب بدلا من الكتب المقررة الآن . وهذا معناه أن الإنتاج الثقافى . والموروث الثقافى . للبلدان العربية فى هذه المجالات . والذى هو ركن أساسى فى الاحتفاظ بالهوية العربية يتعرض للمسخ ، يتعرض للتعديل ، من خلال طرح مثل هذه الكتب المترجمة . الحقيقة تتكلم عن تفاصيل فى المحتوى . هنالك مثلا المقترحات الحساسة جدا لإدخال تعديلات وإصلاحات فى الهياكل والبنية الاجتماعية والثقافية . وما أقترح فى هذه الوثيقة من ضرورة القيام ، من جانب مجموعة الثمانية .دول مجموعة الثمانية ، بترجمة كتبها الأساسية الدراسية فى مجالات أربعة . فى حقول علمية أربعة . هى الفلسفة والأدب والاجتماع والطبيعة ، لنقلها إلى النظم التعليمية العربية ، فى البلاد العربية . أن تعتمد هذه الكتب بدلا من الكتب المقررة الآن . وهذا معناه أن الإنتاج الثقافى ، والموروث الثقافى ، للبلدان العربية فى هذه المجالات ، والذى هو ركن أساسى فى الاحتفاظ بالهوية العربية يتعرض للمسخ ، يتعرض للتعديل ، من خلال طرح مثل هذه الكتب المترجمة .

هناك أيضا كلام مباشر على أن التركيز فى آليات التنفيذ ، سيكون على علاقة مباشرة من

جانب مجموعة الثمانية ، ومنظمات المجتمع المدنى أو الأهلى ، فى كل بلد عربى على حده . وتوظيف هذه المنظمات ، والمؤسسات . كلام صريح جدا، لا معارضة فيه . وأن التمويل سيعطى لمنظمات المجتمع المدنى ، التمويل اللازم للإصلاح سيعطى لمنظمات المجتمع المدنى. وهذا التمويل سيكون تحويل مباشر من جانب مجموعة الثمانية ، سواء فيما يتعلق بالإصلاحات الثقافية ، وفى ثلاث محاور أساسية للإصلاح ، مقترحة بخطوات محددة فى الإصلاح السياسى ، وإعادة بناء الدولة ، فى تأسيس مجتمع المعرفة ، الإصلاح الثقافى والفكرى والعلمى ،حتى تأسيس مجتمع المعرفة فى البلاد العربية أو فى المنطقة العربية ، ثم فى إعادة تأسيس ، أو إعادة بناء ، الاقتصاد على أساس من مبادئ الاقتصاد الحر الرأسمالى .

طبعا هنالك أوجه خطر فى هذه المبادرة . إنها ترفض الربط بين إجراء الإصلاحات الداخلية فى البلاد العربية ، وبين معالجة قضايا الأمن الاقليمى الأساسية ، التى تعتبرها الدول العربية المصدر الأخطر لتهديد أمنها القومى ، والأمن الإقليمى ، للمنطقة ككل ، وعلى رأسها قضية فلسطين ، والصراع العربى الإسرائيلى ، وقضية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، وقضية العراق . الأوروبيون أكثر تفهما للصلة بين معالجة قضايا الأمن الإقليمى ، وبين قضية إجراء الإصلاحات الداخلية فى المنطقة العربية . الأمريكيون حتى الآن، رغم الجهود العربية والأوروبية ، رافضون لهذا المنهج ، ومصرون على فك الاشتباك ، وفك الإرتباط ، بين قضية الإصلاح من ناحية ، وبين التعامل مع قضايا الأمن الإقليميفى المنطقة العربية ، من ناحية أخرى .

إن كانت الرؤية الأمريكية قد أصبحت أكثر مرونة فى شأن قبول أن الإصلاح لا بد أن يأتى استجابة لمطالب داخلية محلية ، وأنه ليست هناك وصفة عامة يجب تطبيقها على كافة البلدان العربية ، دون نظر إلى التميزات القائمة بينها ، التميزات الثقافية والسياسية والاجتماعية، وأن الأمر لا بد وأن يأخذ شكل برنامج خاص بكل دولة ، إلا أن هناك اصرارا أمريكيا على عدم الربط بين قضايا الإصلاح ،بين قضايا الأمن الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط ، التي أشرت إليها .

وهناك إصرار أمريكى أيضا على أن تكون هناك آلية دولية للمتابعة وللإشراف على تنفيذ عملية الإصلاح . ولذلك فإن المبادرة المصرية التى طرحت على القمة ووزعت على القادة ووزراء الخارجية فى قمة تونس ، ولم تعرض فى جدول الأعمال الرسمى ، كانت تحاول أن تقطع الطريق على مسألة وجود آلية دولية للإشراف على تنفيذ الإصلاح الداخلى فى البلدان العربية ، حينما اقترحت أن تكون هناك آلية عربية على مستوى القمة ، مرة كل سنة ، وعلى مستوى وزراء الخارجية مرتين على الأقل فى الاجتماعات الدورية فى سبتمبر ، ثم عندما تقتضى الحاجة أن تكون هناك آلية عربية للمتابعة والإشراف . كل بلد عربى حر فى أن يقترح

لنفسه وأن ينفذ لنفسه برنامج الإصلاح الذى يتفق مع ظروفه . لكن على أن تكون هناك آلية عربية للمتابعة وللإشراف على التنفيذ ، لكى نقول أن هناك برنامج زمنى ، وأن هناك برنامج إجرائى ، وما الذى نفذ ، وما الذى لم ينفذ ، ونتداول فى هذا الشأن على مستوى جامعة الدول العربية . لقد رفض هذا الاقتراح، ربما لأنه طرح متأخرا ، ربما لأن الدول العربية حساسة جدا إزاء بعضها البعض ، وتتمسك بشدة بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية فى علاقاتها البينية، بينما هى أقل تمسكا بهذا المبدأ فى علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبقوى دولية أخرى. إن هذه المبادرة لو كانت قد طرحت . وقبلت . وصدر بشأنها قرار واضح من جانب القمة العربية ، لجنبنا ذلك مؤونة إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة أن تتبنى مجموعة الثمانية آلية دولية للإشراف المباشر من جانبها على تنفيذ عمليات الإصلاح .

الملف مازال مفتوحا . قمة ٧ ، ٨ يونية ستكون حاسمة فى هذا الشأن . لا بد من أن تتحرك الدول العربية تحركا جماعيا بعد هذه القمة مباشرة . لأنه قبل القمة وأثناءها لا أظن أنه فى قدرتنا التأثير . لقد تمت الجهود على مدى الثلاث شهور الماضية . وحتى الذين سيحضرون من القادة العرب ، يحضرون قمة مجموعة الثمانية فى چورچيا ، ليس لهم أى دور أساسى فى المناقشات الرسمية التى تتم فى مجموعة الثمانية .وربما كان هذا هو السبب فى اعتذار الرئيس مبارك عن عدم تلبية الدعوة ، لأنه يدرك أن وجوده هناك سيكون احتفاليا ، ولن يكون له تأثير مباشر على المناقشات التى تجرى . لكننى أعتقد أنه سيكون هناك ضرورة لعقد اجتماع وزارى فى الجامعة العربية للنظر فى نص الوثيقة الرسمى ، ولا يوجد لدينا حتى الآن نص رسمى . وسيصدر النص الرسمى عن قمة مجموعة الثمانية .

وشكرا ...

***

ا. امانى نفاع

شكرا للدكتور مصطفى علوى على هذه الإضافات الهامة التى أوردها اليوم . الآن نستمع إلى ا. عاطف الغمرى

أ. عاطف الغمرى*

الديمقراطية الهجومية ومبادرات الإصلاح

إن الحقيقة التى لفتت نظرى ، عندما كنت فى الولايات المتحدة ، أن أى ندوة ، أو مؤتمر ، أمريكى فى موضوع جاد ، يبدأ المتحدث دائما بمزحة أو فكاهة ، ثم يدخل فى الموضوع . الحقيقة لفت نظرى فى الشهر الماضى شئ من هذا النوع ، لكن لا أعرف إذا كان يمثل مزحة أو أنه يمثل هم وغم بالنسبة لنا . هو يحتمل الأثنين . هذا كتاب صدر أخيرا لمؤرخ أمريكى ، يقول فى كتابه أن الإمبراطورية الأمريكية أصبحت ضرورة ، والعالم يحتاجها . وأن الأمل الوحيد فى المستقبل لشعوب العالم هو فى تدخل قوى خارجية ، طالما أن الدول أو الحكومات أو الأنظمة ، فى هذه الدول ، قد فشلت فى تحقيق آمال شعوبها . طبعا هو يحتمل كما قلت أن يكون فكاهة ، ويحتمل أن يكون مدخلا إلى الهم والغم ، لأن الفكرة لا هى مجرد طرح نظرى، لكنه مشروع له أدوات وآليات تنفيذ ، ويقدم إلى منطقة متقبلة أن تفتح أبوابها لدخوله إليها . الحقيقة أن كتاب أمريكيين كثيرين كتبوا عن الأمبراطورية الأمريكية ، ومشروع الاستعمار الجديد ، لكنهم كانوا يكتبون من وجهة نظر اقتصادية .كان منهم عدد من الخبراء مثلا فى معهد بروكنيز الشهير فى واشنطن . واثنين من الكتاب اصدروا كتابا اسمه ثورة بوش فى السياسة الخارجية . وقالوا أيضا أن هذا استعمار جديد ، تقوده المجموعة التى تحكم أمريكا الآن. لكن هنالك مجموعة أخرى من الكتاب المرتبطين بحركة المحافظين الجدد ، وهم يفلسفون أو ينظرون لفكرها ، كتبوا أيضا عن فكرة الأمبراطورية ، ليس من باب الانتقاد أو الهجوم ، ولكن من باب التبشير باعتبار أن العالم يحتاج للأمبراطورية الجديدة ، وأن أمل الشعوب هو فى تدخل قوى خارجية لإصلاح أوضاعها ، ومنهم وأشهرهم من كتاب هذه المجموعة ريتشارد كورتهامر وروبرت كجين وغيرهما . وسأتوقف أمام ريتشارد كورتهامر ، حيث شرح ما يكاد يكون مشروع الشرق الأوسط الكبير فى أكثر من دراسة ، نشر بعضها فى مجلة تايمز ، وبعضها نشر فى مجلة ناشيونال انترست ، وهى مجلة فكرية مهمة فى الولايات المتحدة . وهو أحد الصقور . هو أحد المحافظين الجدد . وقد قال بالنص هذا الكلام ، قبل حرب العراق بفترة قصيرة ربما قبل شهر ، قال أن الإستراتيجية الأمريكية كانت فى العادة تقوم على تدخل القوات الأمريكية ، أى أنها تدخل منطقة مثل المنطقة العربية ، ثم تدير حرباً ، تدير أزمة ثم تخرج .

* كاتب صحفى بالأهرام ومدير مكتب الأهرام بالولايات المتحدة عام ٩٥ إلى ٢٠٠٠ . مدير مكتب الأهرام فى لندن ٩٣ – ٩٥ . نائب رئيس تحرير بالأهرام قبل ذلك. عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية . عضو مجلس إدارة بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس . أستاذ بكلية الإعلام فى جامعة القاهرة . من مؤلفاته الأمريكى التائه فى الشرق الأوسط من يحكم أمريكا – انقلاب فى السياسة الأمريكية .

لكن بعد ١١ سبتمبر انقلب الحال . نحن ندخل حرب العراق ، ندخل في العراق ، ولكن لن نخرج كما كان يحدث من قبل ، أى عودة القوات إلى قواعدها أو إلى الشواطئ . لكنها دخلت لتبقى ، وتقوم بعملية تغيير شامل في العالم العربي والإسلامي . هذه هي الآستراتيجية الجديدة، إن حرب العراق هي بوابة الدخول إلى العالم العربي . إن العراق لم يكن مقصودا لذاته ، ولكنه بداية استراتيجية جديدة لعملية تغيير شامل في هذه المنطقة . أن فكرة التغيير موجودة قبل أن يطرح مشروع ما يسمى الشرق الأوسط الكبير أو غيره ، لأن العالم العربي كان أيضا مقصود لذاته . استراتيجية الدخول لا تصطدم بالطبع بجدار صلب أمامها ، ولا تحاول أن تحدث هذا الصدام ، إنها تبحث عن الحلقة الأضعف ، أو الثغرة التي تدخل منها ، الحلقة الأضعف على مستوى العالم العربي كله . وعندما وضعوا خطتهم كان الهجوم على العراق له ما يبرره بالنسبة للعالم ، أو بالنسبة للمنطقة ، نظام حكم مرفوض ، أو لديه أسلحة استراتيجية . كما أدعوا ، أو غيره . والحلقة الأضعف التي يمكن الدخول منها بالنسبة للمشروع هي الحلقة الموجودة في كل دولة ، وهي موضوع الديمقراطية . أنه لا يخترع ،لكنه يبحث عن الثغرة الموجودة في هذه المنطقة لكي ينفذ منها بالضرورة . هو يدخل في الثغرة لأنه يعرف من هو وراء هذه الثغرة . هنالك رأى عام له مطالب ، وله أجندة ، وله أفكار فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية والحرية والتغيير . إن الاستراتيجية الأمريكية منذ يوم حرب العراق ، أو حتى من قبلها بعد ١١ سبتمبر لا تعلن عن أهدافها الحقيقية ، لكن على الأقل هناك أهداف معلنة ، وهناك أهداف خفية . الأهداف المعلنة عندما يتكلم عن مبادرة إصلاح المنطقة، وهو يخاطب شعوب لديها نفس الأفكار ، فيرد لها أفكارها ، ويقول أنه قادم من أجل تحقيق مصالح هذه الشعوب . وأنا أذكر أحد الصقور ، وكان مدير المخابرات المركزية الأسبق ، كان له تصريح عن فكرة حرب العراق ، وهو ترديد لنفس كلام كورتهاسر عندما قال ، نحن ذاهبون لهذه المنطقة لكي نقف مع شعوبها ، ضد أنظمة متسلطة دكتاتورية . نحن لا نذهب لكي نصطدم بشعوبها ، ولكن لكي نقف مع الشعوب ضد حكوماتها . والمشروع ، كما قلنا هنا ، لا يطرح أفكارا خيالية غير موجودة في الواقع ، هو يخفي أهدافه الحقيقية وراء لافتة تمثل ، أو تخاطب ، الرأى العام الموجود ، وتثير جدلا داخله ، على أساس إن فكرة الإصلاح والتغيير موجودة ، بل هي أجندة على مستوى العالم العربي كله اليوم ، بعد التواصل الذى حدث نتيجة الفضائيات ، ونتيجة المهانة الإسرائيلية اليومية ، التي تريد أن تقول للجميع أن إسرائيل قادرة على اذلالهم . لقد اتفق الخبراء الأمريكيون على أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي يطبق بها هذا التحرك الأمريكي ، فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ، اتفقوا جميعا على أساس أنها تطوى صفحة استراتيجية عمرها ٥٠ سنة قبلها ، وكانت قائمة ، كما نعلم على مفهومي الاحتواء والردع المتبادل . وهذه استراتيجية كانت توصف بأنها هجومية وليست دفاعية . غير أن

الأمريكيين يصفوا الاستراتيجية الجديدة بأنها استبدلت فلسفة الهجوم بفلسفة الدفاع . هى فكر هجومى . وإذا نحن عدنا إلى المقولة التى قالها الرئيس بوش ، قبل إعلان استراتيجيته الجديدة، استراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة ، التى أعلنت فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ تحت اسم مبدأ بوش ، نجده يقول أننا سنقوم بهجوم وقائى . لن ننتظر أن يقوم العدو بهجومه علينا ، لكننا سنذهب إليه فى مكانه ونهاجمه . وطبعا تقوم الفكرة على أن هذا عدو محتمل ، ليس بالضرورة أن يكون عند العدو نية مبيتة للهجوم على الولايات المتحدة . وأنا أذكر أيضا ، عندما سئل نائب وزير الدفاع عن الدليل ، قال أنا لست ذاهبا إلى محكمة ، أو أعالج قضية جنائية ، حتى أبحث عن الدليل ، هذا موضوع سياسى يخضع لاعتبارات أخرى . وهذا يعنى أن أمريكا لم تعد فى حاجة إلى دليل كى تضرب وتهاجم ، ولكنها تأخذ الدولة التى تريد أن تهاجمها بالشبهة . إنهم لا يعبأون بالقانون الدولى ، أو المنظمات أو المؤسسات الدولية ، فهذه لا تعنيهم فى شئ ، بل حتى التحالفات التى يحتاجونها ، يجب ألا تكون قيدا على قدرتهم لتنفيذ خططهم فى العالم . لقد كنا نلاحظ فى الفترة قبل حرب العراق أن هنالك معلومات تتسرب من عسكريين معارضين لحرب العراق فى البنتاجون للصحف الأمريكية . كانوا يقولون أننا لسنا خائفين من حرب العراق ، ولكن من أهداف ما بعد العراق . وكانت من ضمن التصريحات التى نقلت عنهم ، أن من أهداف حرب العراق إعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط لتكون إسرائيل فى مركزها اقتصاديا وسياسيا وأمنيا . وفى كتاب للجنرال أويس كلارك الذى كان مرشحا ديمقراطيا فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية صدر العام الماضى كسب الحرب، ذكر فيه : ذهبت فى نوفمبر ٢٠٠١ ، بعد أحداث ١١ سبتمبر ، إلى وزارة الدفاع وقابلت زملائى من الجنرالات الذين يعدون خطط عسكرية للولايات المتحدة فى هذا الوقت ، فسألتهم، فقالوا أن الحركة بدأت فى اتجاه العراق عسكريا. وأن هذا ضمن خطة تستمر ٥ سنوات وتستهدف ٧ دول فى المنطقة تبدأ بالعراق . ولم يحدث بالطبع تكذيب من أى مسئول أمريكى فى البنتاجون أو غيره لكلام كلارك . وهذا رجل من رجال المؤسسة العسكرية، لا يجتهد فى معلوماته . لكنه كما يقول أنا ذهبت إلى وزارة الدفاع ، ونقلت عن زملائى هناك هذه المعلومات . هنالك فى معهد أميركان انتربريس ، وهذا المعهد قلعة الصقور فى أمريكا، قاموا بدراسة عام ٢٠٠٢ . وكان يقود المجموعة التى كتبت هذه الدراسة أحد الخبراء واسمه مايكل . وقد قال أن الخطة تقوم على تغيير المنطقة كلها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وتعليميا . وأيضا عاد ثانية لنقطة اعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط ، حسب ما يتفق مع فكر حركة المحافظين الجدد ، الذين يحكمون أمريكا اليوم .

بعد ما جاء الليكود إلى الحكم حدث ارتداد عن الفكر القديم الخاص بعملية السلام ومرجعيتها فى مدريد وأوسلو وغيره . وعاد فكر الليكود ثانية إلى المشروع الصهيونى قبل عملية

السلام .كان يقال دائما أن مراكز البحوث هذه مرتبطة بالمحافظين الجدد أو باليمين . أنه تحالف منظم ما بين مجموعة المحافظين الجدد ، وكانوا فى المعارضة أثناء حكم كلينتون ، ومجموعة الليكود اليمينى الإسرائيلى ممثلة فى الليكرد . بداية هذا التحالف قديم . ففى ديسمبر عام ١٩٧٣ ، بعد حرب أكتوبر . أسست مجموعة من القيادات الأمريكية المعروفة ، والتى تحكم اليوم فى أمريكا ، أسست ما يسمى بالمعهد اليهودى للأمن القومى . وأعلنوا أن هدفه الرئيسى هو رصد كل تطور يمثل تهديدا أو خطرا لأمن إسرائيل ، ثم وضعه أمام نظر صانع القرار فى أمريكا ، لكى يكون فى حساباته دائما ، حتى تحدث عملية ربط بين الأمن الأمريكى والأمن الإسرائيلى . وكان من ضمن المجموعة التى أسست هذا المعهد ديك تشينى نائب الرئيس ، ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية ،مع باول أحد الصقور، ومساعد وزير الدفاع وآخر فى إدارة الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض ، ومجموعة أخرى ، كلهم من الصقور، موزعين الآن فى الحكومة الأمريكية . كان هذا بداية الصلة التى تطورت بعد ذلك فى التسعينيات إلى اقامة تحالف نظم ما بين الليكود والمحافظين الجدد . أنا أنقل عن وليم كيلر . وهو الآن رئيس تحرير جريدة نيويورك تايمز الأمريكية ، وكان كتب من سنتين دراسة طويلة فى نيويورك تايمز قال فيها ، أن إسرائيل الآن هى المرجعية فى مركز تفكير المحافظين الجدد . وليم كيرستوش هذا محلل سابق فى المخابرات المركزية الأمريكية . إشتغل فيها ٢٨ سنة وتحول فى ٧٩ إلى كاتب ومحلل . وكتب فى سنة ٢٠٠٢ ، أن كتابات المحافظين الجدد المنشورة . وآرائهم المعلنة . كانت تتضمن إعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط لتكون إسرائيل فى محورها ، إضافة إلى تحديث العالم العربى والإسلامى ، ونشر الديمقراطية والتغيير، بدءا بحرب العراق. وهذا يعنى أن كل الفكر الموجود الآن هو برامج وخطط موجودة، إلى أن تمت بلورتها أخيرا فيما يسمى بمشروع الشرق الأوسط . لقد كنت أحضر بعض ندوات كانت تعقد بين مجموعة المحافظين الجدد ، وكانت الإحصاءات وقتها تقول أنهم يمثلون ٢٠ ٪ من الحزب الجمهورى . وكان باقى الحزب يسمون بالمعتدلين ومنهم بوش الأب وجيمس بيكر. لكن المجموعة الأخرى كانت تسمى بالمثاليين أو المتعصبين . كان المعتدلون يتهمونهم على المنصة أنهم دعاة استعمار جديد . وأنهم خطر على أمريكا . وخطر على مصالحه فى كل منطقة من مناطق العالم ، بما يطرحوه من فكر السيطرة والهيمنة ، وعدم الاهتمام بالقانون الدولى . والقواعد التى تحكم المجتمع الدولى وغيره . وكان من ضمن الاتهامات التى كانت توجه لهم أيضا فى هذه المناظرات أنهم يحاولون هدم مفهوم القانون وسيادة الدولة ، على أراضيها ، والذى أستقر منذ عام ١٩٤٨ ، فى معاهدة اوستفاليا ، وهوالذى يقوم عليه النظام الدولى . وأنهم يضعون نظاما جديدا ، يقوم على حقهم فى التدخل فى شئون الدول الأخرى ، واعتبار أن الشأن الداخلى لأى دولة لم يعد شأنا داخليا . وأنا أذكر أن هنرى كيسنجر قال أن

النظام الدولى ينتقل الآن من الوضع الذى كان يقوم دائما على مفهوم سيادة الدولة الذى أقرته معاهدة اوستفاليا ، إلى نظام التداخل ما بين الدول وبعضها . وهذا أيضا نوع من التبشير ، يرجع بنا مرة ثانية إلى نقطة البداية ، وهى الحلقة الأضعف فى النظام العربى . العالم العربى كله ، كما نعلم ، فى حالة فراغ أمنى . ولا يوجد به فكر استراتيجى ، ولا استراتيجية عربية واحدة . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تخفى نواياها ، كما نرى فى هجومها على المنطقة ، فإن هنالك حالة من البلادة السياسية فى العالم العربى ، لا تجعله يحاول سد هذا الفراغ ، أو تقوية الحلقة الأضعف الموجودة فيه . وكما قلنا الآن فإن مطالب الشعوب هى الحلقة الأضعف ، وهى الثغرة الموجودة بسبب الفجوة الواسعة بين لغة الأنظمة ولغة الشارع . هناك لغة مختلفة تماما . الشارع يتكلم بلغة وله مطالب ويلح بها ويرددها كل يوم ، وتكاد تكون هى نفسها فى كل العالم العربى ، لكن الأنظمة تتحدث لغة أخرى ، لدرجة أنه فى الفترة الأخيرة يمكن ملاحظة أن هناك قادة عرب ، عندما يتحدثون عن هموم الأمة العربية ، فإنهم يتوجهون بالخطاب إلى الولايات المتحدة وليس إلى شعوبهم . بمعنى أن لغة الخطاب فيها نوع من الطمئنة للأمريكان ، وإن كان الواحد منهم يظهر بصورة من يخاطب شعبه .نحن نعيش اليوم علاقة من ثلاثة أضلاع ، وليس من ضلعين حتى فى الشئون الداخلية للدول . هنالك ضلع الدولة ونظامها ، والشعب ، والأمريكان . ثلاث أضلاع يدخلون اليوم فى بعضهم البعض، وأصبحوا يمثلون حالة غريبة وفريدة جدا ، ربما ليست موجودة فى أى دولة فى العالم إلا فى منطقتنا العربية الفريدة فى كل شئ . الرأى العام العربى له أجندته بمطالبة فى الحرية الديمقراطية ، فى أن يكون شريكا فى القرار ، وأن يكون مؤثرا . أصبح هنالك حاجز يقطع الاتصال ما بين الفعل ورد الفعل ، رد فعل الشارع ورد فعل الأنظمة . هنالك نوع من المهانة اليومية زاد من حالة الغضب عند الناس ، ومطالبتهم بالتغيير . مثلا ، المهانة الإسرائيلية . وأنا أذكر أن وزير الدفاع الجوى الإسرائيلى ، أدلى فى بداية إقتحام القوات الإسرائيلية الضفة الغربية ، وحصار عرفات ، وهدم المجتمع الفلسطينى ، أدلى بتصريح خطير جدا ، عندما قال فى مؤتمر صحفى ، أن ما يحدث الآن داخل الأرض الفلسطينية لا يخص الأرض الفلسطينية وحدها ، لكنه يتجاوز الحدود الجغرافية للمكان ، ويمثل رسالة للجميع فى العالم العربى . ومع ذلك يبدو أن الرسالة لم تصل مثل ما قلنا . البريد اليوم لا يوصل رسائل . فى مقارنة بين الشعوب العربية ، التى ليست شعوب غبية ، وبين الدول الصغيرة الفقيرة المتخلفة فى آسيا أو فى أمريكا اللاتينية ، والتى تتقدم وتقفز اقتصاديا ، وليس لديها ١ / ١٠ امكانيات أى دولة عربية، يطرح تساؤل ، والتساؤل يحتاج إلى إجابة ، ولا أحد يجاوب عليه . لماذا هذه الدول المتخلفة ، أصبحت اليوم تتقدم . كانت متخلفة اقتصاديا . هنالك دول منها لا يوجد عندها أية مادة خام على الإطلاق ، وارتفعت مستويات المعيشة فيها إلى ما يساوى مستويات المعيشة فى

الدول البترولية . هذا يطرح سؤالا . ما هو اللغز؟ طبعا هذا كله زود من، أو وسع ،من أجندة الشارع العربي في مطالبة أن يكون هناك تغيير . من هنا جاءت الديمقراطية الأمريكية الهجومية وطرح الديمقراطية ، وكأنها تهاجم لأن الباب مفتوح ، والثغرة موجودة . وقد بدأنا ملاحظة أن في الشارع فعلا ناس بدأت تسأل عن مقولة نيل فاجسون ، أن الإمبراطورية ضرورة . والاستعمار الجديد مطلوب . هنالك أناس بدأوا بالفعل يتساءلون . حسنا فليأتوا ، وهذا أمر خطير. أنت تترك الشارع كي ينقسم أمام مبادرة الإصلاح الأمريكية إلى أناس فاهمين وواعيين لما وراء هذه الخطط الأمريكية ، وآخرين يقولون فليأتوا ويصلحوا طالما أننا غير عارفين كيف نصلح . وهذا خطير . أنت فتحت الباب ووسعت الثغرة دون أن تسارع بأن تحصن الشارع الذى يمثل خط الدفاع الخاص بك . لماذا لم تسرع إليه وتتحصن أمام هجوم خارجي . وهجوم خطير. وكما نرى وأن الهجوم الخطير هو تحالف مابين فكر المحافظين والحركة الصهيونية أو المشروع الصهيوني . أى أن إسرائيل اليوم تستبدل كل محاولاتها السابقة لحل النزاع العربي الإسرائيلي بمفاهيم قديمة . إلى أن تحله اليوم عن طريق الولايات المتحدة . وكما قال أحد الكتاب الأمريكان ، أن من يحكمون أمريكا في البيت الأبيض ، أو في وزارة الدفاع على وجه الخصوص ، أصبحوا لا يميزون بين ما يخص الأمن الأمريكي ، وما يخص إسرائيل . وأن ولاءهم أصبح يسير على خط رقيق جدا ، ورفيع . ما بين الإثنين . إسرائيل أصبحت شريكا في وضع المشروع الأمريكي . ويمكن أن أرجع إلى الأوراق الإستراتيجية التي نشرت سنة ١٩٩٦ ، والتي كلفت بها مجموعة من الصقور، وقد عهدها بها إلى نتنياهو قبل أن يتولى الحكم ، لأنه كان يستعد لتولى الحكم . وكان من ضمنها قيام العلاقة مع الولايات المتحدة على أساس التكافؤ . إن أمريكا تملك قدرة على الضغط وأن يستبدل مفهوم الأرض مقابل السلام بمفهوم السلام مقابل السلام . وأشير في النهاية إلى فكرة أنه لو حدث شئ في العراق . فهذا سيغير من الميزان أو توازن القوى في المنطقة . بما يمكن إسرائيل من الهيمنة الحقيقية . إن الناس لم تعد تشبعهم لغة الكلام دون فعل ، أو حتى لم تعد تحظى بثقتهم .

وشكرا ،،،

***

ا.أملي نفاع

شكرا للأستاذ عاطف الغمرى على هذه الإضافات الهامة ولقد ألقى الضوء على الإستراتيجية الهجومية لأمريكا، بل صقور أمريكا المتحالفين مع الليكود الإسرائيلي .

اللواء د. أحمد عبد الحليم*

إنطباعات عامة حول مشروع الشرق أوسط الكبير والتداعيات السياسية والاستراتيجية المصاحبة

إن الأستاذ عاطف الغمرى صديقى العزيز تكلم فى العسكرية والإستراتيجية ، ولم يترك شيئا غير أن اتحدث فى الإعلام والسياسة . ما أقوله قد لا يبدو مترابطا ، لكنه فى النهاية سيعطى إلى حد كبير ، الرؤية الإستراتيجية المطلوبة ، لكى نفهم ما يدور فى المنطقة . وأبدأ بمصر ، وحينما أبدأ بمصر فأنا أدعو كل دولة عربية أن تطبق ما أقوله على مصر الآن ، لترى النتيجة التى وصلت إليها ثلاثة أحداث أنارت الضوء الأحمر أمام مصر : الحدث الأول زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، واستقباله فى مكان غير رسمى ، فى مزرعة للرئيس بوش ، واستقبال شارون فى البيت الأبيض ، وإعلان رسمى أمريكى بدعمه فى المناطق الفلسطينية ، وبصفة خاصة مشروع الإنسحاب المنفرد منها . الحدث الثانى ، وللأسف الشديد ، هناك نوع من المحدودية فى الرؤية إليه ، وهو ملف مونديال ٢٠١٠ ، والمعنى الكبير له . الحدث الثالث ماحدث فى مؤتمر تونس ، سواء خروج القذافى وبدء الخطوة الأولى فى محاولة هدم جامعة الدول العربية ، أو عدم مناقشة الورقة المصرية التى تضمنت بعض الأفكار التى تراها مصر ضرورية لضبط العمل فى المرحلة القادمة ، حتى لا نعطى اليد الطولى للولايات المتحدة والغرب . الأحداث هذه تشكل أزمة فى النفوذ السياسى للدولة ، والنفوذ السياسى للمنطقة العربية . ولا يجب أن نأخذ كل حدث فى حد ذاته ، لأن هذا يعنى أنه مطلوب إعادة تقييم شاملة للموقف العربى والمصرى . يجب علينا أن نعطى اهتماما أكثر لجامعة الدول العربية المطلوب تفكيكها ، لإيجاد أحد نموذجين آخرين ، نموذجين مختلفين اختلافا تاما . إننى أنبه لنموذج أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ، والتعاون الاقتصادى بين دول آسيا والباسفيك ، الاثنان مختلفان اختلافا تاما . فإذا قبلت الحكومات الرسمية للدول العمل فى إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد فإن نموذج أوروبا هو الذى يسود . وإذا لم تستجب الحكومات فستلجأ الولايات المتحدة إلى الأسلوب الثانى والنموذج الثانى والذى يعنى التدخل مباشرة مع وحدات المجتمع المدنى ، والوحدات المختلفة ، والمؤسسات المختلفة ، داخل الدولة ليحدث التغيير من أسفل إلى أعلى . هذان نموذجان مختلفان تماما ويجب علينا أن ننتبه لهذا الأمر . المعنى العام من هذا الحدث والذى سيجرى فى مصر فى المرحلة القادمة ، هو التركيز على الشئون الداخلية ، والإصلاح الداخلى . وفيما يخص السياسة الخارجية ، التركيز على المنطقة العربية ، وجامعة الدول العربية ، وكما أشار رئيس الدولة ، الرئيس مبارك ، إلى أن مشروع

---

*عضو المجلس المصر للشئون الخارجية وعضو المجلس الأعلى للسياسات.

الشرق الأوسط الكبير لا يعني شيئا بالنسبة لنا . فإن هذا موقف سياسى ، لكنه أيضا موقف يضعنا على حافة الخطر ، لأنه سيحدث نوعا من الصراع فى هذا الأمر . وسنجد نتائج هذا الموضوع فى الفترة القادمة . لو جئنا للشرق الأوسط الكبير ، فسنجد أن هذا مطلبا إسرائيليا ، تم عرضه فى خلال لقاءات مجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمى ، التى كانت موجودة ضمن خمس لجان تشكلت فى الإطار المتعدد فى مؤتمر مدريد ، حينما قال اليهود صراحة . لن ندخل فى القضية النووية لأننا لا نستطيع أن نعقد اتفاقات فى هذا الشأن ، ما لم تدخل فى هذه العملية قوى نووية ، موجودة ومحتملة . وأشاروا بالتحديد إلى باكستان وإيران .
وكان الخطأ السياسى الأمريكى الحالى هو إعطاء مشروعية لتثبيت إسرائيل فى المنطقة ، وإدخال هذه المنطقة المسماه بالشرق الأوسط الكبير ، فى منطقة واحدة ، تمهيدا لعملية ضبط تسلح قاسية يترتب عليها الكثير من فقدان النفوذ السياسى ، لدول المنطقة وخاصة دول منطقة الصراع العربى الإسرائيلى ، لأن العرب قسموا ، من وجهة نظر الولايات المتحدة ، إلى ثلاثة مجموعات : دول المغرب عبر المتوسط إلى أوروبا ، ودول الخليج مباشرة مع الولايات المتحدة ، وأوروبا تعتقد أن علاقاتها أرثق ، وأنهم تقدموا علميا وتكنولوجيا ، ثم دول منطقة الصراع العربى الإسرائيلى . هذا المشروع يهدف إلى تحقيق عدة أهداف : الهدف رقم (١) إزالة كافة العقبات أمام التواجد الإسرائيلى الآمن ، وإسرائيل كدولة آمنة ، لها نفوذ سياسى واقتصادى وثقافى وخلافه فى هذه المنطقة . وبالتالى الأمر يتطلب عملية إزالة الكثير من العوائق التى ظهرت . دعم العمل الإسرائيلى الحالى والإستخدام الأقصى للقوى المسلحة ضد الفلسطينيين والذى ظهر أيضا فى العمليات العسكرية الأمريكية البريطانية ضد العراق .
الدكتور مراد أشار أمس لفكرة حقيقية وهى التدمير الخلاق ، سأعطى مثلا عسكريا ونرى كيف يمكن تطبيقه سياسيا . إذا كان هناك فى الصراع المسلح موقف عسكرى فيلجأ أحد الطرفين إلى تغييره ، وإعادة ترتيبه . ويطبق سياسات فى قضية ما، بتفجير المواقف السياسية الموجودة فى المنطقة العربية ، وفى كل مكان ، وبكل الطرق ، ثم إعادة ترتيب هذا الكلام .
فكرة أخرى اطلقتها إسرائيل منذ ما يقرب من ١٠ سنوات ، وأطلقت عليها الدول الصغيرة .
وفكرة إسرائيل عن الدول الصغيرة هو تثبيت من إسرائيل لنفسها ، أولا على اعتبار أنها دولة صغيرة ، وموجودة فى إطار دول أخرى كبيرة ، وبالتالى فإن الدعم الأمريكى لها مطلوب ، ووجود السلاح النووى المنفرد لديها ، وعدم تمكين الأطراف الأخرى من إيجاد مثل هذا السلاح مطلوب ، لأن الدول الصغيرة يجب أن تعيش ، وأن المستقبل للدول الصغيرة .
تعالوا نرى نتائج التداعيات السياسية التى حدثت فى الفترة الأخيرة ، من أوائل التسعينيات حتى حرب العراق ، سنجد أن الدول البارزة سياسيا ، ذات العلاقات الوثيقة بالولايات المتحدة والغرب الآن هى الكويت والبحرين . المسألة التى علينا أن نأخذ بالنا منها هى تفتت الدول

الكبرى فى إطار إعادة رسم الخريطة فى المنطقة، لتصبح المنطقة كلها مجموعة من الدول الصغيرة التى يمكن السيطرة عليها بشكل أو بآخر ، والتى تمكن فى النهاية تحقيق الهدف النهائى لإسرائيل من سيطرتها على المنطقة . إن ما يحدث الآن هو تعديل أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، التى استفادت من دروس التاريخ، لأن أحد الدروس الرئيسية هى فقدان دولة المحور السيطرة على أطرافها . لقد تنبهت الولايات المتحدة إلى ذلك ، وانتخبت قوى إقليمية فى المناطق الإقليمية فى العالم كله ، تتوافق وتتطابق مع الولايات المتحدة ، وتسيطر على منطقتها .

المبادرات المطروحة كانت كثيرة . وسأشير إلى مبادرة وزير خارجية بريطانيا وهى الوحيدة المذكور فيها الإحتلال الإسرائيلى لفلسطين والتعامل مع مبادرة أسلحة الدمار الشامل . لكن هنالك أشياء أخرى ضدنا ، ثم بوش والشرق الأوسط الكبير . ووثيقة الأسكندرية ، وصنعاء و ... إلخ ، ثم الوثيقة المصرية .لكن ما يهمنا الآن ليست هذه الوثائق ، إن ما يهمنا هو ما يحدث أو ما ينتظر أن يحدث خلال الشهر القادم ، خلال اجتماع مجموعة الثمانية ، ثم اجتماع بروكسل للولايات المتحدة وأوروبا لتوحيد المواقف السياسية والإستراتيجية والعسكرية للجانب الغربى ككل ، وهناك اجتماع حلف الأطلنطى فى اسطنبول بتركيا للتشكيل الذى يضم حلف الأطلنطى ، من جانب ، وبعض دول أخرى منتقاه من المنطقة لإعطاء أهداف جديدة للحلف فى الشرق الأوسط والمنطقة العربية . إن لأمريكا حلفاء تقليديين ، مثل اليابان ومثل أوروبا ، بشكل عام ، والدول الأوروبية بشكل خاص ، وحلفاء إقليميين على رأسهم إسرائيل وتركيا ، وبعض الدول العربية المنتقاه التى تسير على خطى الولايات المتحدة الأمريكية . لكن السؤال لماذا التركيز على منطقة الشرق الأوسط ؟ أول شئ الفت نظر حضراتكم إليه هو أن إسرائيل غير مقبولة فى هذه المرحلة ، إسرائيل فى مراحل قادمة ، لاحقة . الفكرة العامة لأهداف إسرائيل فى هذه المرحلة لا تنفع . تركيا هى التى ستتولى العمل الرئيسى فى هذه المرحلة لاعتبارات كثيرة . هذه الحركة تتجمع خيوطها فى تركيا وهو مؤشر لدور تركيا الجديد فى هذه المنطقة ، وفى الشرق الأوسط الكبير . بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . الأمر الثانى ، تحقيق الأمن الإسرائيلى ، وتمكين إسرائيل من وضع الدول الإقليمية الكبرى ، كما ذكرت . الأمر الثالث ، إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط طبقا لعمليات التفجير السياسى والعسكرى والإستراتيجى ، وإعادة تشكيل المنطقة أثناء تهاوى القطع مرة أخرى ، طبعا للرؤية الأمريكية . سأقول شيئا فى مظهرين كان يجب أن نأخذ بالنا منهما ، وأنا ذكرتهما كثيرا قبل ذلك . لكننى سأقولهما بسرعة . هناك متغيران رئيسيان ، متغير جيواستراتيجى ومتغير جيوبولوتيكى ، جيواستراتيجى أقصد به أهمية دولة أو منطقة جغرافية فى إطار العمليات العسكرية . الجيوبولوتيكى أعنى به الأهمية السياسية لدولة أو منطقة جغرافية من حيث الثقل السياسى ،

فيما يخص القوى الأجنبية الداخلية فى المنطقة . عندما أقول هنالك تغييرات چيواستراتيچية أشير للآتى : وهذا تم قبل العسكرية البريطانية ضد العراق . أمريكا لم تستطع الحصول على غطاء شرعى دولى ، إضافة إلى مجموعة من مواقف الأطراف الموجودة فى المنطقة ، منها مصر والسعودية وبعض الدول الأخرى . التغييرات . ماذا شملت ؟ اتجاهات جديدة لحركة القوات الأمريكية ، أماكن جديدة لتمركز القوات الأمريكية ، اتجاهات جديدة للقمع أو ما كان يطلق عليه فى الصحافة الانتشار الإستراتيچى للقوات الأمريكية طبقا لخطط لعمليات معدلة ، تعتمد على أساليب جديدة . أساسها حرب المعلومات . لكن نتيجة هذا الكلام حدث نوع جديد من الإنتشار الإستراتيچى للولايات المتحدة الأمريكية . تواجد للقوات بصفة عامة وقيادة القوى الجرية وأكبر قاعدة جوية البحرين . القيادة البحرية عمان . الاحتياطيات الإستراتيچية الكويت . والاحتياطيات العملية والتكتيكية العراق ، القوة البرية الرئيسية للولايات المتحدة . وكل ذلك له مؤشرات محددة على المناطق .

التغييرات الچيوبوليتيكية بشكل عام . إذ نتج عن هذا الكلام تحالفات جديدة . وتغير الوزن النسبى لدول المنطقة ، الأمر الذى رفع محور الأهمية الچيوبوليتيكية السابق للشمال الذى هو القاهرة – الرياض – طهران ، لو صعد إلى فوق يكون بغداد الجديدة – أنقرة . وهنا تلتقى هذه الحركة مع حركة الولايات المتحدة الأمريكية ، والعالمية فى أوروبا والعالمية فى آسيا ، لتلتقى مرة أخرى فى هذه النقطة الهامة استراتيچيا . بناء على هذا الكلام تجئ فكرتى الدول الصغيرة، والتدمير الخلاق . وتأثير ذلك على الأطراف الإقليمية . إن أهداف إسرائيل فى هذه المرحلة هى فلسطين بالكامل . المرحلة التاريخية هذه ليست سنة أو سنتين ، هم لهم قياس تاريخى كل ١١ سنة . وأنا أقول أنهم فى حاجة إلى دورتين . أو ثلاثة ، من وجهة نظرهم ، لكى يستكملوا هذه المرحلة التاريخية التى يأخذون فيها فلسطين بالكامل . الإنسحاب المنفرد من غزة ، فكرة تبادل الأراضى مع مصر ، كلام كبير جدا لن أتطرق إليه .اسراطين الخاصة بالقذافى طبعا فكرة مرفوضة . وأنا كتبت مقالا فى الأهرام ويكللى يوم الخميس أتمنى أن تقرأوه ، وجزء صغير صور سنه فى الأهرام العربى أمس ، لكن المقالة الكاملة موجودة فى الأهرام ويكللى . إسرائيل هو الاسم العبرى لسيدنا يعقوب ، وإسرائيل لا تقبل التلاعب فى هذا الاسم ، ولا تقبل على وجه الإطلاق أى كلام فى هذا الموضوع . فكرة القذافى فكرة خرافية ، وغير مقبولة . ولا أعلم السبب فى إصراره على طرحها لأنها لا تفعل شئ أكثر من أنها تجمع الناس ضدنا . ولاتعطينا حقوقنا . مؤشرات التغيرات الجديدة ، سرعة زيادة ارتباط مشاكل المنطقة سواء المشاكل الموجودة بين الدول العربية ، أو المشاكل الموجودة فى الدول العربية ، وارتباط العراق بمنطقة الصراع العربى الإسرائيلى ، وزيادة الضغوط تجاه مجموعة من التعاونات الاقتصادية ، دون الوصول إلى حل سياسى. من أجل هذا تحفظنا نحن فى قضايا

الإصلاح السياسى . إنهم يريدون فرض عمليات إصلاحات وتعاون ثقافى ... الخ . دون حل سياسى. ثم الإشارة إلى حل المشاكل مع الفلسطينيين يؤدى إلى الحل النهائى ، والمعاهدة النهائية ، مما يعنى اخراج بعض أطراف عربية من عملية السلام النهائى ، المقصود بها بالذات سوريا ولبنان . الوجود العسكرى الأمريكى ، القوى الأمريكية البرية بالتحديد على أرض العراق يؤدى إلى زيادة تفعيل الردع الأمريكى . استمرار التهديد باستخدام القوة ، استخدامها جزئيا بالفعل عند الحاجة . زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية ، اضافة للعسكرية، وتحقيق المصالح الأمريكية ، والإسرائيلية ، فى الشرق الأوسط . زيادة الضغوط من أجل التغيرات الداخلية فى دول المنطقة ، وما يجسده مشروع الشرق الأوسط الكبير . هذا إضافة إلى زيادة الحصار حول إيران ، وإستخدام أدوات مختلفة لتحييدها . زيادة الدور التركى ، وبالضرورة الدور الإسرائيلى. الضغوط لإخلاء المنطقة من أسلحة التدمير الشامل دون لمس إسرائيل ، واستمرار محدودية الدور الأوروبى ، إذا كنا نعتمد على هذا الدور . لكن السؤال عندى هنا ، هل تنوى الولايات المتحدة شن ضربة عسكرية جديدة؟ أولاً ، هى لا تستطيع فى المرحلة الحالية استخدام القوة بنفس المنظر الذى استخدمته ضد العراق . الاعتبار الأول هو ما لاقته فى العراق مخالفا للتخطيط الإستراتيجى الأمريكى الأولى . فيما يخص عملية التخطيط للعملية ، المرحلة الرابعة بالذات ، فالتخطيط الأمريكى له أربع مراحل . أول مرحلة هى الاستعداد ، ثم دفع القوات ، المرحلة الثالثة القتال ، المرحلة الرابعة اليوم التالى ، ثم المرحلة الخامسة لا أحد يذكرها وهى عودة القوات . وقد أشار د. مصطفى أو ا. عاطف إلى عملية الدخول وعدم الخروج ، عملية إصرار الولايات المتحدة على البقاء . فى هذه العملية كل هذه المراحل تلخبطت . والذى يؤثر على الولايات المتحدة فى المرحلة القادمة ثلاثة أمور بالتحديد : الأمر الأول هو تشكيل الائتلاف الذى أشرت له فى مؤتمر اسطنبول . وبقدر استجابة بعض أطراف المنطقة للمطلب الخاص بملف الأطلنطى الذى وراءه الولايات المتحدة ، بقدر ما تستطيع الولايات المتحدة تشكيل هذا الائتلاف ، وبقدر ما لا تشترك الدول الموجودة فى المنطق بالشروط الأمريكية ، بقدر ما يمكن المناورة السياسية فى الأمور التالية . الأمر الثانى ، المشاكل الاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه هى التى يلعب عليها كيرى . كيرى يلعب على الوضع الاقتصادى . الوضع الاقتصادى الأمريكى ، مع الانفاق العسكرى ، مع الالتزامات الجديدة للولايات المتحدة ، أكبر دين موجود فى الولايات المتحدة ، وهذا أمر مؤثر على الولايات المتحدة ، وعلى أفراد الشعب . الأمر الثالث ، هو زيادة الخسائر البشرية . بقدر تراكم الخسائر البشرية ، وتفاعل الثلاث أشياء ، بقدر ما يؤثر ذلك على القرار . لكننى أقول أن الولايات المتحدة الأمريكية ، فى وضعها الدولى الحالى ، وفى الإطار الموجود فى المناطق الإقليمية ، والموجود بصفة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ،

للأسف الشديد فإن احتمالات بقائها كبيرا ما لم نعيد قطع الدفاتر والبدء فى عملية ثورية . وأنا لا أرى بوادرها ، ولا أرى أى ضوء خافت . للأسف الشديد . الولايات المتحدة ليست مضطرة للعمليات العسكرية ، لأنها قادرة بوسائل أخرى دبلوماسية وسياسية واقتصادية لتحقيق الأهداف. والمثل الذى حدث على سوريا دليل على ذلك . ثم استخدام وسائل الردع . بعض الأهداف الرئيسية للمشروع الأمريكى الجديد فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ثم تداعيات هذا المشروع الجديد عليها . باختصار الأهداف السياسية ، امتداد عمل نطاق الاتحاد الأوروبى ليشتمل على البحر المتوسط اتجاه الجنوب ، ودول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وجنوب آسيا فى اتجاه الشرق ، استكمالا للضغط السياسى على روسيا الاتحادية . روسيا سازالت خصم فى نظرهم . بتأكيد التواجد الأمريكى على الحدود الجانبية لدفعها للإنضمام. استكمال الضغط السياسى على الصين . إنشاء منظمة جديدة بديلة لجامعة الدول العربية . تغيير النظم السياسية فى دول الشرق الأوسط . احتواء أحد دولتى الشر الحاليتين إيران . ثم خلق الظروف الإقليمية المناسبة التى تساعد على الإعتراف والتطبيع للرؤية الإسرائيلية الأمريكية مع أهداف إسرائيل الاقتصادية . سيطرة على مناطق احتياطى البترول . توسيع نطاق الشراكة الأوروبية المتوسطية – الشرق أوسطية ، إنشاء السوق الشرق أوسطى المشترك . معاونة إسرائيل على السيطرة الاقتصادية على دول المنطقة ثم الأهداف العسكرية . ايجاد مبررات لتواجد قوات الأطلنطى داخل المنطقة لتنفيذ السياسة الأمريكية والإسرائيلية . إعادة توزيع وإنشاء القواعد العسكرية الأمريكية الخارجية . خلق الظروف المناسبة لحماية أمن إسرائيل . التداعيات : باختصار زيادة الخلل فى توازن القوى لصالح إسرائيل وتركيا . الضغط لتنامى العلاقات الإسرائيلية العربية على حساب العلاقات العربية – العربية . تقليص الثقل والدور الإقليمى لجامعة الدول العربية ، والدول العربية الكبيرة . تغيير النظم السياسية والعربية تدريجيا . سيطرة على احتياطى البترول العربى . إنشاء سوق شرق أوسطية فى المنطقة .

وشكرا...

***

ا.إملى نقاع

شكرا للدكتور اللواء أحمد عبد الحليم . لا يستطيع الإنسان أن يلخص هذه الموسوعة من الأفكار الإستراتيجية الهامة . وكنت أود وآمل ، هذا من خلال النقاش ، كما اتبع فى تحليل الأوضاع الراهنة ومخاطرها . أيضا أن نلقى أضواء على ما هو مطلوب . وآمل من خلال الحوار أن يقدم الدكتور أيضا تصورا لما هو مطلوب فى المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الأخطار السياسية والعسكرية والاقتصادية .

مداخلات وتعقيبات الجلسة الثالثة

قدم ثمانية من المشاركين مداخلات جاء فيها :

تناول **العميدحسن عبدالقادر** مسألة المسيحية الصهيونية وإنتظارها المهدى المنتظر الذى سينزل على جبل صهيون ، والصراع الذى يمكن أن يستمر قرونا كما يقول البعض .

واقترح **د. عبدالمنعم عبيد** أن تشكل منظمة التضامن لجنة دائمة لمتابعة مشروع الشرق الأوسط الكبير . وإجراء حوارات فى عمق الشارع المصرى . كذلك هنالك حاجة إلى الجامعات التى هى عقل الأمة . وتساءل إن كان من الممكن تقديم شئ هجين بين الفكر الإشتراكى والفكر الرأسمالى . نحن اليوم أكثر حنينا إلى التضامن العربى .

وطرح **الأستاذعبدالخالق فاروق** أن المشروع الأمريكى للشرق الأوسط الكبير يستهدف توحيد المسارات فى المنطقة وأهمها المسار الأوروبى للشراكة المتوسطية تحت الهيمنة والسيطرة الأمريكية المباشرة ، وأن لا يتحقق للمنطقة أى دعم إلا عبر الشرق الأوسط الكبير . هنالك معاهد أمريكية مثل هوفر وواشنطن للأبحاث صاغت مجموعة من الأفكار الإستراتيجية بشأن تعاملات الولايات المتحدة مستقبلا مع المنطقة . من الخطأ وضع الشعوب والأنظمة فى سلة واحدة باسم التوافق الشعبى الحكومى ، فالرفض الشعبى يقوم على أسس مختلفة .

وقال **د. فتحى محمد إبراهيم** أن المعارضة فى كل الدول العربية قدمت مشاريع للإصلاح السياسى والاقتصادى .

وأشارت **الأستاذة لميس ناصر** إلى أن الاختلاف بين لغة الشارع ولغة الأنظمة العربية ينطبق أيضا على خطاب نظام الحكم الأمريكى والشعب الأمريكى ، وخطاب نظام الحكم البريطانى والشعب البريطانى . ثم أشارت أيضا إلى منظمات المجتمع المدنى والمسائل الخاصة بتمويلها ، وأن مشروع الشرق الأوسط الكبير يحاول أن يثبت أنها أدوات للغرب ، وهذا موضوع خطير جدا. ثم تناولت مسألة الهدم الخلاق وتطبيقها الفعلى فى العراق .

وعرضت **د. كريمة كريم** للعامل الذى يوحد بين مسمى الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، باعتبار أن هذا العامل هو الإسلام باستثناء إسرائيل ، المقصود هو الهوية الإسلامية . ثم تناولت تصريح مسئول أمريكى كبير بأنهم يكيلون بمكيالين حسب مصالحهم الداخلية . وطرحت المفهوم الأمريكى الحالى للديمقراطية وكيف سيطرت الإجراءات الأمنية بحيث يخاف الأمريكى من الأمريكى . كذلك سيطرت الإدارة الأمريكية على وسائل الإعلام والتعتيم الإعلامى . ثم عرضت للمظاهرات والمحاضرات كجزء مضئ .

قال **الأستاذنبيل صبحى** أننا لن نعرف ما العمل إلا بعد أن نحدد أسباب ما وصلنا إليه . لا بدمن تحديد من الذى يساعد فى الداخل على فتح الباب للقادم من الخارج . ببساطة من الذى

يسهل تمرير المخططات ؟ من الذى يصر على اهدار كل النضال الديمقراطى ؟ الديمقراطية حركة فاعلة جماهيرية وليست مجرد تمثيل نيابى . لقد سلمنا أمورنا للولايات المتحدة وقلنا أن ٩٩٪ من أوراق اللعب فى يد أمريكا . وهو أمر غير صحيح ، فأصغر شعب لو اتحدت ارادته ينتصر حتى على أمريكا .

وأوضح **اللواء حمدى الشعراوى** أن الولايات المتحدة تحاول من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير جذب الغرب إلى جانبها واغرائه بالمشاركة فى الكعكة . إن أمريكا تساند الديكتاتورية وتحجب المعرفة . الديمقراطية تستهدف التغيير ، ووصول قيادة صالحة ، وذلك ليس فى صالح الولايات المتحدة لأنها ستنحاز للشعب و ستنمى البلد .

تعقيب د . مصطفى علوى

فيما يتعلق بالإختلاف الأمريكى الأوروبى فإن الدول الأوروبية التى كانت مع أمريكا فى أزمة العراق كانت أكثر من تلك التى ضدها . والإختلاف الأمريكى الأوروبى ليس على الأهداف الإستراتيجية ولكن على الوسائل والأدوات . هنالك توافق عام أمريكى أوروبى .

هنالك مشروع القرن الأمريكى الجديد وفيه كثير جدا مما يحدث فى العراق وخارج العراق . فصل الشعب عن الحكومة فى مواجهة هذا المشروع خطيئة . علينا أن نعمل على دعم جهود الطرفين نقطة البداية فى وثيقة الأسكندرية .

تآكل النفوذ العربى يمكن أن يكون من ٦٧ والتى مازالنا ندفع فاتورتها حتى الآن .

١١ سبتمبر غيّر المجتمع الأمريكى والمجتمع الأوروبى سواء بسواء ، وهو الذى جعل المواطن الأمريكى موجه ومبرمج فى مواجهة الإسلام والعروبة . ١١ سبتمبر جعل الإدارة الأمريكية مستعدة لتقبل المخاطرة وتقبل الخسائر البشرية بالآلاف . الأمريكان لن ينسحبوا من العراق واستراتيجيتهم هى استراتيجية البقاء .

تعقيب أ . عاطف الغمرى

ماالذى وصل بنا إلى هذا الوضع المتردى وما العمل ؟ سؤال صعب والإجابة مستعصية وأرد عليه بسؤال آخر ، هل الدول العربية دول مستقلة بمقاييس الإستقلال ؟ الذى حدث هو استبدال استبداد أجنبى باستبداد وطنى . قبل الاستقلال كان هناك مشروع واحد للقيادة وللناس . بعد الاستقلال هنالك فجوة يدخل منها اليوم المشروع الأجنبى .

تعقيب اللواء د . أحمد عبد الحليم

علينا أن نختار نقطة بداية فى إطار سياسى معين فى أحداث متعددة ثم نبنى عليها . ليس هنالك دول عربية ، هنالك ٢٢ نظاما سياسيا . وهنالك سؤال وجه إلى كيف يمكن أن يتفق العرب ، وقد أجبت على هذا السؤال بأن أحدا لا يستطيع ذلك غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويجئ معه سيدنا عيسى وسيدنا موسى ويعقدوا لجنة حوار الحضارات والأديان .

لست متشائما وأنا أرى أن الذى سيعمل فى البلدان العربية هى المنظمات الأهلية أساسا للضغط على الحكومات من أجل التغيير والإصلاح .

أ. إملي نفاع

شكرا لهذه الإضافات من خلال الإجابات. أريد أن أعطي رؤيتي الشخصية. حقيقة السؤال الأكبر والأهم هو ما العمل؟ ذكر الأخوة بعض النقاط الإيجابية. علينا أن نفعل منظمات المجتمع المدني الذي يضم الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية، وأيضا منظمات حقوق الإنسان، وغيرها، من أجل أن تمارس بالفعل ضغوطا على حكوماتها، ، من أجل أن نبدأ الإصلاح من لدينا. وهذا ما طالبت به الجماهير منذ أكثر من ٥٠ عاما. كان القاسم المشترك في البلدان العربية، للأسف، هو غياب الحريات العامة، غياب الديمقراطية، وبالتالي علينا أن نؤكد على ضرورة تعزيز الديمقراطية. أولا إيجادها، وتعزيزها وتفعيلها، وأيضا اتباع الأساليب التي تساعد في ذلك من خلال الانتخابات الحرة، وتبادل السلطة. يجب بالفعل ألا تنفرد الأنظمة بإجراءاتها، وهي لن تستطيع. لقد لفت نظري تصريحات لشخص أمريكي يقول نحن بصدد تحالف مصري إسلامي. وبدأ يجري الحديث عن الإسلام المستنير، على أساس أن له امتدادا في الشارع. نحن بحاجة، من أجل تنفيذ مشروع الشرق الأوسط، إلى حكومات غير معزولة عن جماهيرنا. علينا أن ندرس هذه التصريحات التي صدرت قبل اليوم، أو تم الاستشهاد بها لعديد من الكتاب والمفكرين. علينا أن ندرس حقيقة هذه التصريحات لنأخذ منها العبر، ونعمل على تلافي نتائجها السلبية. يجب أن يأخذ عملنا أيضا جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في إطار تعزيز الديمقراطية والحريات العامة أيضا. لقد ابتليت البلدان العربية عمليا على المستوى الاقتصادي بالشروط والإملاءات التي فرضتها المؤسسات المالية والتجارية، التي هي أذرع أمريكا لتمرير مخططاتها.

سؤال قد يكون بريئا، لماذا لا نطالب الحكومات العربية بعودة الأموال المهاجرة؟ وحتى هذا طرح بعد ١١ سبتمبر عندما خرجت أصوات تطالب بتعويض أهالي الضحايا من الأموال الموجودة في البنوك الأمريكية.أموال العرب والسعوديين بالذات، حتى هذه الأموال المهاجرة أصبحت في خطر، إذ يمكن أن يتم التعامل بها تحت أي ذريعة. لماذا لا نمارس كشعوب ضغوطا على الحكومات، ولاسيما الخليجية، التي تمتلك المليارات في هذه البنوك، من أجل استخدامها استثمارا في المنطقة؟ أنها في تقديري كفيلة بحل مشاكل البطالة والفقر والتخلف، وأيضا مشكلة البلدان العربية المديونية الغارقة في . نحن ، في الأردن ، نضطر إلى صرف سنوي ما بين ٢٥ إلى ٣٠ ٪ من ميزانيتنا العامة من أجل خدمة الدين الذي ابتليت به الأردن. وهذا يقدر بحوالي ٥٠٠ -٦٠٠ مليون دولار على حساب مشاريع اقتصادية واجتماعية. وبالتالي فإن كل الحديث عن حل مشكلة البطالة ، أو الفقر يظل حديثا غير واقعي.

علينا أن نلحظ ما يجري حولنا في العالم. قلت بالأمس حول أهمية المنتدى الاجتماعي

العالمي. هناك حركة جماهيرية بدأت من سياتل وبلغت مومباي العام الحالي، ولن تنتهي. لقد تكرر هذا في بورتو اليجرى في البرازيل. والمنتدى الاجتماعي العالمي، المناهض للعولمة، تحت شعار عالم آخر ممكن، بدأ يستقطب الجماهير الواسعة، بما في ذلك الجماهير الأمريكية. وكان لها دور فاعل. في أمريكا أيضا عندهم مشاكل اقتصادية عميقة. لقد زادت نسبة البطالة، وتمت اقتطاعات في الضمانات الصحية والاجتماعية وغير ذلك أيضا. علينا أن نخاطب المنظمات الشبيهة في داخل المجتمع الأمريكي؛ وهذا قد ساعدنا نحن كحركة نسائية في المسيرة العالمية للنساء في واشنطن. كان هناك مسيرة من ٢٥ ألف إمرأة، ٧ آلاف من الخارج والباقي من داخل أمريكا، وسلمنا مذكرات للمسئولين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكزهم الرئيسية في واشنطن منددين بالسياسة التي ساعدت على الافقار. بعدها بفترة، إطلعنا على كتاب لأمريكي اقتصادي كان ينتقد سياسة البنك الدولي التي زادت فقر الفقراء في العالم الثالث. إذاً، علينا أن نصل إلى الرأي العام، لأن هذا الرأي العام ليس مثل بلادنا للأسف الشديد. إنه يجيئ بالحكومات، من خلال صناديق الاقتراع، وخاصة في الدول الأوروبية. علينا أن نصل إلى هذا الرأي العام ليمارس ضغوطا على الحكومات. وهنالك مثال أسبانيا التي غيرت الحكومة وجاءت بالاشتراكيين وكان أول قرار لها هو سحب القوات من العراق. علينا أن نتصل بجميع المنظمات المماثلة لنا، أطباء- محامين- نساء أو حقوق إنسان. أن نصل إليها، لأنه للأسف الشديد هناك تقصير فاضح من قبل الاعلام الرسمي، وهناك سيطرة كبيرة للاعلام الصهيوني على الإعلام العالمي. من هنا أنا أؤيد الاقتراح الأول الخاص بمبادرة من منظمة التضامن. لقد كانت مبادرتكم يا د. مراد هامة جدا، ونأمل أن تتواصل بمبادرات أخرى، وأن يكون لها امتدادها في العام العربي. ونأمل أيضا نشر الأوراق القيمة في كتيب، وعلى موقع الانترنت لإتاحة المجال أمام أوسع عدد من ممثلي المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني للاستفادة منها. وشكرا.

الجلسة الرابعة

رئيس الجلسة

ا. نورى عبد الرزاق



أ. نورى عبد الرزاق*

الكلمة الآن للأستاذ عبد الخالق فاروق وله عشرين كتابا فى مجالات الاقتصاد والتسوية السياسية والقانون. وأود أن أقول أنه كان لى الحظ السعيد أن التقيت بالأستاذ فاروق فى ندوة فى مجلة سطور، وقد أعجبتنى مداخلته حول الجانب الاقتصادى فى مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأعتقد ، بل إننى على ثقة من. أنه سوف يثرى معلوماتنا فى مداخلته الحالية.

ا.عبد الخالق فاروق **
الأبعاد الإقتصادية للمشروع
مشروع الشرق الأسط الكبير .. فرصة واحدة ومخاطر عدة .. !!

منذ أن تسربت الخطوط الأساسية للمشروع الأستراتيجى الذى أعدته إدارة الرئيس الجمهورى اليمينى المحافظ جورج بوش الأبن، خلال الأيام القليلة الماضية (فبراير ٢٠٠٤). وحمل أسم الشرق الأوسط الأكبر . وهناك جدل واسع. وحوار لم ينقطع لحظة واحدة. بين النخب السياسية والفكرية العربية وغير العربية ، فى طول المنطقة الممتدة من الباكستان شرقا ، حتى ضفاف الساحل الموريتانى غربا ، ومن تركيا شمالا وحتى السودان واليمن وساحل عمان جنوبا .

وبقدر ما أثار المشروع الخطير فى أهدافه وأجراءاته و جزاءاته من حالة حراك وصخب فى ساحة الجدل العام بين المثقفين عموما، بمختلف أنتساءاتهم وتوجها تهم السياسية والفكرية ، بقدر ما أثار مخاوف وقلق وهواجس الحكام العرب وغير العرب ، وكل أنظمة الحكم عموما فى المنطقة التى أستقرت منذ عقود بعيدة على نمط فى الآداء ومفاهيم وقيم أستبدادية وثيوقراطية فى الأساس .

ولأن العقل العربى والإسلامى هو عقل حدى فى عشقه أو كراهيته . وعنيف فى رفضه أو قبوله ، فقد أستغل البعض هذه السمة الثقافية بحسن نية أحيانا وبسوء نية فى معظم الأحيان فتاهت المناقشة النقدية الواعية . وغابت الرؤية النقدية الأستراتيجية ، التى ينبغى أن تتصدى لمشروع فكرى وسياسى وأستراتيجى بهذا الحجم ، وبنفس القدر من مساحة الإتساع فى الرؤية والعمق فى التحليل .

ولا نبالغ إذا قلنا أن هذا المشروع الجيو أستراتيجى ، يكاد يعادل ما جرى فى مطلع القرن

---

* سكرتير عام منظمة التضامن.

** خبير فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية. وكاتب وصحفى فى مركز الدراسات الاستراتيجية فى الأهرام.



الماضى من تقسيم أستعمارى ، وترسيم للحدود السياسية فى المنطقة بين القوتين الأستعماريتين المهيمنتين فى ذلك الزمان ، إلا وهما بريطانيا وفرنسا ، وهو ما بات يعرف بأتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ ٠

والمشروع الجديد ، الأمريكي الإخراج والأسرائيلى المولد ، قد جاء تحت عناوين ثلاثة كبرى، تحتاج الى بعض التأمل والنظر ، حيث تتحدد أولوياته المعلنة ، أهدافه فى :

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح من ناحية ٠
- وبناء مجتمع معرفى من ناحية ثانية ٠
- وتوسيع ما أسماه الفرص الاقتصادية وتجسير الهوة الاقتصادية بين هذه المنطقة وشعوبها من جهة وبقية المناطق والشعوب من جهة أخرى ٠

أذن ٠٠ وبعيدا عن الشعارات الكبرى ، والأهداف النبيلة ، التى عادة ما يحملها كل مشروع أستعمارى فى تاريخ الإنسانية (منذ حروب الفرنجة حتى يومنا) للتغطية على جوهر أهدافها اللاإنسانية ، فاننا سوف نتوقف عند الأبعاد الاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير بالنقد والتحليل ، ولكن دعونا نبدأ بعرض الملاحظات الأساسية التالية :

أولا : الطاقة والنفط فى خلفية المشهد العالمى

١- منذ عام ١٩٤٨ تحولت الولايات المتحدة الى مستورد صافى للزيت الخام ٠

٢- زاد الإستهلاك العالمى من الزيت من ٩.٥ مليون برميلا يوميا عام ١٩٥٠ (بما يعادل ٢٧ ٪ من الإستهلاك العالمى للطاقة) الى ٣٥ مليون برميلا يوميا عام ١٩٧٣ بما أصبح يعادل ٤٦ ٪ من الإستهلاك العالمى من الطاقة ، وبلغ ٧٥ مليون برميلا يوميا عام ٢٠٠١ (وإن إنخفض نصيبه من الإستهلاك العالمى الى ٣٩ ٪) ٠

٣- من المقدر أن يزيد عجز الدول الصناعية المتقدمة وحاجاتها الى النفط والزيت كالتالى :

أ - دول OECD سيرتفع أستهلاكها من ٤٤ مليون برميلا يوميا عام ١٩٩٩ الى نحو ٥٨ مليون برميلا يوميا عام ٢٠٢٠ . وبالتالى سيزيد عجزها من ٢٣ مليون برميلا الى ٣٣ مليون برميلا يوميا بحلول ٢٠٢٠ ، نصف هذا العجز ستحتاجه الولايات المتحدة وحدها ٠

ب- بقية دول العالم سيزيد إستهلاكها من الزيت من ٢٦ مليون برميلا يوميا عام ١٩٩٩ الى ٥١ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠ ، وبالتالى سيزيد عجزها من ٩ مليون برميلا يوميا الى ٢٩ مليون برميلا يوميا خلال نفس الفترة ٠

٤- بلغت صادرات الزيت العربية عام ٢٠٠١ نحو ١٩ مليون برميلا (بما يعادل ٤٣ ٪ من الصادرات العالمية التى بلغت هذا العام نحو ٤٤ مليون برميلا يوميا) ويقدر ما تحتويه المنطقة العربية من أحتياطيات الزيت العالمية المؤكدة ٧٠ ٪ علاوة على ٣٥ ٪ من إحتياطيات الغاز الطبيعى العالمية المؤكدة ٠

٥- دول العالم ستتحول الى مستورد صافى للزيت خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) باستثناء روسيا وشرق أوربا اللتين سيبقى لديهما فائض محدود للتصدير يعادل ٥ مليون برميل يوميا فقط •

٦- يقدر أن لا تزيد الكمية المصدرة من بحر قزوين بحلول عام ٢٠٢٠ بنحو ٣ مليون برميلا يوميا ، بما يكفى بالكاد لتعويض النقص فى إنتاج بحر الشمال (بريطانيا والنرويج). والذى سينخفض من ٧ر٢ مليون برميلا يوميا حاليا الى ٥ر٥ مليون برميلا يوميا عام ٢٠٢٠

٧- بحلول عام ٢٠٢٠ ستستأثر الدول الست الكبرى داخل أوبك وهى (السعودية وإيران والعراق والإمارات والكويت وفنزويلا) بنحو ٧٩ ٪ من الطاقة الإنتاجية لمنظمة الأوبك ، وبالتالى سيصل نصيبها من الصادرات العالمية الى ٥١ ٪ مما يعنى زيادة درجة التركز فى جانب العرض والتصدير العالمى للزيت •

٨- أجمالى واردات الدول الصناعية الغربية عام ٢٠٠٠ بلغ ٣٠ مليون برميلا يوميا موزعة بين الولايات المتحدة (١١ مليون برميل يوميا). وغرب أوربا (١٤ مليون برميلا يوميا). واليابان (٥.٥ مليون برميلا يوميا) • ومن المقدر أن تزيد وارداتها بحلول عام ٢٠٢٠ الى نحو ٤٠ مليون برميل يوميا موزعة بين الولايات المتحدة (١٧ مليون برميلا). وغرب أوربا (١٦ مليون برميلا)، واليابان (٦ر٥ مليون برميلا) •

٩- بالنسبة للغاز الطبيعى فان الاستهلاك العالمى منه زاد من ١٥ر٧ ٪ من الإستهلاك العالمى للطاقة عام، ١٩٦٥ الى ٢٣ ٪عام ١٩٩٩ . ومن المقدر أن يستمر فى الزيادة ليصل الى ٢٨ ٪ من الإستهلاك العالمى من الطاقة عام ٢٠٢٠ ، وذلك على حساب الفحم والطاقة النووية والطاقة الكهرومائية وليس على حساب الزيت •

١٠- الولايات المتحدة أصبحت مستورد صافى للغاز بعد أن كانت أكبر منتج له . وتحصل حاليا على معظم أحتياجاتها من كندا بما يعادل ١٠٥ مليار مترا مكعبا عام ٢٠٠١ • ويتوقع أن يصل إستهلاكها منه عام ٢٠٢٠ بنحو ٩٥٥ مليار مترا مكعبا يستخدم نصفها فى توليد الكهرباء . ومن المقدر أن لا تكفى إمدادات الغاز الكندى الولايات المتحدة حتى ذلك الحين •

١١- يتوقع أن يزيد استهلاك أوربا من الغاز من ٣٩٧ مليار مترا مكعبا عام ١٩٩٩ الى ٧٣٧ مليار مترا مكعبا عام ٢٠٢٠ بمعدل زيادة سنوية، متوسط قدرها ٣ ٪.

١٢- دول الباسفيكى وهى ١٦ دولة ، زاد استهلاكها من الغاز الطبيعى من ٣٠٨ مليار متر مكعب عام ١٩٧٧ الى ١١٧ مليار متر مكعب عام ١٩٨٦ ، ثم الى ٣٠٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠١ . بمعدل زيادة سنوى متوسط فى الفترة الأولى بلغ ١٣ ٪ وفى الثانية ٦ر٦ ٪ ومن المقدر أن يزيد أستهلاكها عام ٢٠٢٠ الى ٩٧٥ مليار متر مكعب بمعدل زيادة سنوى ٦ر٣ ٪.

١٣- ولذا فقد بلغت واردات منطقة الباسفيكى من الغاز عام ٢٠٠١ نحو ١٠٢ مليار مترا



مكعبا من الغاز، أى ثلث استهلاكها، معظمها لصالح اليابان (٧٤ مليار مترا مكعبا)، وكوريا الجنوبية (٢٢ مليار مترا مكعبا)، وتايوان (٦ ملياز مترا مكعبا) ،معظم واردتها تأتى من منطقة الخليج العربى ٠

١٤- احتياطيات العالم المؤكدة من الغاز تتوزع بين روسيا (٣١٪)، وبقية جمهوريات الكومنولث الروسى (٥٪)، والشرق الأوسط (٣٤٪) حيث قطر وحدها تستأثربنحو ٣ر٩٪ من الأحتياطى العالمى المؤكد من الغاز ، وأفريقيا ٧٪ أهمها فى الجزائر ونيجيريا ، ولا تحوز كندا والولايات المتحدة والمكسيك سوى ب ٥٪ من الأحتياطى العالمى المؤكد، وأوربا ٣٪ ، أما منطقة الباسفيك فنصيبها ٧٪من الأحتياطى العالمى المؤكد ٠

١٥- الطاقة النووية ومعظمها يتجه الى توليد الكهرباء ، بعد موجه حماس منذ منتصف السعبينات ، بلغت قدرتها المركبة فى العالم عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٥٠ جيجاوات صافية (الجيجا= ملياروات ساعة) موزعة على ٤٣٨ مفاعلا نوويا فى ٣٠ دولة ، بلغ أنتاجها مجتمعة عام ١٩٩٩ ما يعادل ١٩٪ من الإستهلاك العالمى للكهرباء، أو ما يعادل ٧ ٪ من إجمالى الاستهلاك العالمى من الطاقة ، ثم أخذ هذا الحماس فى الفتور بعد الحوادث النووية الثلاثة الكبرى فى ميل آيلاند بالولايات المتحدة عام ١٩٧٩ ، وتشرنوبيل عام ١٩٨٦ فى أوكرانيا، وفى عام ١٩٩٩ فى توكامورا باليابان . ويتزايد الحظر على انتشار مثل هذا النوع من التكنولوجيا فى ظل الصياح والصراخ الأمريكى الراهن لنزع أسلحة الدمار الشامل من العالم باستثنائها هى وإسرائيل علاوة على عدم اقتصاديات تشغيل هذه المحطات النووية، والتكاليف الباهظة ، غير المحسوبة لتفكيكها ومخاطرها البيئية العديدة ٠

١٦- المصادر الأخرى للطاقة الجديدة والمتجددة ما زال نصيبها متواضعا فى استهلاك الطاقة العالمية ، حيث لم تزد عام ١٩٩٥ عن٥٪ ، ومن المقدر ان ينخفض نصيبها الى ٨٪ بحلول عام ٢٠٢٠ ٠

أذن، كل هذا يرشح أن تكون المصادر الأساسية للطاقة وإستدامة الحضارة الإنسانية الحديثة لفترة المائة عام القادمة وربما أكثر هى مصادر ثلاثة هى :

- الزيت الخام ومشتقاته ٠
- الفحم ٠
- الغاز الطبيعى ٠

والجزء الأكبر والأعظم من مصادر الزيت والغاز الطبيعى تتواجد فى منطقة الشرق الأوسط تحديدا ، ولدى الدول العربية بصورة أدق ، بينما يتواجد الفحم، فى معظمه، فى الدول المتقدمة الصناعية ٠

أذن، روح الحضارة الغربية كلها، والأمريكية تحديدا، تكمن هنا فى منطقة الشرق الأوسط ،

وفنزويلا، دون أدنى شك، ودون زيادة أو نقصان ·

ثانيا : ما بين عملية برشلونة ·· والشرق الأوسط الكبير، أين نحن ؟

عبر عقدين من الزمان ، حاولت دول المجموعة الأوروبية ، صياغة هيكل سياسات تتعامل من خلاله مع دول وشعوب منطقة الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ، وتحديدا البلاد العربية ، وقد زاد ألحاح ذلك بعد اندلاع نيران حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وما نتج عنها من حظر بترولى على بعض الدول الغربية، سواء فى أوربا ذاتها أو الولايات المتحدة ، أو بعدها ·

وسارت هذه المحاولات الأوربية متوازية تقريبا مع عمليات بناء الاتحاد الأوربى ذاته ، فانتقلت من مرحلة نوعية الى أخرى ، وباستقرار نظم وهياكل العمل الجماعى الأوروبى ، بعد توقيع أتفاقية ماسترخت عام ١٩٩١ ، صاغت أوربا تدريجيا هياكل سياسات جماعية أيضا للتعامل مع دول البحر الأبيض المتوسط ، والتى أكتملت سياسيا وأستراتيجيا فيما بات يعرف بإعلان برشلونة. فى نوفمبر من عام ١٩٩٥ ، أو عملية برشلونة ·

والحقيقة أن المحلل المدقق فى مضامين ومكونات هذه العملية التى تسابقت على المشاركة فيها الدول العربية المدعوة اليها والمسماة الشراكة الأوربية المتوسطية سوف يكتشف أنها. مع بعض الأختلافات الطفيفة ، تكاد تتطابق مع المشروع الأمريكى الجديد المطروح جبرا وإلزاما على حكومات المنطقة وشعوبها ·

وهنا نستطيع أن نشير الى ثلاثة مرتكزات فى هذين المشروعين :

(١) طبيعة النطاق الجغرافى

فإذا كان مشروع الشراكة الأورو متوسطية ، قد أتخذ نطاقا جغرافيا أقل كثيرا من المشروع الأمريكى الجديد ، حيث أنحصر فى ثمانى دول عربية مطلة على البحر المتوسط ، علاوة على أربع دول غير عربية هى أسرائيل وتركيا ومالطا وقبرص فان السبب الكامن وراء ذلك ، هو أهتمام الأتحاد الأوربى فى تلك المرحلة بعملية إعادة بناء دول شرق أوربا وتأهيلها للإنضمام الى البناء الأوربى الموحد ، بيد أن مفهوم الشرق الأوسط ظل أحد ركائز الفكر الاستراتيجى الأوربى (وبريطانيا تاريخيا) ، ومن ثم فان الجديد فى المشروع الشرق أوسطى الجديد هو ضم كل الدول العربية فى المنطقة. بالأضافةالى دول غير عربية هى الباكستان وأفغانستان وأسرائيل وتركيا وإيران، فى نظام أقليمى واحد ، يخضع لنظام جديد من الرقابة والتفتيش والإدارة شبة المباشرة من جانب دول مجموعة الثمانية من حيث الشكل ، والأمريكى من حيث الجوهر والمضمون · ويعزز من فكرة الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة ، إذا ما أقرت دول مجموعة الثمانية هذا المشروع وأعتمدته كأساس لسياستها فى المنطقة بعد أدخال تعديلات شكلية لا تمس جوهره كما سوف نرى ·

وإتساع هذا النطاق الجغرافى ، بالإضافة الى ما سبق ، سيؤدى الى تمييع وإزالة المضمون

العربى لإقليم معين فى المنطقة ، ويدفع جوهريا الى إلغاء الهياكل التنظيمية القائمة حاليا مثل جامعة الدول العربية وهو مطلب أسرائيلى معلن منذ سنوات معزز هذه المرة ببعض الأطراف من داخل الإقليم مثل مشيخات الخليج والكويت

(٢) الدوافع المعلنة للمشروع

لم يخف المشروع الأمريكى الجديد ولا إعلان برشلونة منذ سنوات أن جوهر ومناط المشروع وقف حدة معدلات التطرف القادمة من هذه المنطقة، ومحاربة الجريمة الدولية المنظمة، ووقف سيل الهجرة غير الشرعية الى الشمال الأوربى والغرب عموما ٠

أذن الدوافع واضحة ومعلنة ، سواء لدى دول الاتحاد الأوربى. أو لدى الولايات المتحدة ، التى تحول هاجس الأمن لديها إلى كابوس حقيقى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، ويجرى أستخدامه سياسيا من جانب أطراف سياسية وأيديولوجية ومن اللوبى الصهيونى فى أمريكا ٠

(٣) موقع الصراع العربى الاسرائيلى فى المشروع

على عكس إعلان برشلونة، وعملية الشراكة الأورو- متوسطية ، التى أقرت وأكدت فى صدر إعلانها السياسى وفى وثائقها المتلاحقة ، على أهمية بذل جهود لحل هذا الصراع ، بأعتباره يمثل أحد مصادر عدم الأستقرار فى المنطقة ، جاء المشروع الأمريكى الجديد الشرق الأوسط الكبير، خاليا تماما من أى ذكر لهذا الموضوع ، بما يعكس عقلية سياسية أمريكية متأثرة إن لم تكن متحالفة مع المشروع الصهيونى العنصرى فى فلسطين المحتلة ٠

ثالثا: حقائق أقتصادية وسياسية وثقافية أستند عليها المشروع الأمريكى

أستند المشروع الأمريكى الجديد، فى صدر أفكاره وصفحاته ، على حقائق وبيانات صادقة وردت فى تقريرى التنمية الإنسانية لعامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ، اللذين أعدهما نخبة من المفكرين والمتخصصين العرب ، فى إطار البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، سواء ما تعلق منها بمستوى الناتج المحلى الإجمالى G.D.P لدول المنطقة أو مستوى البطالة بين الشباب ،أو مستويات الفقر ، أو معدلات الأمية بين البالغين ، أو تواضع نسبة المستخدمين لشبكة الأنترنيت ، أو تدنى مشاركة النساء فى العمل العام وشغل المواقع القيادية ، أو ميل أكثر من نصف الشباب العربى للهجرة بعيدا عن أوطانهم خاصة الى أوربا والولايات المتحدة ، وغيرها من المؤشرات والحقائق التى تعكس تدنى الحالة الثقافية والجمود السياسى فى المنطقة ، لذا فان بناء سياسات أمريكية أو غربية تنطلق من فكرة مؤداها عدم كفاءة النظم السياسية الحاكمة فى إدارة هذة المجتمعات وتبديد ثرواتها هو مكون أساسى من مكونات الفكر الاستراتيجى الأمريكى الراهن. أن تداعيات وأنعكاسات هذا الفشل فى المنطقة هو زيادة التطرف وتنامى مشاعر المعاداة للولايات المتحدة، وبالتالى تشكيل قوى معادية تسعى الى مهاجمة المصالح الأمريكية

والأهداف الأمريكية ٠

رابعا: الأبعاد الاقتصادية للمشروع الأمريكى

برغم أن صياغة المشروع الأمريكى الجديد قد جاءت متسمة بالركاكة وعدم الأنتظام فى عرض الأفكار ، إلا أننا نستطيع أن نميز بين ثلاثة مستويات للتعامل والنظر الى البعد الاقتصادى لهذا المشروع :

المستوى الأول : الأهداف الأستراتيجية ٠

المستوى الثانى : الآليات وإجراءات التنفيذ ٠

المستوى الثالث : الروادع العقابية والجزاءات ٠

والجدير بالذكر ، أن المكون الاقتصادى للمشروع الأمريكى الجديد ، لا ينفصل أطلاقا عن بقية أبعاده ومكوناته الأخرى السياسية ، والتعليمية والثقافية وغيرها ، فهى كلها بمثابة حزمة واحدة PACKAGE سيجرى التعامل غربيا بعد إعتماد جماعة الثمانية لأفكارها الأساسية فى يونيو القادم من هذا المنظور ٠

دعونا نبدأ بتحليل المستوى الأول ، أى الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية من هذا المشروع ، وهنا نشير الى الأهداف التالية :

١ – أن المفهوم الأمريكى الجديد الوارد فى هذا المشروع بشأن ما أسموه تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط هو تحديدا تحول أنقلابى فوضوى يدفع بمفهوم الخصخصة الى حد التدمير الذى جرى فى روسيا وبقية دول أوربا الشرقية ، وأودى بها الى جراح دامية ، ما زالت هذه الدول حتى اليوم تعانى من آثاره المدمرة خاصة فى روسيا ، فالتحول التدريجى الذى كان سائدا ومعمولا به لدى عدد من دول المنطقة العربية بشأن الخصخصة ، لم يعد مقبولا ولا مطلوبا من وجهة نظر اليمين المسيحى المحافظ الذى يدير دفة الحكم والسياسة الخارجية فى الولايات المتحدة فى هذه اللحظة ٠

٢ – مفتاح التحول من المنظور الأمريكى الجديد هو إطلاق قدرات القطاع الخاص فى المنطقة ويعترف واضعوا المشروع، بصفاقة غير معهودة، بأن نمو طبقة متمرسة فى مجال الأعمال مهم لنمو الديموقراطية والحرية فى المنطقة O وهكذا كأن الديموقراطية والحرية هما صنوان لطبقة رجال المال والأعمال ، الذين صالوا وجالوا فى المنطقة طوال الثلاثين عاما الماضية (1974 2004) دون أن يحققوا نموا أقتصاديا أو ديموقراطية سياسية حقيقية ، وبهذا يتضح أننا بصدد رغبة أمريكية فى أصطفاف إجتماعى وطبقى ذو بعد سياسى واضح ، لا لبس فيه ولا غموض ، من أجل ضمان ولاء ودعم هذه الطبقة الهجينة للمشروع الأمريكى وأهدافه الأستعمارية٠

٣- الحديث حول دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المشروع الأمريكى ، بأعتبارها

المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادى وخلق فرص العمل ، هى من الأكاذيب الكبرى الحافل بها هذا المشروع ، حيث يفترض المشروع أن توفير ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليون دولارا على مدى خمس سنوات من أجل مساعدة ١ر٢ مليون ناشطا أقتصاديا صغير سيوفى بهذا الغرض. وبحساب بسيط فان متوسط ما سيحصل عليه المشروع الواحد الصغير خلال هذه السنوات الخمسة لن يزيد عن ٤١٧ دولار . أى بمتوسط ٨٣ دولار فى السنة للمشروع الواحد ·· فهل بهذا المبلغ سيتحقق النمو الذى طال أنتظاره ·· ياله من حلم أمريكى سعيد !!

٤- تحسين أندماج النظام المالى فى المنطقة بالنظام المالى العالمى ، بما يعنى بالمطلق أستكمال سيطرة هذه المراكز المالية الدولية فى واشنطن ولندن على حركة وأتجاهات الأستثمار والتوظيفات المالية للأموال العربية النفطية وغير النفطية ، وهو ما سبق وعرضناه تفصيلا فى كتابنا النفط ولأموال العربية فى الخارج الصادر عام ٢٠٠٢ . وبرغم إقرارنا بان النظام المالى والمصرفى العربى عموما هو جزء مندمج أصلا فى النظام الرأسمالى الدولى ومراكزه المؤثرة فى واشنطن ولندن وزيورخ وطوكيو وغيرها من العواصم المالية الكبرى ، إلا أن ما جرى بعد أحداث الحادى عشرة من سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة قد أنعكس فى هذا الميل الأمريكى المفرط فى أستكمال السيطرة على ما بدا أنه هياكل مالية عربية وأسلامية خارجه فى بعض جوانب نشاطها عن نطاق السيطرة المطلقة . ونشير على وجه الخصوص الى ما يسمى البنوك والمصارف الأسلامية . ومكاتب الصيرفة والتحويلات المالية ، ويكفى أن نشير الى أن هذه البنوك الأسلامية فى العالم قد بلغ عددها عشية الحادى عشرة من سبتمبر حوالى ١٩٠ بنكا ، تجاوزت أصولها نحو ١٥٠ مليار دولار أمريكى، وبلغت الإيداعات لديها حوالى ١١٥ مليار دولار ، برغم أن رأسمالها المدفوع لم يكن يتجاوز ٨ مليار دولار ·

والآن لم يعد مطلوبا ولا مرغوبا أن يكون نشاط هذه البنوك والمصارف خارج نطاق الإحكام المالى الأمريكى ، أضف الى ذلك أن المنطقة العربية التى يعمل فيها أكثر من ٤٠٠ بنك ومصرف ، تمتلك أصولا وإيداعات يتجه بعضها فى أتجاهات قد لا تكون مرغوبة أمريكيا فى الفترة القادمة مثل الأستثمار فى جنوب شرق آسيا أو الصين أو داخل المنطقة العربية ذاتها . فى إطار نظرة كلية أمريكية طويلة الأجل تتخوف من منافسين محتملين فى السنوات القليلة القادمة ·

٥- فى مجال التجارة الحرة . نص المشروع دون تردد على إجبار كل دول المنطقة للأنضمام الى منظمة التجارة العالمية W.T.O ثم يعقب ذلك إجبارها على التوقيع على إلتزامات إضافية لاحظ أستخدام تعبير إجبار وإلزام obligation – مثل الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، وأتفاقية المشتريات الحكومية التى ما زالت تتحيز للمنتج المحلى بنسب مختلفة أثناء فحص العروض والمناقصات والمزايدات الحكومية . كما نص

المشروع على إلغاء أية ممارسات تقييدية جمركية أو غير جمركية مثل ضريبة المبيعات في دول منطقة الشرق الأوسط الكبير .

هذه هي بأختصار الأهداف الأساسية الاقتصادية للمشروع الأمريكي بكل ما يحمله من رغبة هيمنة مطلقة على مقدرات المنطقة التي أساء حكامها إداراتها بسبب تفشي الفساد والرشوة والقيم العائلية والأقطاعية .

فماذا عن الآليات وأجراءات تنفيذ هذا المشروع الأمريكي ؟

المستوى الثاني : آليات وأجراءات التنفيذ

على عكس مشروع الشراكة الأورو متوسطية ، الذي بلور الفكر الاستراتيجي الأوربي على مدار عشرين عاما حتى رسى على ما سمي عملية برشلونة عام ١٩٩٥ ، الذي أتسم بطابع الدبلوماسية الوقائية ، من حيث إعتماده أسلوب منح الحوافز والمغريات للدول المشاركة فيه غير الأوروبية ، من أجل ضمان المصالح السياسية والأمنية والثقافية والأقتصادية الأوربية ، جاء مشروع الشرق الأوسط الأمريكي الراهن بمثابة مشروع تفكيكي ، يسعى عبر التفكيك الى إعادة بناء المنطقة العربية وفقا لمنظور أمريكي أسرائيلي مشترك ، إعتمادا على مجموعة من الإجراءات والجزاءات العقابية في حال عدم إلتزام الدول الشرق أوسطية للشروط والمطالب الأمريكية الجديدة هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فان أخطر ما يتضمنه الجانب الإجرائي للمشروع الأمريكي هو سعيه لدمج الجهد الأوروبي السابق في التعامل مع شئون المنطقة العربية والشرق أوسطية في إطار المنظور الأمريكي ، بحيث يصبح هناك مسار واحد ووحيد للتعاطي مع المنطقة ، بديلا عن إزدواج المسارات والرؤى الذي بدا واضحا منذ منتصف التسعينات ، حينما تبنت أوربا رؤية سياسية موحدة تجاه المنطقة فيما سمي بمشروع الشراكة الأورو متوسطية بينما طرحت الولايات المتحدة ومن خلفها ظلها وتوأمها السياسي إسرائيل مشروع الشرق الأوسط الجديد .

ومن هنا أهتمام وتركيز الجهد السياسي الأمريكي في الفترة الحالية على تقديم هذا المشروع الى قمة دول الثمانية في يونيه القادم ، وقمة حلف الأطلنطي ، وغيرها من مراكز صناعة القرار الدولي ، بهدف إعتماده كأساس واحد للتعامل مع هذه المنطقة الحافلة بالمشكلات والمحتقنة ببؤر الإنفجار والتوتر .

ولم تحفل الدبلوماسية الأمريكية كثيرا بعرض أفكارها أو مشروعها على النظم الحاكمة في المنطقة ، بأعتبارهم المستهدفون من الإقصاء الأمريكي .

فما هي آليات التنفيذ الأمريكية المقترحة عمليا ؟ يمكننا رصد الآليات السبعة التالية:

١- إنشاء ما يسمى مؤسسة المال الدولية بغرض تمويل المشروعات المتوسطة والكبيرة ، سواء على نطاق الاقليم الشرق أوسطي ، مثل أقامة شبكات الطرق ومحطات الكهرباء أو

المشروعات المشتركة ، أو على مستوى الدول فرادى لتعزيز هيمنة القطاع الخاص وطبقة رجال المال والأعمال فى دول المنطقة ، ولم توارى الإدارة الأمريكية أغراضها حينما نص المشروع على أن هذه المؤسسة المالية سوف تدار بواسطة قادة القطاع الخاص فى دول مجموعة الثمانية الكبرى ، أى بأختصار من خلال الولايات المتحدة وبمعاونة أوربية •

٢- إقامة بنك الشرق الأوسط الكبير حيث تتوافر موارده عبر القروض التى ستقدمها دول مجموعة الثمانية والدول الغنية داخل المنطقة ، أى الدول ومشيخات النفط العربى ، على غرار البنك الأوربى للأعمار والتنمية ، وتستهدف أنشطة هذا البنك أيضا تمويل المشروعات المشتركة بين دول المنطقة ، وستكون الأولوية بالقطع للمشروعات التى تشارك فيها إسرائيل ، أو تساهم فى تعشيقها فى آليات العمل الاقتصادى فى المنطقة •

٣- نص المشروع بوضوح على تخفيض سيطرة الدولة على الخدمات المالية ورفع الحواجز على حركة التعاملات المالية ، وإنشاء هياكل تنظيمية تدعم حرية الخدمات المالية ، مما يؤدى عمليا الى إنهاء أى دور للدولة المحلية ومؤسساتها فى توجيه السياسات المالية والمصرفية ، وفقا لأولوياتها الداخلية أو إرتباطاتها القومية أو الإقليمية ، ويؤدى ذلك أيضا الى تقليص أو إنهاء دور الدول العربية فى توجيه صناديق التنمية الإقليمية أو الأفريقية التى أنشئت منذ فورة أسعار النفط العربى عام ١٩٧٣ ، ومن ثم إنهاء أى دور لتعاون إقليمى فى معزل عن إسرائيل •

٤- نص المشروع الأمريكى كذلك ، على ضرورة وجود مستشارين من دول مجموعة الثمانية يعملون فى كل بلد شرق أوسطى ، لضمان الإلتزام بالمشروع وتقديم المساعدة فى إزالة الحواجز غير الجمركية ، أى أننا بصدد إدارة دولية سيغلب عليها الطابع الأمريكى بالطبع لإقتصاديات الدول العربية تحديدا والباكستان وأفغانستان ، وإن كان ذلك لن يطال بنفس الدرجة اقتصاد دولتى أسرائيل وتركيا

٥- مناطق التجارة الحرة ، وينص المشروع الأمريكى على دور هذه المناطق فى تدعيم صلات المشاريع الخاصة فى المنطقة كلها ، بما فى ذلك التسوق من منفذ واحد للمستثمرين الأجانب أى تحطيم الحواجز الجمركية بالكامل وحرية دخول وخروج السلع والخدمات فى المنطقة ، بما يعنى هدم أية بقايا لحواجز جمركية ، بما فيها تلك التى نصت على وجودها بنسب معينة أتفاقية التجارة العالمية عام ١٩٩٤ (دورة أوراجواى) وبالتالى تحطيم أى فرصة باقية للصناعات الموجودة فى المنطقة، ومن ثم يصبح الدعم الأوربى المقرر والوارد فى مشروع الشراكة الأوروموسطية لتحديث بعض الصناعات المصرية فى مهب الريح •

٦- إنشاء ما يسمى مناطق رعاية الأعمال ، أى مناطق تصدير ومناطق تجارة خاصة ، وتقدم دول مجموعة الثمانية منافذ محسنة الى أسواقها لهذه المنتجات ، بشرط وجود خبراء

لمجموعة الثمانية فى إنشاء وإدارة هذه المناطق ، أى أنها ستكون هى المنفذ الأكبر لدول الشرق الأوسط أو لبعضها تحديدا على أسواق أوربا وأمريكا ، وأن تدار أيضا بواسطة الخبراء الغربيين والأمريكيين ، لنعود مرة أخرى الى فكرة إدارة الغرب لإقتصاديات المنطقة كلها ٠

٧- إنشاء ما يسمى منبر الفرص الإقتصادية ، وهو تجمع لرجال المال والأعمال فى دول المنطقة ، وبمشاركة مسئولين كبار من مجموعة دول الثمانية ، لمناقشة قضايا الإصلاح الإقتصادى ، أى هنا سوف تتقرر السياسات والأتجاهات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، تحت قيادة مسئولين كبار من الولايات المتحدة وبقية دول الثمانية ، وكأننا بصدد دافوس شرق أوسطى يصطف فيه رجال المال والأعمال ليقرروا مصير هذه الشعوب ، بعد تلقى التوجيهات والوصايا والتعليمات من مسئولى دول الثمانية وتحديدا من الولايات المتحدة ٠

أذن ٠٠ هذه هى آليات وأجراءات تنفيذ المشروع الشرق أوسطى الجديد فى بعده الاقتصادى، فماذا عن المستوى الثالث من المشروع ، ونقصد به الروادع العقابية للمخالفين من الدول أو الرافضين له ؟

المستوى الثالث : الروادع العقابية

إذا تمكنت الولايات المتحدة من تمرير وفرض هذا المشروع الأستعمارى الجديد على شركائها فى مجموعة الثمانية فى أجتماع يونية القادم وهو غالبا ما سيحدث مع إدخال بعض التعديلات الشكلية مثل مبدأ مشاورة الدول المعنية فان واقعا جديدا فى العلاقات الدولية بين دول الشمال ودول الجنوب سوف يترسخ على المدى الطويل، وسوف يطبق على مناطق أخرى من العالم ، وبأضافة مبادىء الحرب الأستباقية يكون قد تأسس عالم ظالم وأستعمارى بصورة فجة فى الألفية الجديدة ٠

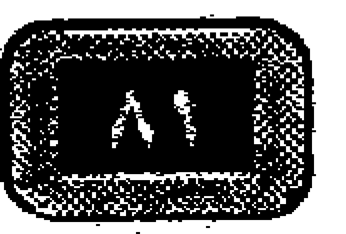
فما هى الروادع العقابية المتضمنة فى هذا المشروع ؟ نستطيع أن نشير الى النقاط التالية :

١- حرمان الدولة التى ترفض هذا المشروع أو تخل بالتزاماتها غير التعاقدية الواردة فى المشروع من كافة نظم الدعم المالى ، والقروض التى توفرها دول مجموعة الثمانية ، وبالتبعية مؤسسات التمويل الدولية الأخرى ٠

٢- الحرمان من مزايا مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، أو دول الأتحاد الأوربى، والأخطر والأهم هو تهديد كل بنيان نظام الشراكة الأوربية المتوسطية ، والمزايا التى سبق منحها أو كان يمكن منحها للدول المشتركة فى هذه الشراكة ، سواء فى مجال الدعم المالى أو التجارى أو التكنولوجى أو غيرها ٠

٣- وقف كافة أشكال الدعم الفنى والتقنى ونقل التكنولوجيا فى المجالات الصناعية والعسكرية وغيرها ٠

وهكذا فنحن إزاء حصار وخنق إقتصادى كامل ، خاصة فى ظل تضعضع الموقف العربى



الجماعي ، وأنتهاج كل دول المنطقة لشعار هي «أولا» الذى بدأته مصر منذ عهد الرئيس السابق أنور السادات ، فصار حمى المنطقة وأوصلها الى ماآلت اليه ٠

وبعد ٠٠ فما هى أوجه النقص فى هذا المشروع ؟ وما هى مكامن الخطر فيه ؟

يعانى هذا المشروع اليمينى المتطرف من أوجه نقص كبرى ، وعدة مكامن للخطر . ومن أبرز أوجه النقص فى المشروع الآتى :

١ - إغفاله تماما لمركز الصراع العربى الصهيونى . بأعتباره أحد أهم مصادر التوتر وعدم الأستقرار فى المنطقة وتدهور فرص التنمية الجادة ٠

٢ - لم يأت أى ذكر فى المشروع لقضايا أقتصادية حيوية وهامة ينبغى معالجتها ، إذا كان هناك تناول جاد للنمو الإقتصادى فى المنطقة مثل :

*مسألة المديونية الخارجية وأعباءها على بعض هذه الدول ٠

* مدى ونطاق المساعدة فى تحديث البنية الصناعية فى هذه الدول ٠

* لم يأت أى ذكر لمشروعات مثل الزراعة وأستصلاح الأراضى والأكتفاء الذاتى من الغذاء

* لم يأت ذكر للآليات التعويضية الضرورية لمعالجة آثار التحول الاقتصادى و الخصخصة الجامحة ٠

* لم يحدد المشروع الآجال الزمنية لإقامة المناطق الحرة التجارية . وإنما ربطت بمدى إنجاز وإلتزام كل دولة بالواجبات والتوجيهات المفروضة عليها ٠

أما مكامن الخطر فهى تتحدد فى أربعة أساسية ، يتفرع عنها عشرات المخاطر والتساؤلات وأبرزها :

١- أهم هذه الأخطار على الإطلاق هو أحتواء مشروع الشراكة الأورو متوسطية داخل هذا المشروع الأمريكى الأستعمارى الجديد ، بل والذوبان فيه ، وبالتالى أحتواء أى جهد دولى آخر ليتشكل مسار واحد ووحيد للتعامل مع هذه المنطقة ودولها ومشكلاتها ، أى أن يستظل الجميع بظل مشروع الشرق الأوسط الكبير تحت قيادة وأشراف دول مجموعة الثمانية الذى سيؤول فى النهاية الى أيدى الولايات المتحدة بأعتبارها الوصى الأول على النظام الدولى والعلاقات الدولية فى اللحظة السوداء الراهنة من تاريخ الأنسانية ٠

٢- هدف تفكيك أى دور للدولة المحلية واضح لا لبس فيه . مقابل تعظيم دور رجال المال والأعمال فى المنطقة ، بأعتبارهم على حد تعبير المشروع الأمريكى وواضعوه الضمانة الوحيدة للحرية والديموقراطية فى المنطقة وهو منظور شديد الخطر والتخلف ولا يقوم عليه أى دليل أو مؤشرات لمصاقيته ٠

٣- السعى لتغيير منظومة التعليم والأعلام ، وفقا لما تراه الدوائر المسئولة فى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية ، وهو منظور يغلب عليه خاصة فى أمريكا وبعض الدوائر

المسيحية المتطرفة فى أوربا طابع صهيونى حتى النخاع · صحيح أن نظم التعليم والأعلام العربية والمصرية الراهنة غير ديموقراطية ، وغيز كفأ ة ، وتغيب فى الكثير من الحالات الذاكرة الوطنية والقومية ، بيد أن المطلوب أمريكيا أبعد من ذلك ، أنه تحويل كامل لهذه المنظومة ومنتجاتها الفكرية والأنسانية الى مسخ مشوه للأفكار الأمريكية والقيم الأمريكية، ونبذ مفهوم المقاومة والجهاد ، فى وقت تؤكد كل الممارسات الأمريكية والتاريخ الأمريكى ذاته أنهم أبعد ما يكونوا عن ثقافة السلام والتسامح التى يبشروننا بها ويطالبوننا بها · وبرغم تأكدنا ، أن هذه المطالبة الأمريكية ستجد قبولا لدى كل الأنظمة العربية والأسلامية ، ولن تشكل مشكلة أو عقبة فى سبيل التفاهم وأسترضاء الولايات المتحدة ، فأننا ندرك أن التمنع الظاهر الراهن ينبع من قيود البنية السلفية وركائزها فى بنية نظم الحكم لدى بعض الدول العربية ، خاصة فى الحالة السعودية والباكستانية وبعض مشيخات الخليج ، ومن ثم فان الجهود ستبذل من هذه الأنظمة لتنفيذ المطلب الأمريكى والأوربى بصورة تدريجية ، يمكن أن تستوعبها حقائق القوة داخل هذه النظم السياسية العشائرية والقبلية والعائلية · والمشكلة الكبرى بين هذه النظم والولايات المتحدة ستظل كامنة فى المطالب الخاصة بأصلاح نظم الأنتخابات والتعددية وتداول السلطة ·· الخ ·

٤ - لعل التحدى الأكبر الذى يواجه الولايات المتحدة وبقية شركائها الأوربيين ، وتدور بشأنه نقاشات موسعة ومعمقة داخل مراكز الأبحاث الأستراتيجية الأمريكية ودوائر وضع ورسم السياسات وجماعات المحافظون الجدد هو الى أى مدى يمكن أن يؤدى ذهاب الولايات المتحدة الى آخر الشوط الديموقراطى والضغط على الأنظمة فى المنطقة لإجراء تغيير سلمى في السلطة الراهنة الى الآتيان بقوى معادية للولايات المتحدة ومن ثم الإضرار بالمصالح الأمريكية والأوربية على المدى الطويل؟

أننا نذهب الى وصف المعركة الراهنة أو التناقض الحقيقى القائم بين الولايات المتحدة وإدارتها الجمهورية اليمينية المتطرفة من ناحية وأنظمة الحكم العربية والأسلامية الأستبدادية الراهنة ، بأنها معركة بين الشيطان وأبليس ، ليس لنا كشعوب ومثقفين وطنيين تواقين للحرية والديموقراطية والأستقلال ، أن نقف مع أيهما ضد الآخر ، بل أن الموقف الصحيح هو الوقوف ضدهما معا ·

***

ا.نورى عبد الرزاق

أشكر الاستاذ عبد الخالق فاروق على ورقته القيمة جدا وأعتقد أنه استطاع أن يجمع الجوانب المختلفة للمشروع ولاسيما الجوانب الاقتصادية وانعكاساتها على الجوانب السياسية المقبلة . وكان واضحا وضوحا تاما فى هذه المسألة.

د. محمد رؤوف حامد هو من المساهمين البارزين في أعمال منظمة التضامن ولا سيما في ندراتنا العلمية. وهو في الحقيقة قد ساهم من العديد من هذه الندوات وأثراها، لاسيما فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، وموضوع الملكية الفكرية. وله نشاطه العلمي، إذ أنهى دراسة الدكتوراه في جامعة زيورخ عام ١٩٨٣ سويسرا. وساهم في تقرير الموسوعة الدولية للآثار الجانبية للأدوية عام ١٩٧٩. وأنشأ ثلاث وحدات علمية كانت الأولى من نوعها على المستوى الإقليمي في مجالات بحوث ورقابة الدواء أحدثها هو مركز الاتاحه الحيوية للأدوية عام ١٩٩٢. وقد أشرف على حوالي مائتي دراسة بحثية سياسية تطبيقية في مجالات الدواء شارك كاستشاري وخبير في مجالات استراتيجية واقتصاديات العولمة، في اجتماعات منظمات الصحة العلمية ومجموعات الدول الخمسة عشر. عضو مؤسس لجمعية التنمية التكنولوجية الاقتصادية. عضو لجنة الثقافة. العلمية بالمجلس الأعلى للثقافة عضو بشعبة الدراسات الإستراتيجية والإستخدام السلمي للفضاء بمجلس بحوث الفضاء في مصر.

من مؤلفاته إدارة المعرفة رؤية مستقبلية. وقد فاز هذا الكتاب بأحسن كتاب في مصر عام ١٩٩٠. الوطنية ومراجهة العولمة ١٩٩٩. حقوق الملكية الفكرية رؤية جنوبية مستقبلية عام ٢٠٠٢. التقدم الأسرى إدارة العبور من التخلف إلى التقدم عام ١٩٦٧.

وأعتقد أننا سعداء أن نحظى بهذه الشخصية العلمية الكبيرة. وسيتكلم حول تأملات منظومية اقتصادية بشأن مبادرات الإصلاح.

د. محمد رؤوف حامد*
تأملات منظومية بشأن مبادرات الإصلاح

وقف طفل صغير أمام والدته، وهو يرتعش من قسوة البرد، في أحد أيام شتاء عام ١٩٢٩، وسألها ببراءة، لماذا لا تدفئين المنزل ياأمي ؟ قالت الأم، لأنه لا يوجد فحم بالمنزل ياولدى. فسألها الطفل، ولماذا لا يوجد فحم بالمنزل ؟ قالت الأم لأن والدك متعطل عن العمل. وعاد الإبن يسأل، ولماذا أبي متعطل عن العمل ؟ قالت لأنه يوجد فحم كثير في الأسواق ياولدى.
هذا الحوار مقدمة في كتاب مهم لعالم اقتصادى فاضل من أهم المفكرين الاقتصاديين في مصر، وهو المرحوم الدكتور رمزى زكى، وواوضح أنه عندما يكون هنالك فائض كبير، في يد البعض، فإن هذا الفائض يكون له انعكاس مجتمعى سئ، نتيجة هيمنة البعض الذى لديه الفائض الكبير، واستحواذه على هذا الفائض، أو هيمنة رأس المال الحديث. يمكن كما قال سيادة الرئيس أن تكون تأملات منظومية اقتصادية في مبادرات الإصلاح، نظرة ميكروسكوبية. أنا سأركز على المستوى الميكروسكوبى، وعلى هذا الأساس، أنا سعيد أن أشارك في هذه الندوة المهمة، في هذا الموضوع المهم، في هذه اللحظة التاريخية. سوف أتكلم أولا عن سر اعتماد الإدارة الأمريكية على تقارير عربية، بالنسبة لمبادرة الشرق الأوسط الكبير، من وجهة نظرى. ثم كيف نفهم رضا الإدارة الأمريكية عن مبادرة الأسكندرية والخلفيات الاقتصادية للمبادرة الأمريكية، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير. ثم الاستراتيجيات المطلوب اتخاذها، وبعض الملاحظات، وسأختتم بمقولة عن سر اعتماد موضوع الشرق الأوسط الكبير على تقارير عربية.

هنالك إشكالية في التقارير العربية بوجه عام. إنها تقارير لا تصدر عن جهد جمعي، جهد كولكتف بمفهوم علمى. هى تصدر عن كتابات فردية، تجمع مع بعض جهد مونو + مونو، لا يوجد تشارك بين جهد وآخر. لا يوجد نوع من التفاعل «الانترآكشن» أو «الترانس آكش» عبر هذه الجهود. العقل الجمعى لا يعمل فيها. وأنا شاركت في بعض هذه التقارير، لكن هذا غير مهم الآن. لابد أن ننتبه لهذا. ربما لم تؤخذ بعض الملاحظات التى قيلت في ندوتى، وندوات أخرى لبعض الخبراء، الذين كانوا مستشارين لهذه التقارير، لم تؤخذ أراؤهم عند التنفيذ بعناية. لقد سمعت هذا من الدكتور إسماعيل صبرى، ومن الأستاذ ياسين والأستاذ العالم. طبعا مع احترامنا لهذه التقارير، فإنها أيضا جزئية، لأنها لم تصدر من خلال توجه رئيسى للمستقبل. هى فعلا تقصى تشريعى للوضع، ولم تكن معنية بتحديد أهداف جزئية عملية برجماتية مستقبلية. وعليه، لم ترسم أو تحاول رسم سيناريوهات ممكنة هى، إلى حد كبير، تعرفنا بما هو معروف، ولكن بشكل تشريحى ميكرسكوبى. وبناء على ذلك، فأننا نجد أن هذه التقارير، من وجهة نظرى، محكومة إلى حد كبير بالحدود التقليدية المزمنة، لاداء

* أستاذ علم الأدوية بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية بمصر.

النخبة العربية من المثقفين . وهي عندما تكون محدودة بهذه الحدود ، وهذا هو شكلها ، وهذه هي أبعادها ، فستظل مهما كان فيها من دقة ، ومقارنات إحصائية ، وغيره ، تظل استمرارا محسنا للمسارات التقليدية للفكر العربي الحديث ، أو بوجه عام لمسارات المثقفين . وفي ضوء أن حكوماتنا تتفادى بطبيعتها التفاعل الإيجابي مع المثقفين، فتصبح هذه التقارير أكثر مناسبة. في ظل الواقع ، ورغم كل الجهود التي بذلت فيها ، أكثر مناسبة للإستخدام بواسطة توجهات أخرى معينة معادية . ليس العيب فيها ، لكنها الظروف التي ذكرتها لحضراتكم . طبعا عندما نقارن نحن التقارير التي تصدر في بلدان أخرى مثل ماليزيا سوف نجد فروقا مهمة. وهذا ما سوف أتناوله قرب نهاية هذه المداخلة . لهذا كانت هذه التقارير أنفع لليمين ، للإدارة الأمريكية المهيمنة على الأمور في أمريكا والعالم حاليا .

تعالوا لمبادرة الأسكندرية . ما الذي تخدمه بشكلها هذا ؟ أي توجه تخدمه هذه المبادرة ؟ لننظر لها بشكل عملي . إنني أنظر بقدر الإمكان بمنظور اقتصادي . إن وصفها للواقع وصف سطحي . لم تدخل إلى حركيات المنطقة ، حركيات واقعنا . وعلى هذا الأساس ، فإنها بالنسبة لكل الإشكاليات التي عرضتها، سواء الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي ، لم ترصد الوضع الراهن، وتتحسس ما هو مطلوب وكيف ننتقل من الراهن إلى المطلوب . بالنسبة للاقتصاد مثلا ، لم يأت فيها أبدا أي شئ على الإطلاق عن سلاسل تحولات القيمة . وكيف يكون هنالك بند للإصلاح الاقتصادي دون أن يتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر، مع سلاسل تحولات القيمة . بل حدث ، وكما سنرى الآن ، تعامل غير علمي مع الإشكالية الاقتصادية في المنطقة . إن مبادرة الأسكندرية، على هذا الأساس ، لم تكن غير منشئات ينبغيات المبادرة نفسها داخل رؤى اقتصادية، ومسارات اقتصادية. مفروضة من الخارج :تثبيت الخصخصة ، التحرير ، اندماج السوق . مبادرة الأسكندرية فعلا، كما قال الأستاذ عبد الخالق، لم تتكلم عن الديون. لم تتكلم أيضا عن الفاقد العام في كل بلد، وفي المنطقة . سواء فاقد المنظور الاقتصادي، أو الفاقد نتيجة مناخات ، تكلمتم عنها هنا ، وقلتم أن فيها ما هو سياسي مباشر ، وما هو غير سياسي مباشر . وأنا أركز هنا بالذات على إدارة الأمور، إدارة المنظومات ، إدارة القرارات . الغريب أن التعامل بخصوص التكنولوجيا في مبادرة الاسكندرية ، وهي مبادرة خاصة بجزء من الإصلاح السياسي ، لم تذكر غير جزئية تقول أن التطور التكنولوجي الأساسي ، خاص بتكنولوجيا المعلومات فقط . وهذا المنظور ، إلى حد كبير ، منظور خدمي ، لكن التعامل مع الاقتصاد ، وتنمية الاقتصاد ، مفروض أن يكون تنمية الصناعة ، من خلال تنمية التكنولوجيا ، من خلال تنمية البحث العلمي . المفاجأة بالنسبة لي تبين أن مبادرة الاسكندرية أعدت في عجلة، إذ أنها أعدت دون اهتمام حقيقي بالإشكالية . المفاجأة أن البند الثالث ، الخاص بالإصلاح الاجتماعي ، هو الذي تكلم عن

التكنولوچيا . فى البند الثالث تكلموا عن تطوير استراتيچيات البحث العلمى ، وتحقيق التطوير التكنولوچى ، والبنية الأساسية . مجرد ذكر دعم البحث العلمى ، وزيادة موارده البشرية المالية ، وربطه بمؤسسات التطوير. هذا فى الإصلاح الأجتماعى . وإزالة كل المعوقات الإجتماعية التى تعرقل حرية البحث العلمى ، وإنتاج المعرفة . وأنا تقديرى أن هذا الخطأ لم يكن بالصدفة. أن المبادرة فى تناولها آليات عملها ، وطريقة عملها ، توضح أنه لا يمكن أن تؤدى، حقيقة، إلى مبادرة فعالة . وبالتالى جاء صعباً ذكر التكنولوچيا، والبحث العلمى ، فى جزئية الأوضاع الإجتماعية، وليس فى جزئية الاقتصاد . وبالتالى ، كان ذكرها إشارة من الينبغيات فقط .

تعالوا إلى الجزء الثانى الخاص بالخلفيات الاقتصادية للمبادرة . نحن فى هذه المنطقة، كما قيل أمس واليوم، وفى أماكن أخرى، ولأسباب كثيرة، فيما يتعلق بالبترول ، وغير البترول ، نحن فى المنطقة الأكثر عرضه لعملية الهيمنة الخاصة بالرأس المال العالمى لأسباب كثيرة ، وبالتالى فإن الجانب الاقتصادى فى مبادرة الشرق الأوسط الكبير، لا بد من ربطها،كما أرى، بدوافع الشركات متعددة الجنسية، بوجه عام، بشكل صريح، وعلمى. هذه الدوافع مبنية على أشياءثلاث : الملكية ، الأماكن التى تذهب إليها الشركات العالمية لممارسة نشاطها ، تدويل منفعتها . وعلى هذا الأساس فإن الجزء الاقتصادى فى مبادرة الشرق الأوسط الكبير هو اتجاه فعال لتحقيق هذه الدوافع ، وتنمية ممارسة هذه الدوافع . إن الشرق الأوسط الكبير، فى هذا الجزء من العالم الآن، وأشياء غيره فى أجزاء أخر ى، سواء حاليا أو فى المستقبل ، يتصل مباشرة بما حدث فى منتصف الثمانيات من هدم حوار الشمال والجنوب ، بخصوص نقل التكنولوچيا . كان هذا الحوار فى إطار الأونكتاد ، منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، وعندما هدم هذا الحوار، بالذات فى منتصف الثمانيات ، بدأت بعده الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى إطار من قوة دفع شركات متعددة الجنسية ، بدأت دورة أورجواى فى ١٩٨٦ . قد دخلت الشركات العالمية دورة أورجواى بعد سنتين من بدايتها ، وبالتحديد فى يونيو ١٩٨٨ . وكانت المذكرة الخاصة بالاتفاقية الفكرية داخل اتفاقيات دورة أورجواى، بدافع من الرأسمال المهيمن ، من الشركات متعددة الجنسية ، اداة الإدارة الأمريكية إلى حد كبير . أمر طبيعى أن أربط هذا بالنداء العولمى، الذى صدر فى سنة ١٩٩٥، نتيجة لقاء كبار رجالات الرأسمال فى العالم، والذى جاء فيه أنه يكفى للنشاط الاقتصادى العالمى ٢٠ ٪ فقط من الذين يقومون به ويصبح ال ٨٠ ٪ المتبقين شحاتين ، يعيشون من احسانات العشرين فى المائة . الأمور متصلة ببعضها. وهذه هى العولمة. كل الأشياء لها علاقة ببعضها البعض .

لا أستطيع أيضا أن أفصل هذه المبادرة عن شئ سبقها ، شئ بارز جدا فى التطور الاقتصادى السياسى ، وهى مصيدة الديون للدول النامية ، من أجل تمويل تنميتها. وكانت القروض بالنسبة لها مصيدة أدت إلى دخول المنظمات الدولية ، البنك الدولى وصندوق النقد

الدولى فى التعامل مع التنمية فى الدول النامية . وهذه تدخلات لم تثبت نجاحها على الإطلاق. إننى أذكر هنا، بوجه عام، أنه فى كتاب للدكتور بطرس غالى، صدر عن الأهرام، أشار فيه أن المحصلة النهائية لإنتقال النقود من الشمال إلى الجنوب ، وإلى الدول النامية، هو انتقال ٣٤ مليار دولار سنويا ، من النامية إلى المتقدمة . مبادرة الشرق الأوسط الكبير من هذا المنظور لا توجد فيها أى آلية خاصة للخروج من هذه المصيدة ، ولا مبادرة الاسكندرية التى تكرس التبعية ولا توجد فيها تنمية. إن الهام جدا. كما قال الأستاذ عبد الخالق، هو مسألة التفتيت التى تمارسها هذه المبادرة على أى جذور . لإيجاد بنية أساسية للتطور أو للتنمية فى المنطقة. وإنها تكرس توجهات الامبريالية الجديدة : الخصخصة . آليات السوق ، على آليات الاستثمار ، تعظيم المكاسب الجديدة المحققة بواسطة منظمة التجارة العالمية وآلياتها المهمة. التى قالها الأستاذ عبد الخالق، ولن أخوض فيها. البنك والمستشارون ، المشاريع ، قطاع الأعمال والتحكم وتوطين التكنولوچيا . ويؤدى كل ذلك بالتأكيد فى النهاية ، إلى زيادة مديونية دول المنطقة.

انتقل للجزء الثالث الخاص بالإستراتيچيات . التوجه الإستراتيچى للتعاون مع الوضع الراهن حاليا . ارجع هنا للعيب المزمن فى التقارير العربية . التقارير العربية .على أى مستوى . لا تمثل على الإطلاق رؤية عقلانية جماعية . لا هى على مستوى المجتمع ، ولا على مستوى الجماعة . ولا حتى رؤية جماعية . أرجو أن نركز عليها جدا . لم تعبر فوق الفردية بعد . إننا لا نستعمل تقنيات العصر الذهبى . فرق العمل ، ورش العمل . دراسات استراتيچية . غير فردية سواء بالنسبة للإستشراف أو التقييم . أوضع تصورات . أو رؤية إلى آخره . بحيث يكون فيها جهد جماعى للمفكرين أو الأكاديميين أو أصحاب المصالح. ويتضح هذا عندما اجئ إلى ماليزيا ، وأعطى مثالا فى ماليزيا . التقارير عندها فيها نقد موضوعى. التقارير تجمع بين النقد الموضوعى ومباشرة جهد ذهنى، تقويمى، تصحيحى ، تغييرى فى إشكاليات محددة تعوق المجتمع . التعليم ، القضاء على الفقر وتعريفه كما وكيفا. توزيع الدخل ، وإعادة هيكلة الملكية ، وإعادة هيكلة التوظيف . ال ٥٠ ٪ الأفقر من المجتمع . هنا يوجد تقرير حقيقى يلزم أن يترجم إلى فعاليات . لابد أن نأخذ فى الإعتبار . من وجهة نظرى. التقارير الخاصة بالمستقبليات. والتعامل مع إشكاليات . هنالك إشكاليات ثانية . أرى الآن تقارير فى المنطقة . اللحظة التاريخية الراهنة . والمفروض أن نكون معنيين بإشكالية خطيرة . لقد حدث هبوط كبير جدا فى مسار حياتنا ، مثلما تحدث كارثة ، وتجد مصنعا كبيرا قد تهدم ثلاث أرباعه . لا يمكن التفكير فى المصنع قبل إعادة بنائه من جديد . نحن فى حاجة إلى إستراتيچية إنقاذ ، لأننا عندما ننجح فى إستراتيچية إنقاذ . نستطيع أن ننظر إلى المستقبل .

أنا سعيد بوجود الدكتورة كريمة معنا . هنالك إشكالية كبيرة نسمع عنها مثلا ، حول أن

الإدخار فى مصر ١٦ ٪ ، ولابد أن يكون ٢٤ ٪، حتى يكون النمو ٦ ٪ . لا بد من تحويل من الخارج ، قروض فى الخارج لتعويض ال ٨ ٪ الخاصة بالإدخار. لا بد من تعويض بنقود، حتى أقيم استثمارا، وإدراة أفضل للإمكانيات وللزمن الخاص بى. أقصد إدارة التوصل إلى استراتيچية الإنقاذ، وإدارة هذه الإستراتيچية . فى نهاية هذا الحديث هنالك ملاحظات الغرض منها جذب انتباه حضراتكم فى إطار مسألة استراتيچية الإنقاذ . لقد بدأت إسرائيل العلم والتكنولوچيا قبل أن تبدأ الدولة. لقد بنت المؤسسات العلمية فى العشرينات، مثل الجامعة العبرية، قبل بناء الدولة. هنالك أيضا خاصية ثانية غريبة ، وهى أن حكام إسرائيل عادة ما يحركهم جانب فكرى . نيتنياهو ، بيريز ، شارون له محاضرة مهمة عبر المحيط الحيوى الإسرائيلى . أقصد أن البعد الفكرى والبعد العلمي يحرك عدونا . ونحن فى حاجة لهذا . هنالك قرار رئاسى صدر فى عام ٢٠٠٢ تقريبا خاص بتحريم تعليم ١٤ تكنولوچيا محددة لأبناء الدول النامية. وطبعا نحن على رأسهم. وفيها أشياء خاصة بالكمبيوتر والمواد الجديدة، وأشياء من هذا القبيل .نقطة ثانية ليس صدفة أنه بعد احتلال أمريكا للعراق رأينا زيادة ظاهرة في اغتيال أصحاب العقول سواء علماء أو أطباء ، وآخرهم العالم المصرى الموجود فى العراق . الأساس فى التنمية واللحاق بالأخرين لم يتحقق فى الأساس بالاعتماد على رؤى أو مساعدات خارجية . لقد تحقق ذلك بالاعتماد فى الأساس على استراتيچية تنموية داخلية . التنمية تعطى نفوذا سياسيا . لا يمكن أن يساعدنا الغير على أن نمتلك نفوذا سياسيا . والحرج الآن بيننا وبين إسرائيل، هو حرج أصلا فى التنمية ، فأنتج حرجا فى النفوذ السياسى. إننى أذكر منذ حوالى ٨ سنوات، دعيت لحضور اجتماع للمهتمين بالنشاط الحزبى فى مصر ، كانوا يتكلمون عن الصراع العربى الإسرائيلى ، وكانوا جميعا شبابا محترما للغاية . إننا مهما تكلمنا بشكل مباشر عن الصراع الإسرائيلى دون أن يكون لدينا تنمية فهذا لن يحقق نتيجة . عندما أنجز تنمية ، تبدأ عندى انعكاسات تنموية على النفوذ السياسى ، وعلى الصراع العربى الإسرائيلى . إن عدم ذكر التكنولوچيا فى التقارير الشرق أوسطية ، وإهدار التعامل مع سلاسل القيمة والقيمة التكنولوچية العلمية ، فى تقارير اسكندرية ، ليس بالأمور الصدفة. سوف ترضى أمريكا عن تقرير الأسكندرية لأنه مجرد ينبغيات .

النقطة الرابعة نصيحة من الدكتور سعيد النجار قبل وفاته ، قال فيها ، ياجماعة بلاش المعونة الأمريكية . لماذا بالفعل لا يمكن أن يكون هنالك تقدم إلا من خلال معاناه ؟ المعاناه تطور من قيم التقدم ، وتكسب قدرات حقيقية ، وليست مزيفة . التقدم بالصناعة ، بالبحث بالتطوير. التقدم توتر وأن أكون رائدا فى بعض المجالات ، وأن أبدأ منافسة حقيقية . لكن لا يمكن أن يأتى بمعونة من المعونات ، أو مخططات أجنبية .

اسمحوا لى أن اختم بمقولة للسيد مهاتير محمد أرى أن لها علاقة بالمنظور السياسى ، أو

التأملات السياسية. لقد قال فى مؤتمر فى الصين فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠١ : لا حذاء واحد يناسب كل الأقدام . ينبغى أن يكون الحذاء عمليا ومفيدا لنا . وعندما يصبح شئ ما غير مناسب لنا فعلينا الذهاب إلى استراتيجيات أخرى ، وسياسات أخرى، ومعايير أخرى ، على أن يحدث ذلك سريعا .

وشكرا ،،،

***

أ. نورى عبد الرزاق

أشكر الدكتور محمد رؤوف حامد وقد ألقى فى الحقيقة الأضواء على جوانب أخرى من النقاط التى نبحثها الآن . وتناول تناولا دقيقا وثيقة الاسكندرية فى سياقها العام. فى مجمل الوثائق المطروحة ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى نناقشه . وأشكره على ما أثاره من نقاط. ومن أفكارنيرة. وقبل أن آتى إلى المداخلات. هنالك تساؤل من الأستاذة سررة توفيق المحررة الدبلوماسية بالأهرام. تريد أن تعرف التوصيات فى هذه المناقشات. ونحن فى الحقيقة لن ندخل فى توصيات أو بيان ختامى. هذه ندوة للمناقشة ، وليست مؤتمرا تنظيميا أو شيئا من هذا القبيل . جميع هذه المناقشات مع الأوراق المقدمة سوف تنشر وتوزع عليكم.

مداخلات وتعقيبات الجلسة الرابعة

تحدث ثمانية من السادة المشاركين

تناول م. **محمد أسامة** اختراق الأجهزة الأمنية لأجهزة الكومبيوتر من أجل المعلومات . قد يكون هذا مفتاح الإنهيار المفاجئ فى الدفاعات العراقية .

هنالك سوق مختفى داخل المبادرة، هو سوق المياه الذى دخلته تركيا وهى غير مؤهلة نفسيا وعسكريا وتاريخيا . وموضوع السوق أيضا يستهدف تنشيط دور القطاع الخاص وتحويله . المنطقة العربية بها ٣٠٠ مليون شخص منهم ٥٠٪ تقريبا يعملون فى الزراعة ، ٤٠٪ فلاحين ، ٨٥٪ من مياهنا تذهب إلى الزراعة . نصيب الفرد فى المنطقة العربية كان ٢٤٠٠م٣ عام ١٩٧٠ نزل إلى ١٢٠٠م٣ عام ١٩٩٦ ، وصل إلى ١١٠٠م٣ عام ٢٠٠٠ وسيصل إلى ٩٥٠م٣ عام ٢٠٢٥ . إسرائيل أخذت ٨٠٪ من مياه فلسطين التاريخية . تركيا لديها فائض كبير .

علينا أن نرجع إلى المحيط الأفريقى والمحيط الإسلامى فلدى ماليزيا مثلا معلومات عالمية جدا فى التكنولوچيا .

أوضح **الأستاذ عبد القادر ياسين** أن المشروع الأمريكى ليس تقسيما استعماريا على غرار سيكس بيكو، لكنه استئثار استعماريا . العلاقة بين أمريكا وإسرائيل انتقلت إلى اندماج استراتيچى . عدم كفاءة الأنظمة العربية مجرد زريعة وليس منطلقا للمشروع الاستعمارى الأمريكى . وقد أختلفت ردود فعل الأنظمة العربية، وعلينا ألا نمل من دعوة النسبة القليلة التى وقفت فى المنطقة الرمادية من الاستقواء بشعوبها .

وقدم د. **عبد المنعم عبيد** عدداً من التوصيات مثل مراجعة موقف اليمين العربى والمصرى من قضية التنمية . اعتبار المناطق الزراعية العربية محمية طبيعية. الطاقة العربية فى خدمة الصناعات العربية المشتركة. دولة بلا صناعة هى دولة بلا مستقبل ، ودولة بلا طاقة هى دولة بلا صناعة. تعظيم موارد المياه. الاهتمام بالسياحة العربية. الاهتمام بالأكاديميات العلمية المتخصصة فى العلوم الأساسية والتخصصات التقنية الجديدة. تنقية الدساتير العربية فى المجال الديمقراطى. اعطاء نصيب متساوى للنشر والإعلان عن نشاط كل حزب. مواجهة الإرهاب فى داخل الدولة الوطنية العربية ضد نفسها وضد مواطنيها. تغيير أساليب التعليم . تحديد هويتنا . العداء لإسرائيل يجب أن يكون مدنى التفكير .

وأوضحت د. **كريمة كريم** أن مصر ليست بلدا فقيرا وليست بلدا غنيا ، وأن المشكلة الأساسية ليست فى نقص الموارد الإنتاجية وإنما سوء إدارة هذه الموارد .

إن ثلثى الأموال المتداولة فى العالم تنتمى إلى أمريكا وأوروبا واليابان، والثلث فقط ينسب إلى الدول النامية . ٣/٤ سلع الخدمات تتدفق داخل أوروبا وأمريكا والربع فقط للدول النامية .

أمريكا الآن هى المهيمنة سياسيا واقتصاديا . أغلب السلع في أمريكا الآن من آسيا وأساسا من الصين . معدل البطالة انتشر وأصبح مشكلة . التعليم يعانى مأساة .

الرأسمالية تحتاج إلى فتح أسواق لنموها . وعملية الشرق الأوسط إذن مسألة حياة أو موت . ليس هناك دراسة جدية للشراكة الأوروبية وماذا نفعل حتى تقلل السلبيات.

أوضح **الأستاذ نبيل صبحى** أن الاستراتيجية الأمريكية تسعى إلى هيمنة أمريكية شاملة على العالم وليس الشرق الأوسط فقط . الذى به أكثر مخزون من الطاقة فى العالم ومن يسيطر عليه يسيطر على الاقتصاد الأوروبى والياباني. كذا محاصرة الصين . هنالك حرب باردة بين اليورو والدولار. علينا التعامل مع أوروبا والاستفادة منها لأقصى حد .

الحكام الذين يحاربون مشروع الشرق الأوسط الكبير ويضربون الديمقراطية سوف يفشلون كثيرا .

وطرح **د. محمد عبد العظيم** إذا كانت مؤسسات المجتمع المدنى ومؤسسات القطاع الخاص الوطنية. بالتنسيق مع رجال الأعمال العرب والمستثمرين العرب ، فى دول المهجر، تقوم بإعداد مشروع يطرح بديلا لمشروع الشرق الأوسط الكبير .

وقال **د. فتحى محمد إبراهيم** أن ١١ سبتمبر ليس تواطئا أمريكيا . إنه صناعة أمريكية حتى تبدأ الهجوم الضارى ضد العالم كله .

وقال الأستاذ كارم يحيى أنه يجب علينا محاولة فهم مشروع الشرق الأوسط الكبير باعتبارد مرحلة من عمليات مستمرة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، مرحلة مضى عليها نصف قرن . وهى سياسة مستمرة للهيمنة . علينا أيضا أن نتساءل ما هى القوة الاجتماعية المستفيدة من اللحاق بمشروع الشرق الأوسط الكبير. وما هى مصالحها الاقتصادية المرتبطة بهذا المشروع ؟ وما هى القوى الاجتماعية المناهضة للمشروع؟ والمتضررة منه؟ علينا أن نجعل ضلعا ثالثا للمهام الوطنية الديمقراطية هو ضلع التوجهات الاجتماعية .

تعقيب ا. عبد الخالق فاروق

إن المسكوت عنه فى المشروع هو موضوع المياه. رغم أهميته. وهذا أمر غريب . أتفق أيضا مع أن المشروع الأمريكى استئثار استعمارى . ١١ سبتمبر ليس صناعة أمريكية ، إلا إذا قلنا أن تنظيم القاعدة صناعة أمريكية. كونديزارايس سقط منها كلام لم يكن يصح أن تقوله . مراكز الأبحاث الأمريكية، بعد ١١ سبتمبر، أوضحت أن المنطقة قد أصبحت أحد مصادر التهديد . وهذا أحد مرتكزات الأمن القومى الأمريكى سواء ظل الجمهوريين أو جاء الديمقراطيين . وفيما يتعلق بالجديد، فإذا كانت الخصخصة تسير فى طريقها من قبل، هنالك اليوم حزمة سياسات وتأمين سيطرة طبقات اجتماعية بذاتها على عملية صنع القرار فى المنطقة فى المرحلة القادمة . فيما يتعلق بمسألة فتح الأسواق فأظن أن المسألة مرتبطة أكثر بمسألة المنافسين المحتملين

للولايات المتحدة المسألة أيضا مسألة سيطرتهم على المخزون النفطي والغاز أيضا . يجب التمييز بين رجال الأعمال والمجتمع المدنى، حتى لا نضع الجميع فى سلة واحدة . بالنسبة للقوى الاجتماعية المستفيدة من المشروع فأنا قد أشرت إليها وهى طبقة رجال المال والأعمال المهيأة أكثر من غيرها لإجراء تحالفات استراتيجية مع المشروع الأمريكى . الأنظمة تختلف أساسا مع إجراء انتخابات حقيقية .

تعقيب د. محمد رؤوف حامد

مبادرة الاسكندرية لم تذكر أى شئ بخصوص التكنولوجيا .

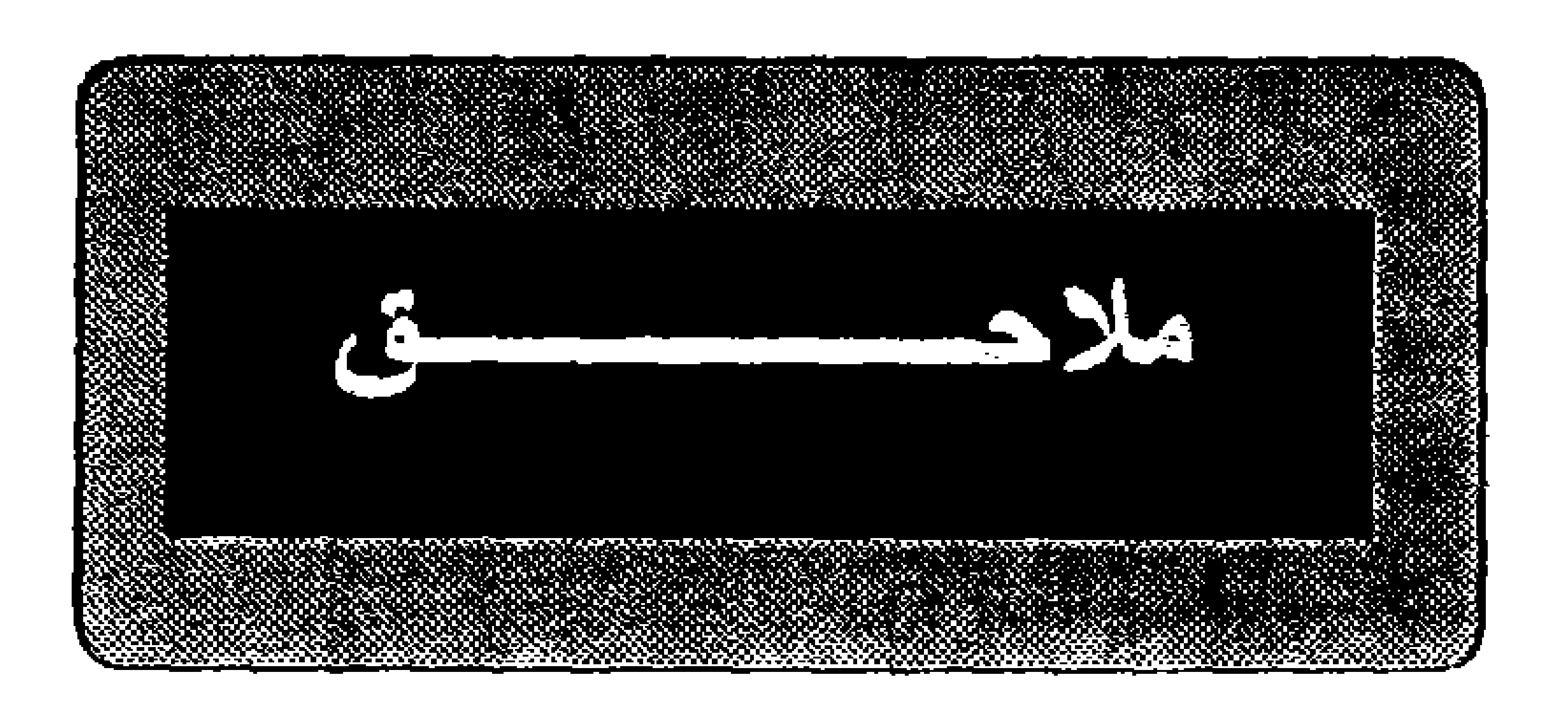
النشاط المجتمعى يتطلب إدارة واعية بعملية التقدم وأهميتها لإحداث التقدم على المدى البعيد والقريب ، وبدون هذه الإدارة لن يكون هنالك تقدم . هنالك أفراد أكفاء لكن لن يكون هنالك جماهير منظمة مالم يكن لها تمكين، ولن يحدث تمكين إلا بإدارة منظمة. المشروعات الصغيرة ليس لها معنى ما لم تكن تخدم فى إطار خطة للمشروعات الكبيرة هى عملية تفتيت .

لن يحدث تقدم حقيقى إذا فصلنا بين السياسة الاجتماعية فى جانب والسياسة الاقتصادية فى جانب آخر . ولكن ستكون بؤر متناقضة تعيق التقدم على المدى البعيد .

تعقيب أ. نورى عبد الرزاق

شكرا على التعقيبات من الأساتذة الذين تقدموا بمداخلاتهم وأعتقد أننا قد وصلنا إلى نهاية هذه الندوة . إننى لأشكر، باسم السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية جميع الأساتذة والدكاترة والباحثين الذين قدموا أبحاثهم، وأثروا فكرنا فى مسألة هامة وخطيرة تواجهها شعوبنا . وأشكر السيدات والسادة الذين أثروا النقاش ، تعقيبا على الأوراق والوثائق التى قدمت . ومن المفرح جدا أن يكون النقاش متشعب، وقد أخذ طابع الحوار البناء ، والرأى الآخر، وجرى بصورة علمية مسئولة، رغم الخلافات فى وجهات النظر. إننا، كما قلنا سوف نطبع أعمال الندوة والنقاشات فى كتاب ونوزعه عليكم. وأعتقد أن منظمة التضامن قد ساهمت بقسط متواضع فى مناقشة قضية هامة تواجه منطقتنا وأمتنا . وأود باسمكم جميعا قبل أن أنهى هذه الجلسة ، أن أتقدم بالشكر إلى جميع العاملات ، العاملين و من جهاز منظمة التضامن ، الذين ساهموا مساهمة كبيرة فى إنجاح هذا المؤتمر .

وشكرا ،،،


ملاحـــــق

ملحق رقم (١) جدول الأعمال

الأحد ٣٠ مايو ٢٠٠٤

الساعة ٩٫٣٠ – ١٠٫٠٠ – تسجيل الأسماء

الساعة ١٠٫٠٠ – ١٢٫٣٠ – **الجلسة الأولى**

– د. مراد غالب، رئيس الجلسة

الكلمة الافتتاحية

– الاستاذ السيد ياسين

« دراسة نقدية لمشروع الشرق الأوسط الكبير»

– السفير سعيد كمال

«مبادرات الإصلاح في المنطقة، أسباب الفشل وعوامل النجاح»

– مناقشة

الساعة ١٢٫٣٠ – ١٫٠٠ – استراحة

الساعة ١٫٠٠ – ٣٫٠٠ – **الجلسة الثانية**

– الدكتور فخرى لبيب ، رئيس الجلسة

– الأستاذ محمد سيد أحمد

«الأبعاد السياسية الأمنية للشرق الأوسط الكبير»

– د. سعد عبد الرزاق

«الوضع العراقي في مشروع الشرق الأوسط الكبير»

– مناقشة

الأثنين ٣١ مايو ٢٠٠٤

الساعة ١٠٫٠٠ – ١٢٫٣٠ – **الجلسة الثالثة**

– الأستاذة أملي نفاع ، رئيسة الجلسة

– دكتور مصطفى علوى

« رؤية نقدية للأفكار الأمريكية في الإصلاح»

– الأستاذ عاطف الغمرى

« الديمقراطية الهجومية ومبادرات الإصلاح»

– الدكتور اللواء أحمد عبد الحليم

- مناقشـــــــة

الساعة ١٢٫٣٠ - ١٫٠٠ - استراحــــــــــة

الساعة ١٫٠٠ - ٣٫٠٠ - **الجلسة الرابعة والأخيرة**

- الأستاذ نوري عبد الرزاق . رئيس الجلسة
- الأستاذ عبد الخالق فاروق

«مشروع الشرق الأوسط الكبير فرصة واحدة ومخاطر عدة»

- د. محمد رؤوف حامد

«تأملات منظومية اقتصادية بشأن مبادرات الإصلاح»

- مناقشـــــــة

ملحق رقم (٢)

الحياة تنشر نص مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى ستقدمه واشنطن فى قمة الدول الثمانى

لندن الحياة١٣ / ٢ / ٢٠٠٤

حصلت الحياة علي نص مشروع الشرق الاوسط الكبير، كما طرحته الولايات المتحدة علي مجموعة الدول الصناعية الثمانى. وباشرت واشنطن نقاشاً مع هذه الدول لضمها الي الشراكة. ويفترض ان تبلور دول المجموعة موقفاً موحداً من هذا المشروع، خلال قمة الـ ٨ فى الولايات المتحدة فى حزيران (يونيو) المقبل. هنا نص المشروع:

يمثل الشرق الاوسط الكبير (١) تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت النواقص الثلاثة التى حددها الكتاب العرب لتقريرى الامم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ – الحرية. المعرفة. وتمكين النساء – فى خلق الظروف التى تهدد المصالح الوطنية لكل اعضاء مجموعة الـ٨. وطالما تزايد عدد الافراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية فى المنطقة، سنشهد زيادة فى التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. ان الاحصائيات التى تصف الوضع الحالى فى الشرق الاوسط الكبير مروعة:

* مجموع اجمالى الدخل المحلى لبلدان الجامعة العربية الـ٢٢ هو اقل من نظيره فى أسبانيا.

* حوالى ٤٠ فى المئة من العرب البالغين – ٦٥ مليون شخص – أميون، وتشكل النساء ثلثى هذا العدد.

* سيدخل أكثر من ٥٠ مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول ٢٠١٠ . وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠ . وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن ٦ ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلي سوق العمل.

* إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة فى المنطقة ٢٥ مليوناً بحلول ٢٠١٠.

*يعيش ثلث المنطقة علي أقل من دولارين فى اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادى فى المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالى الذى هو دون ٣ فى المئة إلي ٦ فى المئة علي الأقل.

* فى إمكان ١,٦ فى المئة فقط من السكان استخدام الانترنت، وهو رقم اقل مما هو عليه فى أى منطقة أخري فى العالم، بما فى ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبزي.

* لا تشغل النساء سوي ٣,٥ فى المئة فقط من المقاعد البرلمانية فى البلدان العربية، بالمقارنة، علي سبيل المثال، مع ٨,٤ فى المئة فى افريقيا جنوب الصحراء الكبري.

* عبّر ٥١ فى المئة من الشبان العرب، الأكبر سناً، عن رغبتهم فى الهجرة إلي بلدان أخري، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢, والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر علي المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلي مستويات لائقة من العمل والتعليم، والمحروسين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لاعضاء مجموعة الثماني.

البديل هو الطريق إلي الاصلاح. ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير، بالفعل، لهذه النداءات، واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثماني، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للاصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبيّن الشراكة الأوروبية المتوسطية. ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط. وجهود اعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

ان التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه. وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين. ونشوء نبضات ديموقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة. في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدي مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق علي أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

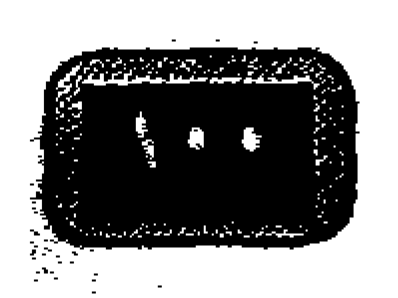
* تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.
* بناء مجتمع معرفي.
* توسيع الفرص الإقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلي تنمية المنطقة: فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولاً- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخري علي صعيد الحكم القائم علي المشاركة ... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاماً للتخلف في التنمية السياسية. (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢).

إن الديموقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان، إلي حد بعيد، في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير فريدوم هاوس للعام ٢٠٠٣، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الاوسط الكبير الذي صنّف بأنه حر، ووصفت أربعة بلدان أخري فقط بأنها حرة جزئياً. ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلي أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية علي أدني درجة في الحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس التعبير عن الرأي والمساءلة المنطقة العربية في المرتبة الادني في العالم.



بالإضافة إلي ذلك، لا يتقدم العالم العربي الا علي أفريقيا جنوب الصحراء الكبري علي صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقاً مع الرغبات التي يعبّر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٣، علي سبيل المثال، تصدّر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بان الديموقراطية افضل من أي شكل آخر للحكم، وعبّروا عن أعلي مستوي لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للاصلاح الديموقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

مبادرة الانتخابات الحرة

في الفترة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير (٢) نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان، التي تظهر استعداداً جدياً لاجراء انتخابات حرة ومنصفة. يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ:

* تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لانشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الإنتخابات والاستجابة للشكاوي وتسلم التقارير.

* تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلي الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص علي الناخبات.

الزيارات المتبادلة والتدريب علي الصعيد البرلماني.

من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعي تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام علي صوغ التشريعات، وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

معاهد للتدريب علي القيادة خاصة بالنساء.

تشغل النساء ٣،٥ في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعي معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً علي القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي علي مواقع في الحكم، أو انشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد ان تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

المساعدة القانونية للناس العاديين.

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجري علي المستوي الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمّل هذه الجهود بتركيز الانتباه علي مستوي الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ وتموّل مراكز يمكن للافراد أن يحصلوا فيها علي مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلي حد كبير في

المنطقة) . كما يمكن لهذه المراكز ان ترتبط بكليات الحقوق فى المنطقة.

مبادرة وسائل الاعلام المستقلة.

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلي هناك أقل من ٥٣ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن عربى، بالمقارنة مع ٢٨٥ صحيفة لكل ألف شخص فى البلدان المتطورة. وان الصحف العربية التى يتم تداولها تميل إلي أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون فى المنطقة تعود ملكيته إلي الدولة، أو يخضع لسيطرتها، وغالباً ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلي التقارير ذات الطابع التحليلى والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلي غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة. ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثمانى أن:

* ترعي زيارات متبادلة للصحافيين فى وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.
* ترعي برامج تدريب لصحافيين مستقلين.
* تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا فى مدارس للصحافة فى المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لايفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسى فى التدريس فى مدارس بالمنطقة.

الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد.

حدد البنك الدولى الفساد باعتباره العقبة المنفردة الأكبر فى وجه التنمية، وقد أصبح متأصلاً فى الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الثمانى:

* أن تشجع علي تبنى مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد الخاصة بمجموعة الثمانى.
* أن تدعم علناً مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الامم المتحدة للتنمية فى الشرق الأوسط – شمال أفريقيا،التى يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFIs ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
* إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثمانى حول الشفافية فى المنطقة.

المجتمع المدنى

أخذاً فى الاعتبار. أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقى فى الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتى من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هى عبر منظمات تمثيلية، ينبغى لمجموعة الثمانى أن تشجع علي تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدنى فى المنطقة. ويمكن لمجموعة الثمانى أن:

* تشجع حكومات المنطقة علي السماح لمنظمات المجتمع المدنى. ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، علي أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.
* تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية فى المنطقة.
* تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية فى المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل مؤسسة وستمنستر فى المملكة المتحدة أو مؤسسة الدعم الوطنى للديموقراطية الأميركية)

لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية فى شأن كيفية وضع برنامج والتأثير علي الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

* تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائى أو حرية وسائل الإعلام فى المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج تقرير التنمية البشرية العربية.)

ثانياً – بناء مجتمع معرفى

تمثل المعرفة الطريق إلي التنمية والانعتاق، خصوصاً فى عالم يتسم بعولمة مكثفة. (تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢).

لقد اخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التى كانت فى وقت مضي مهد الاكتشاف العلمى والمعرفة، إلي حد بعيد، فى مواكبة العالم الحالى ذى التوجه المعرفى. وتشكل الفجوة المعرفية التى تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحدياً لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوي ١.١ فى المئة من الاجمالى العالمى (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من ١٥ فى المئة منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجى الجامعات. وتستورد التكنولوجيا إلي حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلي اللغة اليونانية (التى لا ينطق بها سوي ١١ مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلي اللغة العربية.

وبالاستناد علي الجهود التى تبذل بالفعل، فى المنطقة، يمكن لمجموعة الثمانى أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم فى المنطقة، ومساعدة الطلاب علي اكتساب المهارات الضرورية للنجاح فى السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

مبادرة التعليم الأساسى.

يعانى التعليم الأساسى فى المنطقة من نقص (وتراجع) فى التمويل الحكومى، بسبب تزايد الإقبال علي التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعانى من اعتبارات ثقافية تقيّد تعليم البنات. وفى مقدور مجموعة الـ٨ السعى إلي مبادرة للتعليم الأولى فى منطقة الشرق الأوسط الكبري تشمل هذه العناصر:

* محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة فى ٢٠٠٣ برنامج عقد مكافحة الأمية تحت شعار محو الأمية كحرية. ولمبادرة مجموعة الـ٨ لمكافحة الأمية ان تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز علي انتاج جيل متحرر من الأمية فى الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعى إلي خفض نسبة الأمية فى المنطقة إلي النصف بحلول ٢٠١٠ . وستركز مبادرة مجموعة الـ٨ مثل برنامج الأمم المتحدة، علي النساء والبنات. واذا أخذنا فى الاعتبار معاناة ٦٥ مليوناً من الراشدين فى المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ٨ أن تركز أيضا علي محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس علي انترنت إلي تدريب المعلمين.

* فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الـ ٨ سعياً إلي تحسين مستوي القراءة والكتابة لدي الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز علي النساء. ولمعلمات المدارس

والمختصات بالتعليم القيام فى هذه المعاهد بتدريب النساء علي مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للاناث)، لكى يركزن بدورهن علي تعليم البنات القراءة، وتوفير التعليم الأولى لهن. للبرنامج أيضاً استخدام الارشادات المتضمنة فى برنامج التعليم للجميع التابع لـيونيسكو، بهدف اعداد فرق محو الأمية التى يبلغ تعدادها بحلول ٢٠٠٨ مئة ألف معلمة.

* الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهماً فى ترجمة الكتب الأساسية فى الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة. كما تلاحظ الحالة المؤسفة للمكتبات فى الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ٨ تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها الكلاسيكية فى هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر (فى شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها إلي المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

* مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لانشاء مدارس الاكتشاف حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ٨ السعى إلي توسيع هذه الفكرة ونقلها إلي دول أخري فى المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

* إصلاح التعليم: ستقوم المبادرة الأميركية للشراكة فى الشرق الأوسط قبل قمة مجموعة الـ٨ المقبلة (فى آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل) برعاية قمة الشرق الأوسط لاصلاح التعليم. التى ستكون ملتقي لتيارات الرأى العام المتطلعة إلي الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية فى المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التى تتطلب المعالجة، والتباحث فى سبل التغلب علي النواقص فى حقل التعليم. ويمكن عقد القمة فى ضيافة مجموعة الـ٨ ترخياً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبري عشية عقد القمة.

مبادرة التعليم فى إنترنت.

تحتل المنطقة المستوي الأدني من حيث التواصل مع إنترنت. ومن الضرورى تماماً تجسير الهوة الكومبيوترية هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلي تزايد المعلومات المودعة علي إنترنت وأهمية إنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدي مجموعة الـ٨ القدرة علي إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوترى أو توسيعه فى أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات فى مكاتب البريد، مثلما يحصل فى بلدات وقري روسيا. وقد يركز المشروع أولا علي بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكومبيوتر (العراق. أفغانستان. باكستان، اليمن. سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعى، ضمن الامكانات المالية، إلي توفير الاتصال بالكومبيوتر إلي اكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بمبادرة فرق محو الأمية المذكورة أعلاه، أى قيام مدرسى المعاهد بتدريب المعلمين المحليين علي تطوير مناهج دراسية ووضعها علي إنترنت، فى مشروع يتولي القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة.

مبادرة تدريس إدارة الأعمال.

لمجموعة الـ٨ فى سياق السعى إلي تحسين مستوي إدارة الأعمال فى عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال فى دول مجموعة الـ٨ والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) فى المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ٨ تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية فى هذه المعاهد المشتركة، التى تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلي دورات قصيرة تدور علي مواضيع محددة. مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال. وهو مؤسسة بمدير أميركى ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأميركية.

توسيع الفرص الاقتصادية.

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه فى مداه ذلك الذى عملت به الدول الشيوعية سابقاً فى أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص فى المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التى تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادى وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة فى مجال الأعمال عنصراً مهماً لنمو الديموقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ٨ فى هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

مبادرة تمويل النمو.

تقوية فاعلية القطاع المالى عنصر ضرورى للتوصل إلي نسب أعلي للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ٨ أن تسعي إلي إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

* إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة فى المنطقة لكن العاملين فى هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل علي التمويل سوي خمسة فى المئة من الساعين إليه، ولا يتم عموما تقديم أكثر من ٧٠ فى المئة من مجموع المال المطلوب فى هذا القطاع. وبامكان مجموعة الـ٨ المساعدة علي تلافى هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز علي التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التى تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة علي إدامة نفسها ولا تحتاج إلي تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدّر أن فى إمكان قرض من ٤٠٠ مليون دولار إلي ٥٠٠ مليون دولار يدفع علي خمس سنوات مساعدة ١,٢ مليون ناشط اقتصادى علي التخلص من الفقر، ٧٥٠ ألفا منهم من النساء.

* مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة الـ٨ المشاركة فى تمويل مؤسسة علي طراز مؤسسة المال الدولية للمساعدة علي تنمية مشاريع الأعمال علي المستويين المتوسط والكبير. بهدف التوصل إلي تكامل اقتصادى لمجال الأعمال فى المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص فى مجموعة الـ٨ يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

* بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: فى إمكان مجموعة الـ٨ ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية علي غرار البنك الأوروبى للإعمار

والتنمية لمساعدة الدول الساعية إلي الإصلاح علي توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغني وتركيزها علي مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبني التحتية الرئيسية. ولبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير هذا أن يكون مذخراً للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. إتخاذ قرارات الاقراض (أو المنح) يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض علي القيام باصلاحات ملموسة.

* الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الـ ٨ توخيا لاصلاح الخدمات المالية في المنطقة، وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة. من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز علي:

- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة علي الخدمات المالية.
- رفع الحواجز علي التعاملات المالية بين الدول،
- تحديث الخدمات المصرفية،
- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق،
- انشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لاطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جداً، إذ لا يشكل سوي ستة في المئة من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلي اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً. ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير. تتألف من العناصر التالية:

الانضمام/ التنفيذ علي صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة

يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها علي انضمام البلدان في المنطقة إلي منظمة التجارة الدولية. (٣) وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلي منظمة التجارة الدولية، وتحفيز التزام واسع من مجموعة الـ٨ لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام علي تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام إلي منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلي توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية واتفاق مشتريات الحكومة وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضاً ببرنامج علي صعيد المنطقة برعاية مجموعة الـ٨ بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية برجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

المناطق التجارية.

ستنشئ مجموعة الـ٨ مناطق فى الشرق الأوسط الكبير للتركيز علي تحسين التبادل التجارى فى المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجارى للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما فى ذلك التسوق من منفذ واحد للمستثمرين الاجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذى يستغرقه انجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

مناطق رعاية الاعمال.

بالاستناد علي النجاح الذى حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة فى مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الـ٨ ان تساعد علي إقامة مناطق محددة خصيصاً فى الشرق الأوسط الكبير تتولي تشجيع التعاون الإقليمي فى تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. ويمكن لمجموعة الـ٨ أن تعرض منافذ محسّنة إلي أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها فى إنشاء هذه المناطق.

منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير.

لتشجيع التعاون الإقليمى المحسّن، يمكن لمجموعة الـ٨ أن تنشئ منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الذى سيجمع مسؤولين كباراً من مجموعة الـ٨ والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسؤولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادى.

ويمكن للمنبر أن يستند فى شكل مرن علي نموذج رابطة آسيا – المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادى (أبك)، وسيغطى قضايا اقتصادية اقليمية. من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

(١) يشير الشرق الأوسط الكبير إلي بلدان العالم العربى، زائداً باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

(٢) تخطط افغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لاجراء انتخابات.

(٣) البلدان التى قدمت طلباً للانضمام إلي منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة): الجزائر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم ينظر بعد فى الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية. بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق.

ملحق رقم (٣)

نص المشروع الفرنسي - الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط باريس الحياة ٢٠٠٤/٧/٣

وضعت فرنسا وألمانيا مشروعاً للاصلاح في الشرق الأوسط، سمتاه لا ورقة من فرنسا وألمانيا، تحت عنوان شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط. ويركز المشروع على الجهود الأوروبية المبذولة في المنطقة، وضرورة التشاور والتنسيق والتفاهم مع بلدانها التي عبرت عن حوار جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض نموذج من الخارج. والتشديد على خصوصية كل دولة، على أن يكون التنسيق كاملاً بين بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحلف الأطلسي، خلال الاجتماعات الثقافية أو الجماعية. ويشدد المشروع أيضاً على ضرورة التوازي بين تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي وإنشاء حكومة سيدة ومسؤولة في العراق من جهة، ومسيرة الشراكة المقترحة من جهة أخرى.

كما يقترح المشروع، الذي حصلت الحياة في باريس على نصه، الآليات والهياكل الضرورية لتنفيذ هذه الشراكة. وهنا النص:

١ - الأهداف

١ - إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين. نحن على استعداد لدعم بلدان الشرق الأوسط وتشجيعها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ان كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبي حاجات المنطقة وتطلعاتها، ونجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان. إن تطلعات المواطنين، وهم في غالبيتهم من الشباب، كبيرة، إذ أن نصف سكان المنطقة هم دون الثامنة عشرة. ويقضي التحدي الحقيقي بتعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة. ان الحكومات، مثلها مثل المجتمع المدني، شريكة في هذه المهمة.

٢ - ان على الاتحاد الأوروبي أن يستجيب هذه الأمور. إذ أن لأوروبا مصلحة كبيرة في التطور الإيجابي للمنطقة. فإلى التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والبشرية بين أوروبا والمنطقة والتي تدفع بوضوح في هذا الاتجاه. ويمثل الالتزام الحالي للاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط، أولوية مركزية في إطار العمل الأوروبي. وفي هذا الإطار، عمل الاتحاد خلال الاجتماع الأوروبي - المتوسطي يوروميد في نابولي والقمة الأوروبية في بروكسيل في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تحديد استراتيجية تخدم هذه المنطقة.

٣ - اقترحت الولايات المتحدة أفكاراً في شأن الشرق الأوسط الكبير وسبل مواكبة تحديثه، وإحلال الديموقراطية فيه. وعلينا أن نستقبل بايجابية إمكان عملنا معاً وتنسيق جهودنا. وينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتطلع إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط. كما ينبغي عليه

أن يحدد مقاربة مميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة. بالاستناد إلى مؤسساته الخاصة وأدواته.

٢ - مبادئ العمل

- ان قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة، إن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض نموذج من الخارج. سنعمل مع كل البلدان لاستجابة مطالبها فور الإمكان، عبر مشاركتها الوثيقة وفي أبكر مرحلة ممكنة. علينا التحرك عبر الحوار والتحفيز، مع الحكومات وأيضاً مع المجتمعات المدنية بالالتصاق إلى أقصى قدر بحقائق كل بلد.

- لا بد من الأخذ في الاعتبار للمشاعر الوطنية وهوية كل بلد: ينبغي الحرص على تجنب مخاطر المقاربة الشديدة العمومية التي تغيب الخصوصيات الوطنية وتصف الإسلام باعتباره غير قابل للحداثة. ولا بد، بموازاة ذلك، من حضّ البلدان المعنية على التعبير عن آرائها، سواء في إطار الجامعة العربية، أو في المنتديات المخصصة لذلك. من أجل إشهار تطلعاتها.

-إلتزام على المدى البعيد: إننا منخرطون منذ سنوات عدة في هذا الالتزام. ونحن نعتبر شراكتنا بمثابة إلتزام بعيد المدى ودائم. إنها مهمة ستستمر عبر أجيال عدة.

- استراتيجية الأمن الأوروبية: إن مقاربتنا تستند الى الاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣. وهذا سيشمل الأوجه السياسية ،الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تشكيل مجتمع مدني.

- النطاق الجغرافي: إن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط. ونأمل بالانطلاق من المسارات القائمة، مثل نهج برشلونة والحوار المتوسطي. وعلينا تعميق علاقاتنا مع مجلس التعاون الخليجي.

- قاعدة العمل: إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصاً جيداً. وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات. فالحاجة إلى تغييرات في العمق ملموسة عملياً في كل مكان. إن بلداناً عدة بدأت تنفذ إصلاحات ملحوظة، وتميل هذه الظاهرة إلى الاتساع حالياً. وعلى المستوى الإقليمي، تتضمن المبادرة السعودية لكانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ إقتراحات إقليمية، وإصلاحات داخلية في كل من البلدان وتشكل، إلى جانب سواها. قاعدة جيدة للمناقشة.

- فاعلية العمل المتعدد الأطراف: لا بد من السعي إلى فاعلية شاملة لعملنا من خلال تعبئة الهيئات المعنية. إن القيمة المضافة لكل من المنظمات والهيئات ينبغي أن تستخدم بأفضل السبل، ومنها خصوصاً الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. وحلف شمال الأطلسي في ما يخص قضايا الأمن والدفاع، الى جانب المؤسسات المالية الدولية بالنسبة إلى قضايا التطور. إن كلاً من الاستحقاقات المقبلة (القمم الأوروبية، قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى. القمة الأوروبية الأميركية، حلف شمال الأطلسي) ستقدم مساهمتها المحددة وتشكل مناسبة لاعطاء قوة الدفع الضرورية في المجالات المحددة.

- تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي: إن عمله ملحوظ من خلال نهج برشلونة (وبدرجة أقل الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي). إن أدوات هذه الشراكة (إتفاقات

الشراكة وبرنامج ميدا والحوار السياسى) تعمل منذ ٨ سنوات وتحظى بامكانات مالية مهمة. إن هذا المكسب الأوروبى ينبغى أن يطور ويتعزز.

– مسيرة السلام فى الشرق الأوسط: إن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية تشير إلى أن تسوية النزاع العربي – الإسرائيلى تشكل أولوية استراتيجية لأوروبا. وفى غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك أى فرصة لتسوية المشاكل الأخرى فى الشرق الأوسط. ولهذا السبب، من الضرورى إعادة إطلاق نهج السلام فى الشرق الأوسط بالتوازى، من أجل التوصل الى التسوية المنتظرة منذ مدة بعيدة لكل مساراته. ومن الضرورى أيضاً إنشاء حكومة مسؤولة وسيدة فى العراق. إن أياً من هاتين المسألتين ينبغى ألا تعرقل تطوير شراكة على المدى الطويل، لكن لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام فى الشرق الأوسط.

٣ – اقتراحات حل.

على الاتحاد الأوروبى أن يعد مقاربة ومساهمة مشتركتين.

١ –مبادرة أوروبية:

إن المبادرة الأوروبية ستحدد فى إطار القمم الأوروبية واجتماعات مجالس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية. هناك مساهمة مرتقبة من الأمانة العامة للمجلس والمفوضية. والمقصود بذلك زيادة جهودنا لتعزيز الأدوات القائمة والتى تستند إليها شراكتنا مع بلدان المتوسط وبلدان الخليج. بالتعاون مع بلدان أخرى من الشركاء.

٢ –مبادئ الاتحاد الأوروبى:

- حوار سياسى وأمنى فى شأن السلام والاستقرار فى المتوسط. خصوصاً إجراءات ثقة.
- ديمقراطية وحقوق إنسان ودولة قانون وحرية إعلامية وحكم جيد.
- إصلاحات هيكلية فى المجال الاقتصادى.
- تطور اجتماعى، خصوصاً فى مجال التعليم والمساواة بين الرجل والمرأة.
- دعم انبثاق مجتمعات مدنية وتطوير تعبيرها وتطلعاتها.

٣ –إعمال الاتحاد الأوروبى:

– إن نهج برشلونة يؤمن سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ المذكورة سابقاً. بعد التقدم الذى أحرز خلال القمة الأوروبية المتوسطية فى نابولى فى كانون الأول الماضى: اتفاقات الشراكة، مشروع لمنطقة تبادل حر. برنامج ميدا – ٢، تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية – المتوسطية (فيميب) وأسس أوروبية – متوسطية جديدة من أجل الحوار بين الثقافات. إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار السياسى والاقتصادى والاجتماعى على مستويات عدة بما فى ذلك المستوى الوزارى. وتحظى بامكانات مهمة يمكن أن تستخدم للحث على الإصلاح والتغيير. هذا الحوار يمكن ان يتعزز ويتوسع من خلال الجمعية البرلمانية الأوروبية – المتوسطية المقبلة. وعلينا أيضاً الإعداد لمناقشة صريحة ومنفتحة فى شأن تطبيق المكسب الذى تحقق فى برشلونة.

– إن مبادرة الجيران الجدد ايضاً ستساهم فى اعادة تنشيط علاقاتنا فى المنطقة وفقاً لمبادئ الاتحاد الأوروبى.

– سيكون من الضروري تكثيف الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي وتسريع المفاوضات بشأن منطقة للتبادل الحر على أساس المبادئ المذكورة سابقاً. إن الوضع مختلف في دول الخليج، ونظراً إلى ثروتها النسبية (باستثناء اليمن) فإن المشكلة لديها ليست التمويل. والتركيز ينبغي أن يتم على صعيد المهارة العملية والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان فعلياً.

– وعلى الاتحاد الأوروبي أن يشجع ويدعم المبادرات من أجل التعاون الإقليمي الداخلي، ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة بالدول المتاخمة للخليج، بما في ذلك إيران والعراق. ومن شأن ذلك أن يشكل طريقة لبدء إحلال الثقة مثلاً من خلال إنشاء مائدة مستديرة تتناول مسائل الأمن العملية، مثل المخدرات وتبييض الأموال وحماية البيئة البحرية أو حول مسائل المياه الإقليمية.

١ – ٣ – مسائل الأمن.

في مجال الأمن، تقود المشكلات الخاصة لكل منطقة إلى اعتماد مقاربة مميزة في منطقة المتوسط (بما فيها الشرق الأوسط) والخليج. ويجب أن يبقى إطارا التعاون مع الاتحاد ومع حلف شمال الأطلسي مختلفين. ويلزم تطوير تبادل وجهات النظر في شأن مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط في منتديات الحوار بين الحلف الأطلسي والاتحاد.

* التحركات التي ينبغي للاتحاد الأوروبي القيام بها:

– تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فاعلية في إطار تعاون مرن ومفتوح على قاعدة التطوع.

– متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الإرهاب، الانتشار النووي ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

– التفكير في إطلاق مشروع ميثاق سلام واستقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

في اطار الشرق الأوسط الاشمل يمكن للاتحاد ان:

– يعزز الحوار السياسي والأمن مع دول الخليج.

– إطلاق مبادرة تهدف إلى حض دول الشرق الاوسط ومواكبتها في اختبار هيكلية محلية للامن يمكنها في مرحلة أولى ان تتناول تجنب النزاعات انطلاقاً من المواضيع التالية: عدم المس بالحدود وحمايتها، إجراءات الثقة والأمن، مكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل، ومعاودة التفكير في المناطق الخالية من هذه الأسلحة.

– تنظيم ندوات اعلامية – تعبوية لدول المنطقة تتناول الدروس التي يمكن استخلاصها من سياسة منع النزاعات التي طورها الاتحاد الأوروبي في مناطق أخرى (ميثاق الاستقرار في البلقان تعزيز القدرات المحلية لحفظ السلام في أفريقيا على سبيل المثال).

٢ – في ما يتعلق بالقمم المقبلة

٢ – ١ – قمة الجامعة العربية في تونس في ٢٩ و٣٠ آذار (مارس). يجب أن تستخدم الرئاسة والممثل الاعلى والمفوضية اتصالاتهم مع الشركاء العرب (والاجتماع الوزاري مع

الولايات المتحدة) من أجل تقديم وجهة نظرنا، والمساهمة فى هذه العملية، واستطلاع مدى الاهتمام والتشجيع على المشاركة والمبادرة الذاتية، بهدف إصدار إعلان تونس الذى يؤكد التمسك بالمبادىء الأساسية (الإصلاح والديموقراطية والتحديث) التى تحكم هذه العملية.

٢ - ٢ - قمة مجموعة الثمانى فى سى أيلاند من ٨ إلى ١٠ حزيران (يونيو).

توفر هذه القمة فرصة لاعطاء دفع سياسى بتبنى إعلان من أجل مستقبل مشترك. وأن يأتى، اذا أمكن، كرد على إعلان يصدر عن قمة تونس العربية. ويجب على دول الاتحاد الأوروبى الأعضاء فى مجموعة الثمانى أن تتحدث باسم شركائها فى الاتحاد. ويصاغ نص هذا الإعلان السياسى فى إطار اجتماعات وزارات الخارجية (اجتماع المديرين السياسيين فى ١١ آذار/ مارس واجتماع وزراء الخارجية فى منتصف أيار/ مايو). ويمكن للاعلان ان:

- يشرح المنطق الذى قاد إلى هذه المبادرة.
- يبرز استناد المبادرة الى خطوة جماعية.
- يشير، إذا امكن، إلى قمة الجامعة العربية ويعرب عن تقدير إيجابى للجهود الإصلاحية التى بدأت فى المنطقة.
- يستعيد الخطوط الأساسية للمبادرة الأميركية (الشرق الأوسط الكبير) والاجتماعات الأوروبية.
- يشير إلى أن أعضاء مجموعة الثمانى مستعدون لتطوير التعاون، كل وفق آلياته، على هذه الأسس مع الدول المهتمة، مع الاشادة بالجهود التى بدأها البعض.
- توجيه نداء إلى المنظمات المعنية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبى...) لتقديم مساهمتها وفق هذه الأسس.

وفى إطار مواز، يعمل خبراء وزارات الخارجية على اقتراح مشروع يأخذ فى الاعتبار الاقتراحات الواردة فى وثائق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. ويمكن لهذه الأفكار أن تقدم إلى دول المنطقة فى شكل اقتراح داعم لجهود الاصلاح القائمة. ويمكن، تماشيا مع الطابع السياسى لاعلان القمة، ضم اقتراح المشروع الأساسى إلى الإعلان نفسه بصفته خطة تحرك لمجموعة الثمانى.

إن علينا تشجيع شركائنا الأميركيين على تنظيم اجتماع لوزراء خارجية مجموعة الثمانى مع نظرائهم من المنطقة، على هامش قمة سى أيلاند، واجتماع منفصل مع جميع أو بعض قادة دول المنطقة، مما يبرز الطابع الجماعى للمبادرة ويكرس فى الوقت نفسه انضواء الدول المعنية فى هذه المبادرة التى ستتحول عندها إلى شراكة حقيقية، مما قد يعنى، بشكل أو بآخر، انطلاقتها الفعلية.

٣ - قمة الاتحاد الأوروبى - الولايات المتحدة (موعدها لم يحدد)

تندرج هذه القمة فى إطار مبادرة مجموعة الثمانى.

سنقدم موقفنا الأوروبى خلال الاجتماع الوزارى (الأوروبى - الأميركى) على مستوى وزراء الخارجية الذى يعقد فى مطلع آذار (مارس). وسنناقش مبادرتنا مع شركائنا فى (يوروميد) خلال اجتماع فى دبلن يومى ٥ و٦ أيار (مايو). وسيوضح الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة

عندها نقاط مقاربتهما، ويشيران إلى رغبتهما في إقامة حوار، كل بخصوص ما يهمه، مع الدول والمنظمات المهتمة، ويعلنان استعدادهما للتنسيق بشكل وثيق مع المبادرات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط.

٤ - يمكن. وفق رؤيتنا المشتركة، لحلف شمال الأطلسي أن يطلق في اسطنبول سلسلة مبادرات تهدف إلى تعزيز حوار مع منطقة المتوسط وان يقدم الى دول الشرق الأوسط اقتراحات في مجال الأمن.

ملحق رقم (٤)

النص الكامل لوثائق وقرارات القمة العربية
وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية (٢٣/٥/٢٠٠٤)

نحن قادة الدول العربية ،

– استذكارا للإنجاز التاريخي المتمثل في ميثاق جامعة الدول العربية، الذي جرى إقراره في ٢٢ مارس/ آذار من عام ١٩٤٥ ، وتأكيدا على إرادتنا المشتركة بمقتضى هذا العهد الوفاء بالتزاماتنا المقررة في ميثاق الجامعة وتنفيذ القرارات المتخذة في إطارها.

– وقد تعهدنا بأن نعمل على تنفيذ هذا العهد لضمان مستقبل أفضل للدول العربية وشعوبها. وتجنباً لويلات الفتنة والفرقة والتناحر، وان نعمل متضامنين ومتحدين لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقتنا. سلام يقوم على مبادئ الحق والعدل وقرارات الشرعية الدولية واسترجاع الحقوق العربية المشروعة والأراضي العربية المحتلة.

– وإذ نؤكد تمسكنا بمبادرة السلام العربية كما اعتمدتها قمة بيروت (٢٠٠٢)، والمبنية على قرارات الشرعية ذات الصلة، وتعهدنا بحشد التأييد الدولي لها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتحقيق حل عادل يتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١٩٤٨)، وضمان رفض كل أشكال توطينهم في البلدان العربية، ونؤكد أيضا تعهدنا بالعمل على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري وحتى خط الرابع من يونيو / حزيران ١٩٦٧ والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

– وإذ نؤكد كذلك تعهدنا بدعم حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث المحتلة.

– وإذ نؤكد تضامننا في تعزيز العلاقات والروابط بين الدول العربية وصولاً إلى التكامل من خلال تطوير التعاون العربي المشترك، وتقوية قدراتنا الجماعية لضمان سيادة وأمن وسلامة وصون الأراضي العربية، والعمل على فض المنازعات العربية بالطرق السلمية، من خلال تفعيل آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها تنفيذاً لقرار قمة القاهرة، ١٩٩٦ .

– وقد عقدنا العزم على مواصلة خطوات الإصلاح الشامل التي بدأتها الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وتحصين تضامننا عن طريق تعزيز روح المواطنة والمساواة وتوسيع مجال المشاركة في الشأن العام ودعم سبل حرية التعبير المسؤول، ورعاية حقوق الإنسان وفقاً للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ومختلف العهود والمواثيق الدولية، والعمل على تعزيز دور المرأة العربية في بناء المجتمع، وهو ما يتوافق مع عقيدتنا وقيمنا وتقاليدنا الحضارية، وإقامة الهياكل اللازمة وتهيئة الظروف الضرورية لإرساء التكامل الاقتصادي فيما بيننا على نحو يمكننا من المشاركة

الفاعلة فى الاقتصاد العالمى ونماء الحضارة الإنسانية والاستجابة لمتطلبات الحياة المعاصرة، على أسس من التفاهم والتسامح والحوار.

نقر بمقتضى هذا العهد تفعيل، أو عند الاقتضاء إنشاء، الآليات اللازمة لما يلى:

١- تحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية، ووضع الخطط المناسبة لتنفيذ السياسات المشتركة.

٢- تطوير الأجهزة والهيئات الإقليمية العربية المتخصصة وبرامج وخطط عملها لضمان أداء دورها وفقاً لمتطلبات واحتياجات الدول العربية.

٣- ضمان تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة فى حال عدم تنفيذ تلك الالتزامات، وفقاً لما جاء فى ميثاق الجامعة.

٤- دعم العلاقات العربية البينية.

٥- دعم التشاور والتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء فى مجالات الأمن والدفاع والشؤون الخارجية ذات الاهتمام المشترك.

٦- استكمال إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة اتحاد جمركى عربى بما يساهم فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى، وتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى بتذليل العقبات التى تعترض بلوغ ذلك الهدف ووضع الجدول الزمنى لذلك.

٧- وضع استراتيجية اقتصادية عربية شاملة يكلف المجلس الاقتصادى والاجتماعى بدراستها، تستهدف الجوانب الاستثمارية والتجارية البينية، كما تستهدف تأهيل اقتصاديات الدول العربية الأقل نمواً، وتطوير منظومتها التنموية الاقتصادية والبشرية.

وتوطئة لتوفير الشروط والمقومات اللازمة لمواصلة عملية الإصلاح الشاملة الجارية فى الدول العربية، ولضمان تنفيذ وثيقة العهد، نقرر اتخاذ الخطوات العملية المطلوبة بما فى ذلك: إدخال التعديلات اللازمة على ميثاق جامعة الدول العربية طبقاً للمادة (١٩) من الميثاق.

- يكلف مجلس الجامعة على المستوى الوزارى بإعداد هذه التعديلات وصياغتها بناء على المشاريع المقدمة من الأمين العام(×) خلال ثلاثة أشهر.

- تقديمها فى صيغتها النهائية إلى الدورة العادية (١٧) لمجلس الجامعة على مستوى القمة برئاسة الجزائر لإقرارها. ولهذا الغرض يقوم الأمين العام بالدعوة لعقد دورة استثنائية أو أكثر لمجلس الجامعة على المستوى الوزارى تمهيداً لعرضها على القمة المقبلة مارس/آذار ٢٠٠٥.

وانطلاقاً من ذلك.....

فإننا نتعهد فيما بيننا وأمام الله العلى القدير، ثم أمام شعوبنا بالتكاتف فيما بيننا لاتخاذ القرارات التى تلبى هذه الأهداف، والعمل المشترك الحاسم والفعّال لتحقيق المصالح العربية العليا، والالتزام بالتنفيذ الأمين والكامل لما نتخذه من قرارات. والله على ما نقول رقيب.

اعلان القمة

الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية السادسة عشرة يومى ٢ و ٣ ربيع الثانى ١٤٢٥ هجرى الموافق ليومى ٢٢ و ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٤.

نحن قادة الدول العربية المجتمعون بمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة فى

دورتها العادية السادسة عشرة في تونس، عاصمة الجمهورية التونسية، يومي ٢ و ٣ ربيع الثاني ١٤٢٥ هجري الموافق ليومي ٢٢ و ٢٣ مايو /أيار ٢٠٠٤ :

- تأكيدا لتمسكنا بالمبادئ التي تأسست عليها جامعة الدول العربية وتعلقنا بأهدافها وفقا لما تضمنه ميثاقها، والتزاما منا بالقيم الإنسانية السامية التي كرسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة وكافة أحكام الشرعية الدولية.

وبالنظر إلى التحولات العالمية الجديدة وما تفرزه من تحديات ورهانات.

- وحرصا منا على مواصلة الجهود من أجل دعم تضامن الأمة العربية وتماسكها وتعزيز الصف العربي خدمة لقضايانا المصيرية. نعلن ما يلي:

١-١ - إنّ التزام كافة الأطراف الدولية بمسؤولياتها في تجسيد المبادئ التي تقوم عليها الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي، دون استثناء لأيّ من المرجعيات المشروعة للعملية السلمية، يشكل أساسا لإيجاد حلّ عادل وشامل ودائم لهذا النزاع وفقا لمبادرة السلام العربية وتنفيذا لخطّة خارطة الطريق.

كما أن تكاتف جهود المجموعة الدولية لتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني أمام استمرار عمليات التقتيل والتشريد التي يتعرّض لها ولوضع حدّ لسياسة الاغتيالات التي تنتهجها إسرائيل ضدّ القيادات السياسية الفلسطينية والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وقيادته والعمليات التي تستهدف المدنيين دون تمييز، من شأنه أن يمهد السبيل لاستئناف مفاوضات السلام بما يمكن من استرجاع الشعب الفلسطيني الشقيق لحقوقه المشروعة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية واستعادة كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية.

٢-١ إن تحقيق هذه الأهداف المشروعة من شأنه أن يهيّئ الظروف الملائمة لبناء إجراءات الثقة وإحلال السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، من أسلحة الدمار الشامل تأسيسا لمرحلة جديدة من التوافق قوامها الالتزام المتبادل بالسلام كخيار استراتيجي، بما يتيح المجال للأمة العربية ولكافة شعوب المنطقة لتركيز جهودها على رفع التحديات التي تواجهها والتفرغ لمواصلة مسيرة التنمية.

٣-١ تمسك المجموعة العربية بدعم وحدة الأراضي العراقية واحترام سيادة العراق الشقيق واستقلاله ووحدته الوطنية، ودعوة مجلس الأمن لإعطاء الأمم المتحدة دورا مركزيا وفعالا في العراق بهدف إنهاء الاحتلال وترتيب مراحل نقل السلطة إلى الشعب العراقي بما يكفل استتباب الأمن والاستقرار والشروع في إعادة البناء والاعمار في العراق.

تكليف الترويكا العربية (الرئاسة الحالية والسابقة والمقبلة للقمة والأمين العام لجامعة الدول العربية) بإجراء الاتصالات اللازمة ومتابعة الوضع في العراق وتطوراته.

٤-١ الإعراب عن التضامن العربي مع سوريا الشقيقة إزاء العقوبات الأمريكية، والتأكيد على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاهم لحل الخلافات بين الدول بما يجنب المنطقة في هذا الظرف الدقيق مزيدا من التوتر وعدم الاستقرار.

٥-١ التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على جزرها الثلاث وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها عليها.

٦-١ تأكيد تضامن الدول العربية مع جمهورية السودان الشقيق والحرص على وحدته والحفاظ على سيادته ودعم مساعي السلام التي تقود بها الحكومة السودانية بالتعاون مع الأطراف الدولية والإقليمية.

٧-١ التأكيد على وحدة وسيادة جمهورية الصومال الشقيقة ومساندة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلم والاستقرار في ربوعها. ٨.١ - الحرص على تكريس الوحدة الوطنية في جمهورية القمر المتحدة الشقيقة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية ودعم جهود التنمية فيها.

كما نؤكّد عزمنا الراسخ على :

٨-١ تجسيد إرادتنا الجماعية لتطوير منظومة العمل العربي المشترك من خلال قرار قمة تونس تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، وتحديث أساليب عملها ومؤسساتها المتخصصة استنادا إلى مختلف المبادرات والأفكار العربية الواردة في مقترحات الأمين العام واعتمادا على رؤية توافقية متكاملة وتمشٍّ مرحليٍّ متوازن.

٢-٢ تعلّق دولنا بالمبادئ الإنسانية والقيم السامية لحقوق الإنسان في أبعادها الشاملة والمتكاملة وتمسكها بما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته قمّة تونس، وتعزيز حرية التعبير والفكر والمعتقد وضمان استقلال القضاء.

٣-٢ العمل، استنادا إلى البيان حول مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي، على مواصلة الإصلاح والتحديث في بلداننا مواكبة للمتغيرات العالمية المتسارعة من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام، وتعزيز دور مكونات المجتمع المدني كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية في بلورة معالم مجتمع الغد، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع ومواصلة النهوض بالأسرة والعناية بالشباب العربي.

٤-٢ دعم برامج التنمية الشاملة وتكثيف الجهود الرامية إلى الارتقاء بالأنظمة التربوية ونشر المعرفة والتشجيع عليها والقضاء على الأمية، تأمينا لمستقبل أفضل لأجيال أمتنا القادمة.

٥-٢ تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية على أساس تبادل المنافع وترابط المصالح والعمل على مواصلة تأهيل اقتصاديات الدول العربية من خلال تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، بما يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد العربي ويؤهله لإقامة شراكة متضامنة مع مختلف التكتلات الاقتصادية في العالم.

٦-٢ تكريس قيم التضامن والتكافل بين الدول العربية في إطار الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر التي اعتمدتها قمّة تونس، وتوظيف القدرات البشرية في البلدان العربية لدعم جهود التنمية بها والعمل على تأهيل اقتصاديات الدول الأقل نموًا في العالم العربي وتطوير

برامجها التنموية.

٢-٧ الاستعداد الجيّد للمشاركة الفعّالة، حكومات ومجتمعا مدنيا وقطاعا خاصا، في القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستحتضن تونس مرحلتها الثانية في نوفمبر ٢٠٠٥، حتّى تكون هذه القمة محطّة هامّة لمزيد تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصال في البرامج التنموية العربية، ولتأكيد قدرة الدول العربية على مواكبة التطور الذي يشهده هذا القطاع والمساهمة فيه، باعتباره إحدى المقوّمات الأساسية للتنمية.

٢-٨ القيام بالإجراءات الكفيلة بتمكين المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات من الدور المنوط بها في توثيق التعاون بين الدول العربية في هذا القطاع الحيوي.

٢-٩ تعزيز عرى الصداقة بين البلدان العربية ومختلف بلدان العالم وبلورة مفهوم جديد للتعاون والشّراكة المتضامنة معها، انطلاقا من حرصنا على ترسيخ الحوار بين الأديان والثقافات وإبراز رسالة الإسلام الحضارية والإنسانية التي تدعو إلى إشاعة قيم التسامح والتفاهم والتعايش السلمي بين الشعوب والأمم، وتنبذ الكراهية والتمييز.

٢-١٠ التزام الدول العربية بمواصلة الإسهام في إطار الجهود الدولية المبذولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب بكافّة أشكاله والتصدّي لها، وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب والتمييز بين المقاومة المشروعة والإرهاب.

٢-١١ الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بإشراف منظمة الأمم المتحدة بهدف وضع مدوّنة سلوك دولية لمقاومة ظاهرة الإرهاب مع العمل على معالجة أسبابها.

٣- وإننا نتوجّه بجزيل الشكر وفائق التقدير إلى سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية على ما أبداه من حنكة وتبصّر ورحابة صدر في إدارة أعمال قمّتنا، مع الإعراب عن ثقتنا بأنّ مسيرة العمل العربي المشترك في ظل رئاسة سيادته للقمّة ستشهد مزيدا من التطوير، تعزيزا لمكانة الأمّة العربية بين سائر الأمم.

كما نعرب عن بالغ الامتنان للجمهورية التونسية لاستضافتها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية السادسة عشرة وتقديرنا لما وفّرته من رعاية وعناية فائقتين وحرص على توخي الدقة في الإعداد الجيّد لها بالتشاور البنّاء مع الدول العربية كافّة لتأمين أحسن الظروف لتنظيم أشغالها، مع التنويه بالجهود التي بذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية في هذا الصدد.

تونس، في ٢ و٣ ربيع الثاني ١٤٢٥ هجري الموافق ليومي ٢٢ و ٢٣ مايو / آيار ٢٠٠٤

ملحق رقم (٥)

نص وثيقة شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا
وثيقة عن قمة الثمانى فى الولايات المتحدة ١١/٦/٢٠٠٤

١- نحن زعماء مجموعة الثمانى ندرك ان السلام والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والرخاء والاستقرار فى بلدان الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، ان كل ذلك يمثل تحدياً يهمنا والمجتمع الدولى ككل. لذا نعلن دعمنا لاصلاح ديموقراطى واجتماعى واقتصادى ينبثق من المنطقة.

٢- تملك شعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا تراثاً وثقافة غنية بالانجازات فى مجال الحكم والتجارة والعلوم والفنون، وغيرها. لقد قدموا مساهمات كثيرة للحضارة الإنسانية ما زالت قائمة. ونرحب بالبيانات الأخيرة فى شأن الحاجة إلى الاصلاح التى صدرت عن زعماء فى المنطقة، خصوصاً البيان الاخير الصادر عن قمة الجامعة العربية فى تونس، والذى عبر فيه الزعماء العرب عن تصميمهم على إقامة أساس راسخ للديموقراطية. وعلى نحو مماثل، نرحب باعلانات الإصلاح الصادرة عن ممثلى الأعمال والمجتمع المدنى، بما فى ذلك بيانات الاسكندرية والبحر الميت وصنعاء والعقبة. وكزعماء للديموقراطيات الصناعية الكبرى فى العالم، ندرك مسؤوليتنا الخاصة فى تأييد الحرية والإصلاح، ونتعهد مواصلة الجهود من أجل هذه المهمة الكبيرة.

٣- لذا فاننا نلتزم «شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك» مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. وستستند هذه الشراكة الى تعاون صادق مع حكومات المنطق، بالاضافة إلى ممثلى الأعمال والمجتمع المدنى لتعزيز الحرية والديموقراطية والازدهار للجميع.

٤- ان القيم المجسّدة فى الشراكة التى نقترحها قيم عالمية. فالكرامة الإنسانية والحرية والديموقراطية وحكم القانون والفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية هى تطلعات عالمية، وهى تنعكس فى مواثيق دولية ذات صلة، مثل الاعلان العالمى لحقوق الانسان.

٥- وباطلاق هذه الشراكة، نتمسك بالمبادىء الآتية:

أ - ان تعزيز التزام المجتمع الدولى بالسلام والاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط الكبير وشمال أفريقيا شىء أساسى.

ب - أن تسوية النزاعات المستمرة منذ وقت طويل، والمريرة فى الغالب، خصوصاً النزاع

الاسرائيلي – الفلسطيني، عنصر مهم للتقدم في المنطقة.

ت – في الوقت ذاته، يجب ألاّ تكون النزاعات الإقليمية عقبة بوجه الاصلاحات. وبالفعل، يمكن للإصلاحات أن تحقق تقدماً مهماً في اتجاه حلها.

ث – إن استعادة السلام والاستقرار في العراق عامل حاسم لرفاه ملايين العراقيين وأمن المنطقة.

ج – يتوقف نجاح الاصلاح على البلدان في المنطقة، والتغيير لا ينبغي ولا يمكن فرضه من الخارج.

ح – كل بلد يمتاز بفرادته وينبغي احترام التنوع فيه. ومشاركتنا يجب ان تستجيب الظروف المحلية وتستند على ملكية محلية. وسيتوصل كل مجتمع الى استنتاجاته الخاصة به بشأن وتيرة التغيير ومداه. ومع ذلك، فإن التمايز، على رغم أهميته، يجب الاّ يستغل لمنع الاصلاح.

خ – دعمنا للاصلاح سيشمل حكومات، وقادة أعمال، ومجتمعات مدنية من المنطقة كشركاء كاملين في جهدنا المشترك.

د – ان دعم الاصلاح في المنطقة، لمنفعة كل مواطنيها، هو جهد بعيد المدى ويقتضي من مجموعة الثماني والمنطقة التزاماً على مدى جيل.

٦– سيمضي دعمنا للاصلاح في المنطقة يداً بيد، مع دعمنا لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي – الإسرائيلي، بالاستناد الى قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨. ونؤيد بشكل كامل بيان اللجنة الرباعية في ٤ ايار (مايو) ٢٠٠٤ ونشاركها رؤيتها لدولتين، إسرائيل وفلسطين قابلة للبقاء وديموقراطية ذات سيادة واراض متصلة، تعيشان جنباً الى جنب في سلام وأمان. وندعم عمل البعثة الدولية للاصلاح الفلسطيني ولجنة التنسيق المؤقتة. ونحض كل الدول على النظر في إمكان تقديم المساعدة لعملهما. ونرحب بانشاء صندوق الائتمان التابع للبنك الدولي، ونحض المانحين على المساهمة في هذه المبادرة المهمة. ونضم أصواتنا إلى نداء «الرباعية»، من أجل أن يتخذ كلا الطرفين خطوات للايفاء بالتزاماته بموجب خريطة الطريق، وفقاً لقرار مجلس الأمن «١٥١٥» والبيانات السابقة لـ«الرباعية»، وان يلبيا التعهدات التي قطعاها في قمتي البحر الأحمر في العقبة وشرم الشيخ. ونؤكد مجدداً أن تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي – الإسرائيلي، بما في ذلك ما يتعلق بسورية ولبنان، يجب أن تلتزم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٢٥ الذي يدعو إلى احترام كامل لوحدة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً.

٧– نقف جميعاً متحدين بتأييدنا للعراقيين والحكومة العراقية المؤقتة ذات السيادة الكاملة، وهم يسعون إلى إعادة بناء دولتهم. إن العراق يحتاج إلى الدعم القوي من المجتمع الدولي كي يحقق قدرته في أن يكون بلداً حراً ديموقراطياً ومزدهراً، يعيش بسلام مع نفسه وجيرانه ومع

العالم الأوسع. ونرحب بالموافقة الجماعية لمجلس الامن على القرار ١٥٤٦ فى شأن العراق، ونشاطر تأييد المشاركة المستمرة والموسعة للامم المتحدة فى العراق بعد نقل السيادة، وفقاً لما تسمح به الظروف. ونتعهد تقديم الدعم والمساعدة للعملية الانتخابية التى تفضى إلى انتخابات عامة للجمعية الوطنية الانتقالية فى موعد اقصاه ٣١ كانون الثانى (يناير) ٢٠٠٥. ونرغب جميعاً فى أن تنجح القوة المتعددة الجنسية فى العراق، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ فى مهمتها بالمساعدة على استعادة الأمن وادامته، بما فى ذلك حماية وجود الأمم المتحدة، ودعم المساعى الإنسانية وإعادة الإعمار. ونعبر عن التزامنا المشترك. ونحض الآخرين، دعم إعادة انعاش الاقتصاد فى العراق، مع تركيز الانتباه على المشاريع التى تحظى بأولوية وحددتها الحكومة المؤقتة. ونرحب بنجاح مؤتمر التمويل الدولى لإعادة الإعمار الخاص بالمانحين الذى عقد أخيراً فى الدوحة، ونلتزم عقد لقاء قبل المؤتمر المقبل فى طوكيو فى وقت لاحق السنة الجارية لتحديد كيف يمكن لكل واحد منا أن يساهم فى إعادة إعمار العراق. ويكتسب خفض الديون أهمية حاسمة إذا كان الشعب العراقى سيمنح الفرصة لبناء دولة حرة ومزدهرة. وينبغى تقديم الخفض بالارتباط مع برنامج لصندوق النقد الدولى، وأن يكون كافياً لضمان ادامته آخذاً بالاعتبار التحليل الأخير الذيأجراه الصندوق. وسنعمل معاً، داخل نادى باريس. ومع الدائنين غير المنتمين إلى نادى باريس، لتحقيق هذا الهدف فى ٢٠٠٤. وللمساعدة على إعادة بناء الصلات التى تربط العراق بالعالم. سنستكشف سبلاً لاقامة صلات مباشرة مع الشعب العراقى، مع أفراد ومدارس ومدن، فيما يخرج من عقود من الديكتاتورية والحرمان ليدشن الانبعاث السياسى والاجتماعى والاقتصادى لدولته.

٨- ان الشراكة التى نطلقها اليوم تستند الى حصيلة سنين من الدعم لجهود الاصلاح فى المنطقة عبر برامج تعاون ثنائى ومتعدد الأطراف. وتعتبر الشراكة الأوروبية - المتوسطية (عملية برشلونة) ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط ومبادرة الحوار اليابانى - العربى أمثلة على التزامنا القوى دعم التنمية الديموقراطية والاقتصادية. ونحن ملتزمون على نحو مماثل تحقيق تقدم كهذا فى افغانستان والعراق عبر جهود الإعمار المتعددة الاطراف التى نبذلها. وستستند الشراكة التى نقترحها إلى مشاركتنا المتواصلة فى المنطقة.

٩- يتطلب حجم التحديات التى تواجه المنطقة التزاماً متجدداً للاصلاح والتعاون. فلا يمكن إلا بتوحيد جهودنا تحقيق تقدم ديموقراطى. ونرحب وندعم ما تقوم به حكومات ومؤسسات ووكالات متعددة الأطراف أخرى تهدف إلى المساعدة بتنمية المنطقة.

١٠- وسيحتل موقعاً محورياً فى هذه «الشراكة» الجديدة «منبر من أجل المستقبل» الذى سيرسخ جهودنا فى حوار مفتوح ودائم. وسيوفر المنبر إطاراً على المستوى الوزارى، يجمع بين وزراء الخارجية والاقتصاد وغيرهم من الوزراء فى مجموعة الثمانى والمنطقة فى نقاش

متواصل للإصلاح، مع مشاركة قادة الأعمال والمجتمع المدنى فى حوارات موازية. وسيلعب المنبر دور وسيلة للانصات الى حاجات المنطقة، وضمان أن تستجيب الجهود التى نبذلها بشكل جماعى لهذه الهموم.

١١- تركز الجهود التى نلتزم بها اليوم فى «الشراكة» على ثلاثة مجالات:

أ - فى الحيز السياسى، ينطوى التقدم فى اتجاه الديموقراطية وحكم القانون على تثبيت ضمانات فاعلة فى مجالى حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذى يعنى بشكل خاص احترام التنوع والتعددية. وسيفضى ذلك إلى التعاون والتبادل الحر للافكار وتسوية الخلافات بشكل سلمى. كما أن إصلاح الدولة والحكم الصالح والتحديث مكونات ضرورية لبناء الديموقراطية.

ب - فى الحيز الاجتماعى والثقافى، يلعب التعليم للجميع وحرية التعبير والمساواة بين الرجال والنساء، بالاضافة إلى إمكان الوصول إلى تكنولوجيا معلومات عالمية دوراً حاسماً فى التحديث والرخاء. إن وجود قوة عمل أفضل تعليماً عامل أساسى لتأمين مشاركة فاعلة فى عالم معولم. وسنركز جهودنا على خفض الأمية وزيادة فرص التعليم، خصوصاً بالنسبة إلى الفتيات والنساء.

ج - فى الحيز الاقتصادى، يتصدر خلق الوظائف أولويات بلدان كثيرة فى المنطقة. ومن أجل توسيع الفرص وتشجيع الظروف التى يمكن فيها للقطاع الخاص أن يخلق وظائف، سنتعاون مع حكومات وقادة أعمال لتشجيع نمط الأعمال الحرة وتوسيع التجارة والاستثمار وزيادة فرص الحصول على رأسمال ودعم الاصلاحات المالية وتأمين حقوق الملكية وتشجيع الشفافية ومكافحة الفساد. وسيكون تشجيع التجارة بين بلدان المنطقة إحدى أولويات التنمية الاقتصادية للشرق الاوسط الكبير وشمال أفريقيا.

١٢- تشكل الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك حافزاً لعلاقتنا مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. وكتعبير عن التزامنا، نصدر اليوم خطة لدعم الإصلاح أولية تعرض الأنشطة الحالية والمقررة لبعث الحياة فى هذه الشراكة.

ملحق رقم (٦)
أوراق ثقافية

ا. السيد ياسين
الوصاية الأمريكية على الشرق الأوسط الكبير!

أذاعت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا، نص «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذى ستطرحه على مجموعة الدول الصناعية الثمانى. وبدأت مشاورات مع هذه الدول لضمها إلى مشروع «الشراكة». ويفترض أن تتخذ دول المجموعة موقفا موحدا منه خلال قمة الثمانى فى الولايات المتحدة فى شهو يونيو المقبل. وقد قرأت بعناية شديدة نص هذا المشروع (نشرت ترجمته إلى العربية جريدة «الحياة» فى ١٣ فبراير ٢٠٠٤).

وتكونت لدى ملاحظات أساسية، بعد القراءة الأولى الكلية، لرسم ملامح المشروع الأساسية. وأول ملاحظة هو أن المشروع يهدف فى الواقع إلى وضع الدول العربية بالذات تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى، بالمعنى الفعلى لنظام الوصاية De. Facto، وإن لم يكن بالمعنى القانونى De Juri. وهذه الوصاية تتمثل فى التخطيط الدقيق لمعالم التغيير الذى تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه فى بنية المجتمعات العربية، فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.

ولا تقتصر المسألة على التخطيط فقط، ولكنها تتعدى ذلك إلى الإشراف الدقيق على التنفيذ فى كل الميادين التى أشرنا إليها. وتتجاوز المسألة التخطيط والإشراف لأنها- أبعد من ذلك- تحرص على أن يتم ذلك من خلال الإدارة الأمريكية والأوروبية مباشرة، وعن طريق التمويل المباشر من الدول الثمانى.

ويؤكد هذه الحقائق أن المشروع الأمريكى، وهو بصدد الحديث عن مبادرة تطوير تدريس إدارة الأعمال، يقرر أنه ينبغى على الدول الثمانى «السعى إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال فى عموم المنطقة، بإقامة الشراكات بين مدارس الأعمال فى دول مجموعة الثمانى والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المخصصة) فى المنطقة» وهى يعنى إقامة معاهد مشتركة بين الدول الثمانى ودول المنطقة. وهو حين يريد أن يضرب مثلا لهذه المعاهد يقرر بكل بساطة النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون «معهد البحرين للمصارف والمال وهو مؤسسة بمدير أمريكى ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية»!

الحيلة البارعة!

والملاحظة الثانية أن بنية التقرير الأساسية تقوم على أساس الأحكام والتقييمات التى وردت

* نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٠٤.

فى تقريرى التنمية الإنسانية العربية . لعامى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ . ومن المعروف أن التقرير الأول والذى أحدث دويا إعلاميا صاخبا، وأصبح مرجعا لإدارة الرئيس بوش فى مشروع الشراكة الأمريكية – العربية الذى سبق لباول وزير الخارجية الأمريكية أن أعلنه، وخصص له ٩٠ مليون دولارا، كان موضوعه «خلق الفرص للأجيال القادمة». أما التقرير الثانى الذى صدر عام ٢٠٠٣ فقد كان موضوعه «نحو إقامة مجتمع المعرفة».

ويمثل اعتماد المشروع الأمريكى للشرق الأوسط الكبير بشكل أساسى على تقريرى التنمية الإنسانية العربية حيلة بارعة فى الواقع! ذلك أن الخبراء الذين صاغوا المشروع أرادوا أن يوجهوا رسالة محددة للنخب والجماهير العربية مبناها أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفعل سوى التصديق على كل الانتقادات العنيفة التى وجهها التقريران لمسيرة التنمية العربية، وتبنى صياغة المشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية كما حددها التقريران، ومحاولة الإسهام الأمريكى الأوروبى فى حلها ، من خلال تمويل سخى يشمل كل الجوانب، وتحت إشراف دقيق من جانب سلطة الوصاية الدولية الجديدة على الشرق الأوسط الكبير!

والمنطق الذى استند إليه المشروع هو أن هذه التقارير، التى وإن كتبت فى إطار البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، إلا أن من قاموا بصياغتها هم بالكامل خبراء عرب، ولم يشاركهم فى هذه المهمة أى خبير أجنبى. ومن ثم يمكن الزعم أن هذه رؤى عربية خالصة، تنطلق من باب النقد الذاتى الذى يهدف إلى الإصلاح الشامل للنظام السياسى العربى، والتطوير متعدد الأوجه للمجتمع العربى، ومن ثم فلا تثريب على الولايات المتحدة الأمريكية إن هى تبنت هذه الرؤى، والتمست حلولا متعددة للمشكلات التى أوردها التقريران ، واستخدمت كل وسائل الضغط على النظم السياسية العربية المعنية لكى تنفذ كل توصية من التوصيات التى تضمنها مشروع الشرق الأوسط الكبير!

ومما يؤكد ملاحظاتنا السابقة أن نص المشروع الأمريكى يبدأ مباشرة بهذه العبارات الدالة «يمثل» الشرق الأوسط الكبير تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولى. وساهمت «النواقص» الثلاثة التى حددها الكتاب العربى لتقريرى الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: «الحرية»، و«المعرفة»، و«تمكين النساء» فى خلق الظروف التى تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ ٨».

وهكذا قرن من صاغوا التقرير بين «النواقص» التى ركزت عليها تقارير التنمية الإنسانية العربية، وبين كونها بذاتها تمثل تهديدا للمصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانى!

ويصح التساؤل هنا ما العلاقة بين بعض المظاهر السلبية فى المجتمعات العربية وبين تهديد المصالح الوطنية للدول الثماينة العظام؟

غير أن المشروع يجيب فورا على هذا التساؤل المشروع، مقررا «وطالما تزايد عدد الأفراد

المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة»!

وهكذا أرجع المشروع الظواهر السياسية والثقافية والاجتماعية العربية، والتي أدانها كل الباحثين والمفكرين العرب وأبرزها الفكر المتطرف والإرهاب ، إلى محض أسباب داخلية تتعلق بالافتقار إلى الديمقراطية ونقص معدلات العدالة الاجتماعية، وضيق آفاق فرص الحياة أمام أجيال الشباب.

هذا الوضع غير العلمي للمشكلة يتجاهل تماما تأثير العوامل الخارجية في إشعال وقود الفكر المتطرف في الوطن العربي ، وهو الذي إدى إلى تصاعد موجات الإرهاب ضد النظم العربية ذاتها قبل أن ينقل نشاطاته التخريبية والمدمرة إلى دول أوروبية، وأهم من ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث ١١ سبتمبر.

ماهي هذه العوامل الخارجية؟

هل يمكن لأي باحث أمريكي أو أوروبي منصف أن ينكر أن الدعم الأمريكي الفاضح لمخططات الدولة الإسرائيلية العنصرية في مجال الإبادة المنهجية للشعب الفلسطيني، وتحطيم البنية التحية للاقتصاد والمجتمع هو أحد الأسباب المباشرة لنمو وصعود التيارات المتطرفة، وخصوصا في السنوات الأخيرة؟ وهل يمكن إنكار أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها عديد من الدول الأوروبية تمارس سياسة ازدواجية المعايير في مجال تطبيق حقوق الإنسان؟

التهافت المنهجي لتقرير التنمية العربية

غير أنه أخطر من كل هذه الملاحظات السابقة، أن واضعو مشروع «الشرق الأوسط الكبير» تجاهلوا عن عمد التهافت المنهجي، والأخطاء النظرية الفادحة، والمبالغات النقدية الصارخة التي اتسم بها تقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وقد قمت بلفت النظر مباشرة لهذه الأخطاء في الاجتماعات التي عقدتها هيئة تحرير التقريرين باعتباري كنت عضوا في اللجنة الاستشارية لهما.

وكانت أبرز الانتقادات التي وجهتها- ولم يؤخذ بها للأسف الشديد في إعادة صياغة نص التقرير النهائي- أن الاعتماد على الوضع النسبي للعالم العربي في تقارير المقارنات الدولية بين الدول، بالنسبة لعديد من المؤشرات لمعدلات الدخل القومي، أو الإسهام العلمي، أو المشاركة السياسية، أو وضع المرأة، والتأكيد على الوضع المتدني له بالنسبة لباقي الدول، إنما يمثل في الواقع تبنيا لمنهج لا تاريخي في الدراسة المقارنة. وذلك لسبب بسيط هو أن الوطن العربي في مجموعه خضع لاستعمار الدول الأوروبية، ولاحتلال الأجنبي المباشر ما يزيد عن خمسين عاما، متصلة قبل أن يحصل على استقلاله في الخمسينات مما أدى إلى تجميد تطور المجتمع العربي. بل إن بلدا مثل الجزائر خضعت للاستعمار الاستيطاني الفرنسي لمدة مائة

وثمانين عاما، فكيف تجوز المقارنة- على سبيل المثال- بين الجزائر وفرنسا فى مجال الحريات السياسية، وكيف تجوز المقارنة بين مصر واليابان فى مجال التطورات التكنولوجية، وكيف تجوز المقارنة بين وضع المرأة فى ليبيا أو السعودية بإنجلترا أو هولندا؟

هذا منهج خاطئ علميا، وإن كان عديد من الباحثين العرب قد أدمنوا - إمعانا منهم فى نقد الأوضاع السلبية فى المجتمع العربى- إلى استخدام هذه المقارنات الدولية لإثبات تدنى الوضع العربى.

وأليس مما يشين تقريرى التنمية الإنسانية العربية حقا أن يعتمدا على بيانات غير موضوعية ومضللة لتقرير «مؤسسة فريدوم هاوس» فى مجال تقييم وضع الحريات السياسية فى الوطن العربى؟

إن هذه المؤسسة الأمريكية التى تحترف التزوير، فى مجال المقارنات الدولية، هى التى قررت فى تقريرها لعام ٢٠٠٣- كما ينص على ذلك المشروع الأمريكى للشرق الأوسط الكبير- على «إن إسرائيل هى البلد الوحيد فى الشرق الأوسط الذى صنف بأنه «حر».

فهل صحيح حقا أن الدولة الإسرائيلية العنصرية التى تمارس كل يوم إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطينى هى «البلد الحر» الوحيد فى المنطقة؟

ويبالغ تقرير التنمية البشرية العربية فى اعتماده المعيب على المقارنات الدولية غير الموضوعية حين يقرر «أن البلدان العربية حصلت على أدنى درجة فى الحرية فى أواخر التسعينات»!

ما هذا التجاهل لأبسط القواعد العلمية فى مجال الدراسات المقارنة، والذى أدى فى الواقع إلى أن يعتمد المشروع الأمريكى عن الشرق الأوسط الكبير على هذه النتائج المزيفة؟

إن ماسبق مجرد مقدمة لتحليلنا النقدى لمشروع الوصاية الأمريكية على الوطن العربى فى حقبة تاريخية يطلق عليها عصر حقوق الإنسان!

ملحق رقم (٧)
أوراق ثقافية

أ. السيد ياسين
ما هى مشروعية التدخل الأمريكى ؟

لم تكن الملاحظات النقدية التى أبديناها فى المقال الماضى حول «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، الذى صاغته إدارة الرئيس بوش لتقديمه إلى مؤتمر الدول الثمانى للحصول على دعمها له، سوى مقدمة لتحليلنا الشامل لهذا المشروع الخطير، الذى تريد من ورائه الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزوها للعراق واحتلاله، أن تهمين على مستقبل تطور الدول العربية.

ولعل السؤال المبدئى الذى ينبغى طرحه هو ما هى مشروعية التدخل الأمريكى فى الوطن العربى، والذى يهدف إلى إدخال تغييرات جذرية فى طبيعة النظم السياسية السائدة وفى اقتصادها ومجتمعاتها، بل وحتى فى بنيتها المعرفية وأنساقها الثقافية ؟

لو حاولنا أن نجيب من خلال نظرية وممارسات الشرعية الدولية التى تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولى المعتبرة، لقلنا بكل قطع أن المشروع الأمريكى لتغيير الأوضاع فى الشرق الأوسط الكبير لا شرعية له.

غير أن هذه الإجابة يمكن اعتبارها فى الواقع تقليدية، تستند إلى منطق الحق وتتجاهل منطق القوة الذى كثيرا ما استندت إليه الدول العظمى عبر التاريخ لفرض الأمر الواقع على الشعوب، وترسيخ هيمنتها على الدول. فما بالنا اليوم والإمبراطورية الأمريكية قد انفردت بالساحة العالمية، وخصوصا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وأعلنت نيتها على تقنين الهيمنة على العالم مستندة فى ذلك إلى محض قوتها العسكرية الفائقة التى لامثيل لها، وعلى قدرتها الاقتصادية غير المحدودة، وعلى مبادراتها التكنولوجية المتفوقة؟

تاريخ التدخل الأمريكى غير المشروع

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية لها تاريخ طويل فى التدخل غير المشروع، بل إننا لا نغالى لو قلنا أنها ومنذ نشأتها التى أدت إلى اكتساح الهنود الحمر، ومن خلال مذهبها الشهير فى «اختراق الحدود» وتوسيع نطاقها الإقليمى، إلى محاولاتها الدائبة للسيطرة على مجمل شئون أمريكا الشمالية، إلى تدخلاتها فى أوروبا وآسيا وأفريقيا، عبارة عن تجسيد حى لنظريتها فى حقها فى تغيير مصائر الأمم.

وقد سجل هذا التاريخ التدخلى الأمريكى الروائى والناقد الأمريكى الشهير جور فيدال فى كتابه الذى ألفه بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وكان عنوانه: «حرب دائمة من أجل سلام دائم»، والذى

* نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٤.



رفضت إدارة الرئيس بوش نشره فى الولايات المتحدة الأمريكية. ويتضمن هذا «الكتاب- الوثيقة» جدولا شغل عشرين صفحة كاملة من الكتاب يتضمن بالأرقام كل التدخلات الأمريكية غير المشروعة فى مختلف قارات العام منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن.

ويمكن القول أن الموجة المعاصرة من التدخل الأمريكى فى شئون العالم بدأت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية الصراع الدامى بين الحلفاء، الذين حاربوا معنا ضد دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) وانتصروا عليها. فقد بدأ الصراع فورا بين الاتحاد السوفيتى من جانب، والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، ممثلة ما أطلق عليه «العالم الحر»، أى العالم الرأسمالى الديمقراطى. وصاغ مفكر أمريكى استراتيجى شهير هو جورج كينان، مذهب الاحتواء Containment الشهير والذى يقوم على محاصرة الاتحاد السوفيتى عسكريا واقتصاديا وثقافيا لمنع تمدده فى العالم، ووقف «سرطان» الشيوعية من أن ينفذ إلى كل البلاد.

والواقع أن المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين لم يخفوا طبيعة التدخل الأمريكى ولا اتجاهاته ولا أهدافه النهائية، ومن هنا أطلقوا عليه التعبير الدقيق الذى يعكس جوهره.

نظرية التدخل الأمريكى

ولو رجعنا لأحد المراجع العميقة فى الموضوع للدكتور نورثروب أستاذ الفلسفة والقانون فى كلية القانون بجامعة ييل، لوجدناه يضع له العنوان الدال التالى: «ترويض الأمم: دراسة فى الأسس الثقافية للسياسة الدولية» والذى نشرته دار ماكيملان عام ١٩٥٤. وهذا الكتاب من أعمق ما قرأت فى التحليل الثقافى للعلاقات الدولية، والذى يتضمن أيضا نقدا جسورا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى آسيا وأفريقيا فى فرض هيمنتها، ولجوئها إلى سلاح المساعدات الاقتصادية لإخضاع الدول النامية.

وكلمة «الترويض» فى العنوان لها أكثر من دلالة، ذلك أن الكلمة فى معناها الأصلى تنصرف إلى ترويض الوحوش ونزع سلوكها العدوانى وإخضاعها حتى تصبح ألعوبة فى يد المروض. أما فى العلاقات الدولية فترويض الأمم يعنى ببساطة أن «المروض» وهو هنا «الدولة العظمى القادرة» سيتجه إلى الشعوب الهمجية أو البربرية لو استخدمنا لغة الأنثربولوجيا الاستعمارية فى القرن التاسع عشر، أو الدولة «المارقة» Rouge Countries بلغة الخطاب الأمريكى الرسمى اليوم، لكى يفرض عليها الالتزام بالنظام وفق القيم التى يؤمن بها، وكأنها قيم عالمية وليست قيما إمبريالية!

وإذا كان نورثرب قد استخدم مصطلح «ترويض الأمم» وهو إلى حد ما استخدام دبلوماسى يخفى حقيقة التدخل الأمريكى المفروض بالقوة، فإن مؤلفين أمريكيين هما دارو ميللو وستان جوثرى، لم يتورعا عن استخدام المصطلح الحقيقى لوصف التدخل الأمريكى المفروض فى كتاب مهم صدر حديثا عنوانه «تأديب الأمم Discipling nations! وله عنوان فرعى

:«قوة الحقيقة فى تغيير الثقافات»! ومما يلفت النظر بشدة أن الإدارة الأمريكية الحالية، برئاسة الرئيس جورج بوش، تتحاشى بذكاء استخدام مصطلحات «الترويض» أو «التأديب» لوصف التدخل الأمريكى المفروض ، وهى لذلك لجأت إلى مصطلح ذائع فى علم السياسة وهو «بناء الأمة» Nation Building. ولذلك لم يكن غريبا أن تتصدى مؤسسة «راند» للأبحاث وهو تمثل قلب العقل الاستراتيجى الأمريكى، لشرح سياسات التدخل الأمريكى المفروض فى تقرير شامل عنوانه «دور الولايات المتحدة الأمريكية فى بناء الأمم من ألمانيا حتى العراق»، وهو التقرير الذى صدر عام ٢٠٠٣ . والأهمية القصوى لهذا التقرير أنه يرتد تاريخيا إلى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ليشرح السياسات الأمريكية التى طبقت فى كل من ألمانيا واليابان، للتغيير الجوهرى فى أنساق القيم فى هذين البلدين، والقضاء على النزعات العدوانية الكامنة فى نمط التنشئة الاجتماعية والسياسية الألمانية واليابانية، من خلال تغيير طبيعة النظام السياسى وتوجهات النظام التعليمى.

ولأن تقرير «راند» أضفى باستخدام مصطلح «بناء الأمة» على التدخل الأمريكى المفروض على البلاد الأجنبية نوعا من الشرعية الشكلية - على الأقل- فهو لم يتردد فى سرد كل حالات التدخل الأمريكى المفروض فى الصومال وهايتى والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان. وهو فى نهاية هذا العرض يخصص الفصل التاسع فيه للدروس والعبر التى استخلصتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة من هذه التدخلات فى الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، قبل أن يخصص الفصل العاشر والأخير للحديث عن الخطة الأمريكية لتغير معالم وأنساق المجتمع العراقى بعد احتلاله عسكريا. وأيا ما كان الأمر فقد صدرت فى السنوات الأخيرة مراجع موثقة توثيقا دقيقا عن التدخل الأمريكى المفروض المخطط فى تغيير القيم والاتجاهات الثقافية السائدة فى عديد من بلاد العالم.

وقد بدأ تنفيذ هذا المخطط الثقافى الأمريكى فى يونيو عام ١٩٥٠ بعد استعداد وطيس الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اجتمع مائة مثقف وكاتب أوروبى وأمريكى فى برلين، وأعلنوا تأسيس «مؤتمر الحرية الثقافية» لمواجهة العدوان السوفيتى على القيم الديمقراطية كما زعموا. وسرعان ما أصبح لهذا المؤتمر فروع فى كل أنحاء العالم تقريبا، وأصبح يصدر مجلات وصحفا وكتبا يؤلفها كتاب مشاهير، وبعضهم كان- على سبيل القطع- حسن النية ولم يعرفوا أبدا أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت هى التى تمول نشر هذه الكتب والمجلات. وقد أرخ «لمؤتمر الحرية الثقافية» بيتر كولمان» فى كتاب توثيقى وتحليلى هام نشره عام ١٩٨٩ بعنوان «المؤامرة الليبرالية : مؤتمر الحرية الثقافية والمعركة فى سبيل السيطرة على العقل فى أوروبا بعد الحرب» وقد نشرت الكتاب دار نشر «ذا فرى برس» فى نيويورك.

وترد الأهمية الاستثنائية لهذا الكتاب فى أن مؤلفه- كما يقرر فى مقدمته - كان موظفا بارزا وعضوا فى المؤتمر فرع استراليا. وكان هو محرر المجلة التى يصدرها المؤتمر بعنوان كوادرانت quadrant، ويقرر أنه بعد أن شك فى أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هى التى تمول المؤتمر، قرر القيام ببحث شامل فى الموضوع، غير أن بحثه فى الأرشيف الأمريكى قوبل برفض ، مع أنه استخدم قانون حرية المعلومات الأمريكى للوصول إلى الوثائق.

ومع ذلك أنفق هذا الباحث الدؤوب عشر سنوات كاملة ليكتب القصة الكاملة لنشأة «مؤتمر الحرية الثقافية» وتطوراته. ويتضمن الكتاب ملاحق ثمنية فى ذاتها. المحور الأول فيه نص ما نفستر إنشاء المؤتمر الصادر فى برلين عام ١٩٥٠، والثانى يتضمن مختارات من أهم المؤتمرات التى عقدها «مؤتمر الحرية الثقافية» فى مختلف القارات من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٦، والملحق الثالث يتضمن الهيئات والمؤسسات الهامة التى تبنت فى كل دولة الندوات التى عقدها المؤتمر، والملحق الرابع ولعله أهم الملاحق جميعا يتضمن عناوين الكتب التى أصدرها المؤتمر فى كل قارة من قارات العالم بما فى ذلك ما صدر فى الشرق الأوسط وخاصة فى مصر ولبنان وتونس، والملحق الخامس عن مصروفات المؤتمر العام ١٩٦٦.

ويمكن لكتاب بيتر كولمان أن يوضع جنبا إلى جنب مع كتاب «الحرب الباردة الثقافية» الذى ألفته باحثة إنجليزية وترجمه إلى اللغة العربية المشروع القومى للترجمة الذى صدر فى القاهرة عن المجلس الأعلى للثقافة.

ويمكننا القول فى النهاية أننا لم نخطط لهذا المقال ليكون مقالا توثيقيا يرصد بدقة تاريخ وتطورات التدخل الأمريكى المفروض فى دول العالم من عام ١٩٥٠ حتى الآن، لأننا بدأنا بسؤال عن مشروعية التدخل. وإذا كنا قد أجبنا منذ البداية أن هذا التدخل غير مشروع من وجهة نظر ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى، غير أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية عبر أكثر من نصف قرن ممارسة هذه التدخلات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولانريد - حتى لا نبتعد كثيرا عن المناقشة النقدية للمشروع الأمريكى عن الشرق الأوسط الكبير- تعقب منطق وصور وأنماط التدخل الأمريكى فى كل حالات من الحالات التى سبق أن أشرنا إليها. ولذلك قد يكون من الأنسب بعد أن قدمنا أولا عددا من الملاحظات النقدية العامة، ثم بعد أن أثرنا ثانيا سؤال المشروعية ، أن ننتقل من بعد تحليل مضمون المشروع الأمريكى ذاته ، لنعرف كيف خططت الإدارة الأمريكية لتغيير بنية البلاد العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا ووفقا لأى قيم، وتطبيقا لأى نظريات ، وحسب أى اتجاهات؟

هذه دراسة تستحق أن نتابعها فى المستقبل القريب.

ملحق رقم (٨)
أوراق ثقافية

أ. السيد ياسين
تشريح المشروع الأمريكى

مصطلح «الشرق الأوسط الكبير» هو اخر العنقود من مواليد الفكر الامبريالى الأمريكى! وهو يضم بالإضافة إلى كل الدول العربية باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

ولو أردنا تأصيل الاستخدام السياسى لمصطلح الشرق الأوسط لقلنا أنه كانت هناك منذ زمن نزعة غربية وأمريكية لاستخدام مصطلح الشرق الأوسط، بغرض القضاء على استقلالية العالم العربى وإدماجه فى إطار أوسع يضم إسرائيل خصوصا، بالإضافة إلى تركيا وغيرها من البلاد المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مثل إيران فى عهد الشاه وقبل اندلاع الثورة الخومونية.

ولعل أول سؤال يثيره المشروع الأمريكى هو : هل يمكن اعتبار الشرق الأوسط الكبير كتلة واحدة تصدر بشأنها أحكام عامة، وتصاغ على أساسها سياسات تنموية واحدة، بغض النظر عن التباين الضخم فى التواريخ الاجتماعية الفريدة لكل قطر، والتى تتضمن بالضرورة تنوعات لا حدود لها فى النظم السياسية، والتشكيلات الطبقية، وأنساق القيم، ونوعية النخب السياسية الحاكمة، وأنماط تحالفاتها مع دول العالم؟ وإذا كان هذا التساؤل ينطبق على كل ما يطلق عيه الشرق الأوسط الكبير، فإنه ينطبق بشكل أوضح على العالم العربى، الذى تتعدد فيه التواريخ الاجتماعية، وتتنوع الأنظمة السياسية ، وتختلف فيه درجات التطور الحضارى ، كما تتفاوت فيه البنى الاقتصادية، وتتعارض فيه فى بعض الأحيان أنساق القيم الاجتماعية السائدة.

وإذا كنا لاننكر أن هناك قواسم مشتركة بين كل البلاد العربية بتأثير وحدة اللغة والدين والتراث، إلا أن هذا لا ينفى أن هناك اختلافات واضحة بين عديد من البلاد العربية. لذلك يعد من باب الخطأ العلمى الفادح تعميم الحديث عن الوطن العربى كما فعلت تقارير التنمية الإنسانية العربية، وكما فعل وفقا لها المشروع الأمريكى للشرق الأوسط الكبير.

وكان أجدر بمن يتعرضون للعالم العربى أن يقوموا أولا بعمل عملية تنميط Typology للبلاد العربية وتصنيفها إلى فئات متجانسة، حتى لاتكون التعميمات مرسلة وتطلق على عواهنها.

ولعل مما يلفت النظر فى المقام الأول أن هناك فئة من البلاد العربية سبق لها فى إطار

* نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٤ مارس ٢٠٠٤.

تطورها السياسى الحديث، أن مرت بتجارب ليبرالية وديمقراطية، وشهدت نظما سياسية قامت على أساس التعددية الحزبية، ومورست فيها انتخابات دورية وفق دساتير حددت العلاقات بين سلطات الدولة الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. من هذه الدول مصر والعراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب. وهناك دول عربية أخرى شهدت تجارب ديمقراطية محدودة مثل الكويت والبحرين. غير أن هناك دولا عربية لم تمر إطلاقا بأى تجربة ديمقراطية ومثالها البارز السعودية وعمان والإمارات، التى توحدت من بعد دولة الإمارات العربية المتحدة.

إذا كان هذا هوالتاريخ الحقيقى فكيف يمكن التعميم على كل البلاد العربية فيما أطلقت عليه تقارير التنمية الإنسانية العربية النواقص الثلاث الحرية والمعرفة وتمكين النساء، وإجراءات مقارنات عامة بين هذه البلاد العربية حول هذه المشكلات الثلاث؟ وهى المشكلات التى سعد بها للغاية واضعوا المشروع الأمريكى فصدروا بعا وثيقتهم الركيكة ، متجاهلين العيوب المنهجية فى أسلوب المقارنة التعميمى الذى يتجاهل البعد التاريخى.

ومن هنا يمكن القول أنه - إذا أردنا أن نكون موضوعين - فلابد أن تجرى المقارنة بين الفئات المتشابهة من الدول العربية، بدلا من جمعها كلها فى سلة واحدة واستخلاص تعميمات عامة لا دلالة لها.

نظرية النواقص الثلاثة!

الحرية والمعرفة وتمكين النساء هى النواقص الثلاثة البارزة فى مسيرة التنمية العربية لدى تقارير التنمية الإنسانية العربية، والمشروع الأمريكى للشرق الأوسط الكبير، فى نفس الوقت.

ولننظر لموضوع «الحرية» أولا. حين يأتى التقرير الصادر عام ٢٠٠١ ويقيس بطريقته معدلات الحرية فى العالم العربى، وفقا لمؤشرات قد لا تكون موضوعية أو دقيقة ، كيف يمكن تجاهل التاريخ السياسى لبلاد عربية محورية مثل مصر وسوريا والعراق، والتى طبقت فى الخمسينيات والستينيات الاشتراكية- أيا كانت الاختلافات حول تعريفها- كإيديولوجية سياسية مارست موضوع الحرية بطريقة متميزة. وهذا التميز قام على أساس إعلاء قيمة العدالة الاجتماعية على قيمة الحريات السياسية. ونعرف جميعا الممارسة السياسية فى مصر الناصرية، والتى انطلقت على أساس ضرورة إعادة حرث تربة المجتمع المصرى من خلال قوانين الإصلاح الزراعى وحركة التأميمات، ووضع حدود عليا للدخول سعيا وراء تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية، وهو مطلب شعبى ناضلت جموع الشعب المصرى من أجله قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ويشهد على ذلك تاريخ مصر الحديث والمعاصر. وفى هذا السياق تم تقييد الحريات السياسية على أساس أنها ليست لها الأسبقية فى هذه المرحلة. حين نأتى عام ٢٠٠١ ونقيس الحرية فى تجاهل تام لهذا التاريخ السياسى، فإن ذلك يعد فى الواقع منهجا معيبا . وإذا أضفنا إلى ذلك جمع مصر مع السعودية وعمان وغيرها من البلاد العربية فى إطار مقياس

واحد للحرية، فإن فى ذلك خلط شديد للأمور.

ولاتعنى ملاحظتنا هذه إنكار أن هناك سلبيات راهنة فى الممارسة الديمقراطية العربية، أو أن هناك طلبا ملحا على توسيع إطار المشاركة السياسية، ولكن الحديث المعمم عن «النواقص» بغير تخصيص يهدر التطورات الإيجابية فى مجال إحياء التعددية السياسية فى عديد من البلاد العربية، وكذلك تنشيط مؤسسات المجتمع المدنى، وتنوع أنماطها وخصوصا تلك التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان.

أما عن الخلط الشديد فى معالجة تقرير التنمية الإنسانية العربية فى مجال المعرفة بين الثقافة والفكر والمعلومات والمعرفة فحدث ولا حرج!

وفى مجال المعرفة إذا كان يمكن حقا التركيز على التعليم وتطويره، باعتباره إحدى الطرق الرئيسية لترسيخ المعرفة، إلا أنه كان يجدر بتقرير التنمية الإنسانية العربية، بدلا من التركيز فقط على الإحصاءات الخاصة بالتعليم فى البلاد العربية مما يكشف عن تدنى الموقف التعليمى، أن يتبنى منهجا آخر يرصد مدى فاعلية اكتساب المعرفة فى الوطن العربى فى بعض المجالات الهامة، كالهندسة الوراثية وإدخال علوم الكمبيوتر دراسة وتطبيقا فى الجامعات العربية.

منهج دراسة الحالة فى بحث عملية اكتساب المعرفة فى الوطن العربى بسلبياتها وإيجابياتها كان من شأنه أن يعطى صورة أكثر موضوعية لمسيرة التنمية العربية فى هذا المجال. ولو حدث هذا لاعتدلت الصورة، واكتشفنا أن بعض البلاد العربية، وعلى رأسها مصر، قد استطاعت بجهود باحثيها وعلمائها أن تخترق مجال الهندسة الوراثية، وأن تعد أجيالا من الباحثين المدربين فى هذا المجال، وأن تنشئ مراكز بحثية متميزة. وكذلك الحال فى مجال إدخال علوم الكومبيوتر فى الجامعات المصرية والتونسية، وتدريب الكوادر فى مجال الاتصالات والبرمجة وغيرها.

منهج دراسة الحالة - بالإضافة إلى المؤشرات الإحصائية- كان من شأنه ألا يجعل صورة التنمية العربية بالغة القتامة، وإنما يقدم تحليلا موضوعيا لجوانب الضعف وجوانب القوة.

ويبدو «النقص» الثالث من ثلاثية النواقص، وهو انخفاض معدلات «تمكين النساء»، أكثر تعقيدا. لأن هذا الموضوع بالذات لا يجدى فيه - كما يظن واضعو المشروع الأمريكى- رفعه كشعار مبناه ضرورة تمكين النساء فيتم هذا بين يوم وليلة! لأن الموضوع يتعلق بالتاريخ الاجتماعى لكل بلد عربية وبالقيم الثقافية السائدة، وبالتباين الشديد فى المواقف السياسية إزاء هذا الموضوع.

ويكفى فى هذا الصدد أن نتذكر أن أمير الكويت إتجه إلى ضرورة منح المرأة الكويتية حق التصويت والانتخاب، غير أن مجلس الأمة الكويتى رفض المشروع، بل إن أصحاب الاتجاه

الإسلامي استصدروا قرارا من المجلس بالفصل بين الطالبات والطلبة في التعليم الجامعي!
ومعنى ذلك أن هناك مقاومة ثقافية للتغيير في بعض البلاد العربية ينبغي أخذها في الاعتبار.

أحكام سياسة مسطحة!

أما الأفكار التي تبناها المشروع الأمريكي حول ضرورة تطبيق الديمقراطية، وإبداء الاستعداد لمساعدة الدول العربية من الناحية الفنية على إجراء الانتخابات، وتسجيل الناخبين، ففيها خفة وسطحية شديدة! لأن موضوع تطبيق الديمقراطية في العالم العربي، وخصوصا البلاد العربية التي لم يسبق لها أن مارستها مثل السعودية، أو تلك التي مارستها من قبل، أعقد من تحل بتقديم معونات فنية أو المساعدة على تسجيل الناخبين!

وذلك لأن تجربة الجزائر أثبتت للجميع أن هناك فرقا بين إجراءات الديمقراطية وقيم الديمقراطية. الانتخابات الدورية النزيهة لاشك أنها من إجراءات الديمقراطية الأساسية، غير أنها يمكن أن تكون إجراء شكليا ليس له مردود ديمقراطي حقيقي، إن لم تسد المجتمع القيم الديمقراطية. والتي ينبغي أن تؤمن بها كل الفصائل السياسية.

وأهمية هذه النقطة أن بعض الفصائل السياسية العربية وفي مقدمتها جماعات الإسلام السياسي لم توافق على صيغة الديمقراطية إلا مؤخرا، بعدما كانت ترفع شعار الشورى على أساس إنها أفضل من الديمقراطية الغربية. وإذا كانت هذه الجماعات ستنزل إلى ساحة المنافسة الديمقراطية للوصول إلى الحكم- وهذا أمر محتمل- للانقضاض من بعد على النظام الديمقراطي وتحويل الدولة من دولة علمانية إلى دولة دينية فإن ذلك سيخلق موقفا بالغ التعقيد.

ليس فيما نقول أي مصادرة على حق الشعب العربي في أن يتمتع بديمقراطية كاملة غير منقوصة، ولكن من خلال خطة سياسية يتم الحوار والاتفاق عليها بين كافة الفصائل والاتجاهات السياسية العربية. ويتم تنفيذها وفقا لخطة زمنية في مرحلة انتقالية ضرورية، حتى لا تكون الديمقراطية المرفوعة كشعار جسرا تعبر من خلاله القوى السياسية الرجعية في العالم العربي لتقيم حكما دينيا مستبدا. ولدينا في تجربة الإنقاذ في السودان في عهد حسن الترابي، وفي التجربة الراهنة في إيران أمثلة حية على ما نقول.

نحن مازلنا في بدايات المناقشة النقدية لمشروع الوصاية الأميركي على الشرق الأوسط، بقي أن نعلق من بعد على الاقتراحات المتعددة التي يتضمنها لتغيير نمط الحياة في المجتمعات العربية على الطريقة الأميريكية!

ملحق رقم (٩)
أوراق ثقافية

ا. السيد ياسين
الصفقة الشاملة!*

للولايات المتحدة الأمريكية تاريخ طويل فى التدخل غير المشروع فى شئون الدول الأخرى. وهذا التدخل أتخذ صورا متعددة، أبرزها الغزو العسكرى المباشر.غير أن له صورا أخرى خفية مثل تدبير الانقلابات ضد الأنظمة السياسية التى لا تدين للولايات المتحدة الأمريكية بالولاء، أو تتجاسر فى أن تتبنى سياسات تتعارض مع مصالحها الاستراتيجية. لعل أبرز مثال على هذا النمط من التدخل الانقلاب الذى دبرته للإطاحة بالرئيس الليندى، رئيس جمهورية شيلى، والذى جاء للحكم نتيجة انتخابات ديمقراطية كاملة.وهذا فى حد ذاته يدحض المزاعم الأمريكية التى تزعم أنها نصيرة الديمقراطية فى مختلف أنحاء العالم. وليست هذه كل صور التدخل الأمريكى، فهناك أنماط أخرى تهدف إلى الغيير الجوهرى لبنية بعض المجتمعات، وتحويل اتجاهات القيم السائدة فيها. ولعل أبرز مثال لذلك السياسات التدخلية التى اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية فى كل من ألمانيا واليابان عقد هزيمتها على يد الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية.

وقد صدرت الولايات المتحدة الأمريكية، فى فرضها للتغيير القسرى على كل من ألمانيا واليابان، عن مقولة أساسية مفادها أن كلا المجتمعين الألمانى واليابانى تسودهما أنماط للتنشئة السياسية والاجتماعية تقوم على قيم العنف والعدوان وكراهية الآخر، ومن ثم فلابد من خطة سياسية وثقافية لإدخال الديمقراطية على الطريقة الأمريكية فى صميم نسيج هذه المجتمعات ، سواء فى النظام السياسى ذاته، أو فى المجتمع المدنى بأحزابه السياسية ونقاباته واتحاداته وجماعات التطوعية. وتطلق الولايات المتحدة الأمريكية على خططها التدخلية القسرية «بناء الأمة»، متجاهلة فى ذلك أن بناء الأمم لا يمكن أن يتم بناء على فكر مستورد ولا على أيدى قوات أجنبية دخيلة تفرض التغيير السياسى والاجتماعى والثقافى - حتى ولو كان مرغوبا فى ذاته ومرفوعة شعاراته، وعالية المطالبة به من قبل القوى الشعبية - تحت تأثير الضغط السياسى أو التلويح بالغزو العسكرى المباشر لو فشل هذا الضغط على النخب السياسية الحاكمة.

ويشهد على صدق ما نقول عن سياسات التدخل الأمريكى المتتالية فى بقاع شتى فى العالم التقرير الذى أصدرته مؤسسة «راند» الأمريكية وهى تمثل فى الواقع العقل الاستراتيجى الأمريكى ، والذى صدر عام ٢٠٠٣ بعنوان « دور أمريكا فى بناء الأمة من ألمانيا إلى العراق». ويرصد التقرير التدخلات الأمريكية المخططة فى ألماينا واليابان والصومال وهايتى والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان، ويستخلص من كل التدخلات الدروس اللازمة لكى يطبقها فى العراق،

* نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٤.

تمهيدا لتطبيقها فى دول عربية أخرى.

سوبرماركت أمريكى!

ومشروع الشرق الوسط الكبير الذى أذاعته الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لعرضه فى اجتماع قمة الدول الثمانى للحصول على تأييدها تمهيدا لتنفيذه ، أشبه ما يكون فى الواقع بسوبر ماركت أمريكى فيه كل شئ من الإبرة إلى الصاروخ!

وإذا طالعته بإمعان فيمكن لك أن تجد مقترحات بشأن ضمان نزاهة حرية الانتخابات، ووعود بمنح معونات فنية فى مجال التدريب على تسجيل الناخبين، وبرامج لتدريب النساء على خوض غمار السياسة تحت الشعار- الموضة «تمكين النساء». ولكنك تجد أيضا - ويا للعجب - اقتراحات تفصيلية غريبة عن التجديد فى المقررات الجامعية فى بعض المواد مثل إدارة الأعمال! وفى هذا المجال يدعو المشروع الأمريكى إلى إقامة معاهد مشتركة عربية أمريكية للرقى بتدريس مادة إدارة الأعمال، ويضرب لذلك مثلا هو «معهد البحرين للمصارف والمال» . ولا ينسى أن يشير إلى أن مديره أمريكى وله علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية!

ومعنى ذلك أن المشروع الزمريكى يطمح- فى إطار خطة للتغيير الشامل- إلى إقامة معاهد وكليات جامعة يديرها أمريكون مباشرة ضمانا للكفاءة ولتأكيد تطبيق التوجهات الأمريكية!

ومع كل هذه الرغبة فى التدخل المباشر الثقيل وغير المشروع، نجد كتابا مصريين يقولون بكل تبجح ولم لا؟ إذا كانت هذه البرامج تحقق الصالح العام، حتى لو تمت بأيد أمريكية، داعين إلى عدم رفض البرنامج الأمريكى لمحض أنه أمريكى. متجاهلين فى ذلك تماما أن فرض هذا البرنامج بالقوة يعد اعتداء صارخا على السيادة الوطنية. وقد بدأ هذا الفرض بالفعل بعد أن زار مصر وغيرها من الدول العربية مساعد لوزير الخارجية الأمريكى للترويج للمشروع، وأمتلك الجرأة لكى يقرر أن الإصلاح ينبغى أن يتم بغض النظر عما تفعله الدولة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى، وأنه لا علاقة لهذا المشروع الديمقراطى الأمريكى الباهر بالعدوان المنظم على السلطة الفلسطينية، ولا بإرهاب الدولة الإسرائيلية واغتيالها اليومى للقادة الفلسطينيين، وتجريفها للأرض الزراعية، وإقامتها للجدار الفاصل، وغاراتها على الشعب الفلسطينى.

ومعنى ذلك أن إسرائيل لوحدها مستثناه من أى تغيير، بل أن يدها طليقة فى أن تنكل بالشعب الفلسطينى!

أى تغيير ديمقراطى تتحدث عنه إذن الولايات المتحدة الأمريكية؟ ومع كل ذلك بدأ بعض الوكلاء الثقافيين المصريين فى الدعاية لهذا المشروع لحساب الولايات المتحدة الأمريكى، وظهر كبير هؤلاء الوكلاء على شاشة القناة «الحرة» الأمريكية يقول ويهدد النظم السياسية العربية أمامكم أربعة شهور فقط قبل انعقاد مؤتمر الدول الثمانى حيث سيعرض المشروع . لنر ماذا أنتم فاعلون! وحين سأله المذيع: هل تتوقع سقوط بعض النظم السلطوية العربية فى

المستقبل المنظور؟ أجاب الوكيل الديمقراطي الأمريكي بكل ثقة العالم الخبير، تم سواء نتيجة ثورات شعبية أو نتيجة تدخل خارجي (يقصد أمريكي) وذلك في الخمس سنوات القادمة!

المشروع الأمريكي أصبح له وكلاء مصريون معتمدون، سجلوا باسمهم «وكالة للديمقراطية على الطريقة الأمريكية»، متجاهلين في ذلك الجهود الفكرية العربية لمئات من المثقفين العرب الذين سبق لهم أن صاغوا أفكارهم المحددة في أهداف ووسائل تحقيق النهضة العربية، بعد أن مارسوا باقتدار- بكل اتجاهاتهم الإسلامية والماركسية والقومية والليبرالية- النقد الذاتي، ويمكن لمن يريد أن يطلع على هذا الفكر المتماسك والشامل العربي الأصيل أن يرجع إلى أعمال الندوة الكبرى التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في الرباط بالمغرب، ونشرت أعمالها في مجلد بعنوان « نحو مشروع نهضوي عربي».

وهذا المجلد وغيره يكشف عن وجود فكر عربي إصلاحي أصيل تجاهلته السلطات العربية، وآن لها أن تعود إليه لكي تدرسه بإمعان، وتفيد منه في رسم استراتيجية عربية للتغير المجتمعي الشامل.

مكونات الصفقة الأمريكية

لو رجعنا لمطالعة وثيقة المشروع الأمريكي لوجدناها تتحدث عن مبادرة الانتخابات الحرة على كل الأصعدة ، وتنظيم زيارات متبادلة على الصعيد البرلماني بين البرلمانيين العرب والبرلمانيين الأمريكيين، ولاننسى في هذا الصدد أن غالبية أعضاء الكونجرس الأمريكي من أشد أنصار إسرائيل والموافقين على كل سياساتها التوسعية والعدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

وقد اهتم المشروع بإنشاء معاهد للتريب على القيادة خاصة بالنساء ، وهناك حديث عن المساعدة القانونية للناس العاديين حتى يعرفوا حقوقهم ، واقتراحات بإنشاء وسائل إعلامية مستقلة (حتى تتحول إلى وكالات إعلامية أمريكية ولها وكلاء محليون طبعا في كل بلد عربي).

والتقرير لا ينسى المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية ويعد بأن يغدق عليها من التمويل الأجنبي ، بحيث يتفرغ أعضاؤها لجهود الإثراء غير المشروع باسم الدفاع عن حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية، وهناك اقتراحات أيضا بمكافحة الفساد ، ونشر قيم الشفافية.

والمشروع الأمريكي يقتبس عبارة من تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢ ليتحدث- كما فعل التقرير- عن أهمية بناء مجتمع معرفي، ويركز على التعليم على وجه الخصوص، ولا يأخذ من فكرة مجتمعات المعرفة سوى القشور لكي يتحدث عنها، متجاهلا في ذلك أهمية توافر الشروط السياسية والاجتماعية والثقافية في كل بلد عربي لكي تتحقق مقترحات التغيير المقدمة بكل خفة وسطحية.

ويتحدث التقرير عن أهمية توسيع الفرص الاقتصادية، ومبادرة تمويل النمو، ومبادرة التجارة، والمناطق التجارية ومناطق رعاية الأعمال.

والخلاصة أن هذا «السوبر ماركت الأمريكي» زاخر بكل شئ ، وهو يقنع بكتابة عناوين

جذابة ومثيرة. بغير أى إشارات تدل على فهم عميق لمتطلبات التغيير السياسى والاجتماعى والثقافى، وبغير إطلاع وافى على الخريطة المعرفية للمجتمع العربى، وبغير فهم عميق لطبيعة الصراع الثقافى الدائر ، وبغير إلمام بالفكر العربى النقدى الذى بدأ بالموجة الثانية من موجات النقد الذاتى بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وتصاعد ليصل إلى رسم استراتيجيات مقترحة للتغير الاجتماعى الشامل من وجهة النظر الوطنية والقومية العربية.

ويكفى لكى تدلل على أصالة التفكير النقدى والمستقبلى العربى أن نلقى نظرة عجلى على الموضوعات الهامة التى بحثها بعمق عشرات من المثقفين العرب فى الندوة التى أشرنا إليها عن المشروع النهضوى العربى.

ناقشت الندوة فى قسمها الأول وعنوانه «المشروع النهضوى: التعريف والبيئة» تعريف المشروع الحضارى وتجاربه وتطوره، والبيئة العالمية والإقليمية من منظور المشروع الحضارى وتحليل الواقع العربى.

أما القسم الثانى فقد خصص لأهداف المشروع. فتحدث عن الوحدة العربية. والديمقراطية والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطنى والتجدد الحضارى؟

وتطرق القسم الثالث إلى استراتيجية تحقيق المشروع فناقش نظام الأولويات لأهداف المشروع الحضارى والطليعة الفاعلة والقوى الاجتماعية والسياسية من منظور المشروع الحضارى، وفى النهاية هناك مناقشة لتجسيد المشروع الحضارى النهضوى فى الواقع العربى.

أليس فى هذا المشروع العربى للنهضة الذى شارك فى رسم ملامحه وإبراز قسماته أكثر من مائة مفكر عربى يمثلون التيارات القومية والإسلامية والليبرالية والاشتراكية دليل قاطع على أن المثقفين العرب قد قاموا بدورهم كاملا فى النقد الذاتى من ناحية ، وفى التفكير الاستراتيجى المستقبلى من ناحية أخرى؟ إن من واجبنا أن نعرض للملامح الأساسية لهذا المشروع حتى نبين الفرق بين عمق التفكير النقدى العربى. وسطحية المقترحات الأمريكية.

غير أنه أهم من ذلك كله أن تلتقط الدول العربية المعاصرة الخيط من هذا المشروع، وتشرع فى إقامة حوار مسئول عنه. تمهيدا لوضعه موضع التنفيذ من خلال عهد مشترك بينها وبين المثقفين العرب ومؤسسات المجتمع المدنى.

مضى الوقت الذى كانت تنفرد فيه النخب السياسية الحاكمة العربية بتقرير مصير الأمة!

ملحق رقم (١٠)

د. فخرى لبيب
الغزو الأمريكى السلمى*

تطلع علينا الولايات المتحدة الأمريكية ما بين الحين والحين بمواقف أو مشروعات أو مبادرات أو غزوات مثل الاطاحة بحكم مصدق فى إيران وتثبيت الشاه، والنقطة الرابعة، ومبدأ إيزنهاور لملئ للفراغ، والأحلاف العسكرية، والقروض المشروطة، وتعويق التنمية كما حدث فى عملية تمويل السد العالى، ورفض مدنا بالأسلحة، والدعم المتواصل المتنامى لإسرائيل، وغزو لبنان، وغزو الصومال، وغزو أفغانستان، وغزو العراق، ومبادرة كولن باول عن الشراكة الشرق أوسطية ثم مشروع الشرق أوسط الكبير.

والحقيقة أن كل تلك المشروعات والمواقف لا تستهدف غير إخضاع المنطقة تماما للنفوذ الأمريكى الصهيونى، واعطاء الأولوية المطلقة لمصالحهما. وهى قد خطت أمريكا فى مشروعها الأخير خطوة جديدة، إذ توجهت به إلى مجموعة الثمانية الكبار، تستنهضهم، وتستعديهم على المنطقة، بحجة أن الشرق الأوسط الكبير يهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانية، وأن الوضع الراهن وضع مروع. وأن استمرار الحال على ماهو عليه، سوف يضيف المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم ، والمحرومين من حقوقهم السياسية. ولسوف يمثل هذا تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثمانية .

إن الشراكة هنا شراكة أمريكية - أوروبية، لا شراكة مع أهالى المنطقة أوحتى مع حكوماتها. والمصلحة الأولى هى المصلحة الأمريكية- الأوروبية لا مصلحة شعوب المنطقة. وتطرح أمريكا شراكة بعيدة المدى بين مجموعة الـ٨ وقادة الإصلاح فى الشرق الأوسط الكبير. وقضية قادة الإصلاح هؤلاء تثير التساؤل . هل تعنى أمريكا قادة إصلاح مثل هؤلاء الذى حققوا الإصلاح فى أفغانستان والعراق بعد «تحررهما من نظامين قمعيين»، كما جاء فى المشروع الأمريكى ؟ كما هنالك مسألة النبضات الديمقراطية فى أرجاء المنطقة، وأين تلك النبضات؟ ومن الذى ينبض بها ؟ وما المقصود بها؟

إن المنهج الأمريكى يتجاهل تماما سكان المنطقة ، باستثناء إسرائيل بالطبع. ويقرر دون الرجوع إليهم، بل وتعاليا عليهم واستخفافا بهم إنهم فى حاجة إلى إصلاح سياسى اقتصادى اجتماعى. وأنه هو الذى يملك الحلول والأولويات. إنه منهج يقوم على أن البلدان العربية أساسا، وبعض البلدان الإسلامية الشرق أوسطية بلدان قاصرة ، وأن شعوب هذه البلدان شعوب لم تبلغ

* نشرت بجريدة الأهالى ١٤/٤/٢٠٠٤.

الحلم بعد. وأن أمريكا قد قررت أن تكون وصية عليهم تحكم إرادتهم حتى لا يكونوا مصدر قلق لها وخطر عليها.

وتطرح أمريكا أولويات ثلاث:

الأولوية الأولى:

تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

ويجئ الاصلاح الديمقراطى فى :

الانتخابات الحرة حيث نطرح :

* تقديم مساعدات تقنية عبر تبادل الزيارات أو الندوات لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية لمراقبة الانتخابات .

* تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية ، مع تركيز خاص على الناخبات.

* الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلمانى.

* معاهد التدريب على القيادة خاصة النساء.

* المساعدة القانونية للناس العاديين.

مبادرة وسائل الاعلام المستقلة والتى ترعى زيارات متبادلة للصحفيين وبرامج تدريب الصحفيين.

الجهود الخاصة بالشفافية ومكافحة الفساد.

* تشجيع تبنى مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد الخاصة بمجموعة الثمانية.

* إطلاق البرامج التجريبية لمجموعة الثمانية حول الشفافية.

المجتمع المدنى

يمكن لمجموعة الثمانية أن :

* تزيد التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية فى المنطقة.

* تزيد القدرة التقنية لهذه المنظمات بزيادة التمويل.

إن الاصلاحات المطروحة هى فى جوهرها إصلاحات إجرائية، تقوم على تبادل الزيارات وعقد الندوات وتنفيذ برامج للتدريب. فى حين أن القضايا الديمقراطية الحقيقية، التى تناضل من أجلها شعوب المنطقة، منذ عشرات السنين، والتى تتلخص فى التعددية الحزبية الحقيقية. وتبادل السلطة ، والانتخابات الرئاسية المباشرة. والحريات السياسية العامة مثل حرية التنظيم والتعبير والتظاهر والاضراب وإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات وإلغاء حالة الطوارئ... الخ، لا مكان لها فى المشروع الأمريكى.

إن البرنامج الديمقراطى المطروح إنما هو برنامج خفى سوف يجرى الحديث عنه فى

الندوات والزيارات وبرامج التدريب ، مما يعنى أنه سوف يكون وجهة النظر الأمريكية بهدف كسب الأنصار لها، وخلق كادرات أمريكية ذات وجوه شرق أوسطية ، تتبنى الرؤية الأمريكية والمصالح الأمريكية ، وبذا تتحق الديمقراطية الأمريكية من خلالهم وتتوفر الحماية لها.

أى أن البرنامج الأمريكى هو برنامج يقصد به شرعية الاختراق الأمريكى وفتح البلدان العربية أمام إعادة صياغة المنطقة لحسابه.

ويتأكد ذلك من خلال قضيتين:

قضية الفساد والشفافية، حيث يطالبنا المشروع بأن نتبنى مبادئ الشفافية لمجموعة الثمانية وبرامجها التجريبية، أى أنه يطرح علينا وصفات جاهزة صادرة عن مجموعة الثمانية، وعلينا تناولها دون أى اعتبار لرؤيتنا نحن. وهى بادرة تكشف عن كل رؤية المشرع لباقى التفاصيل.

ثم تجئ القضية الثانية عن المجتمع المدنى، وقيام مجموعة الثمانية بزيادة تمويلها للمنظمات غير الحكومية المحلية. وهذا يعنى تحديدا أن تعيث أمريكا والدول الثمانية اختراقا للمجتمع المدنى، واخضاعا له، وسيطرة عليه، وتحويله إلى حصان طروادة أمريكى.

المشروع الديمقراطى فى إيجاز لا علاقة له بقضايا الديمقراطية، لكنه مشروع يهدف إلى استباحة هذه البلدان وفتحها على مصراعيها أمام النفوذ الأمريكى والأوروبى. إنه مشروع يستهدف تحقيق الديمقراطية لأمريكا وأوروبا وليس الديمقراطية لشعوب المنطقة.

الأولوية الثانية:

بناء مجتمع معرفى

يرى المشروع أن منطقة الشرق الأوسط الكبير قد فشلت فى مواكبة العالم الحالى ذى التوجه المعرفى، وتشكل الفجوة المعرفية ونزيف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها .

ويطرح قضايا

التعليم الأساسى:

يرى المشروع أن التعليم الأساسى يعانى نقصا فى التمويل الحكومى بسبب تزايد الاقبال على التعليم تماشيا مع الضغوط السكانية ، كما يعانى من اعتبارات ثقافية مثل تقييد تعليم البنات.

وتشمل مبادرة التعليم الأولى:

* **محو الأمية** مع التركيز على النساء والبنات.
* الكتب التعليمية **وترجمة المؤلفات الكلاسيكية** لمجموعة الـ ٨.
* **إصلاح التعليم** عن طريق المبادرة الأمريكية للشراكة فى الشرق الأوسط.

وإذا عدنا إلى هذه المبادرة نجد أنها ترى أن التعليم فى بلادنا يحمل لغة الكراهية والاستبعاد والتحريض، وهى تود لنا أن نزود أطفالنا ونساءنا بالمعرفة والتسامح.

* **مبادرة التعليم على الانترنت.**

*** مبادرة تدريس إدارة الأعمال**. والنموذج هو معهد البحرين للمصارف والمال وهو مؤسسة مديرها أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

قضية التعليم كما تجئ في المشروع الأمريكي تتركز في محو الأمية، وترجمة المؤلفات الكلاسيكية، وأن نرفع من كتبنا الدراسية لغة الكراهية والاستبعاد (وهي بالطبع الخاصة بإسرائيل أو غيرها من القوى المعادية) وأن نزود أطفالنا ونساءنا بالمعرفة والتسامح (أحبوا أعداءكم دون أن يحبونكم) والتعليم على الانترنت وتدريس إدارة الأعمال.

وهو في الحقيقة برنامج بعيد كل البعد عن المشاكل الحقيقية للتعليم في مصر. والتي يمكن تلخيصها في قضايا مثل أسلوب التعليم القائم على التلقين، والذي يحول الطفل إلى مجرد آلة تتلقى لتصب في أوراق الامتحان ، دون مشاركة بالفهم والحوار والابداع الذاتي. وقضايا أولويات المواطنين، فيما يتعلق بالحياة اليومية، وهل هم في حاجة إلى أطفال متعلمين لا يجدون وظيفة، أم أنهم في حاجة إلى أطفال يعملون ويساهمون في نفقات الحياة. قضية تخطيط التعليم وعلاقة المناهج بسوق العمل، وعلاقة المناهج بتاريخنا الوطني. قضية التعليم الجامعي وفرص التعليم طبقا لمكاتب التنسيق لا للرغبات والقدرات. تنمية مهارات الأطفال وقدراتهم ومتابعتها . مجانية التعليم وما حل بها. الجامعات الخاصة وكيف تدار. أسلوب الامتحانات. تكدس الفصول وفتح مدارس جديدة. المدرس وصلاحيته كمدرس ومربي. ومسئولية الدولة قبل الخريجين... الخ.

كل هذه القضايا الحقيقية التي يواجهها الطلاب في بلادنا ويثيرها المهتمين بقضايا التعليم لا وجود لها في المشروع الأمريكي ، وأخطر ما في هذا المشروع الأمريكي، وصلبه هو تغيير المناهج بما يمحو الذاكرة الوطنية.

الأولوية الثالثة:

توسيع الفرص الاقتصادية

إطلاق قدرات القطاع الخاص خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

مبادرة تمويل النمو

تقوية فاعلية القطاع المالي . مبادرة مالية تصدر عن مجموعة الـ ٨ تتضمن العناصر التالية:

*** إقراض المشاريع الصغيرة.**

*** مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير** أ للمستويين المتوسط والكبير ومن الأفضل أن تدير هذه المؤسسة مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ ٨.

*** بنك تنمية الشرق أوسط الكبير**: من مجموعة الـ ٨ ومفوضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير.

اتخاذ قرارات الإقراض أو المنح يجب أن تتخذ بحسب قدرة البلد المقترض على القيام باصلاحات ملموسة.

* **الشراكة من أجل نظام مالى أفضل:** إصلاح النظم المالية فى البلدان المتقدمة فى المنطقة والتركيز على:

- تنفيذ خطط الإصلاح التى تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.

* **مبادرة التجارة:** تقوم مجموعة الـ ٨ بالدعوة إلى:

- **الانضمام** أو تنفيذ الانضمام **إلى منظمة التجارة العالمية** وتقديم برامج للمساعدة وتوفير مستشارين بشأن الانضمام.
- **إزالة الحواجز غير الجمركية**
- **المناطق التجارية:** دعم النشاط التجارى للقطاع الخاص. تسهيل دخول وخروج السلع والخدمات فى المنطقة.
- **مناطق رعاية الأعمال: تشجيع التعاون الإقليمى فى تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات.**
- **منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير: تشجيع التعاون الاقليمى** المحسن. وإنشاء منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير، من مسئولين كبار، من مجموعة الـ ٨ والشرق الأوسط الكبير لتغطية القضايا الاقتصادية الإقليمية ومن ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

الخطة الأمريكية للإصلاح الاقتصادى، لا علاقة لها البتة بقضية التنمية الحقيقية التى تستهدف رفع المستوى الاقتصادى للشعب وتحقيق رفاهيته. وهذا شئ طبيعى، **فالولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد دمرت الاقتصاد المصرى باسم التكيف الهيكلى والخصخصة ورفع كل أشكال الدعم الحكومى والتأكيد على اقتصاد السوق والقطاع الخاص وتحرير التجارة بفتح السوق المحلى أمام المنتجات الخارجية، مما يؤدى إلى تصفية الصناعات الوطنية التى لابد ستعجز أمام أكذوبة المنافسة التى لا تقوم على أى ندية. وتحرير سعر الصرف وتعويم الجنيه المصرى وجنون الأسعار، وحالة الركود الاقتصادى والبطالة، ورفع يد الدولة عن التدخل. كل هذا فعلته أمريكا وأدواتها بنا، ثم تحدثنا عن إصلاح اقتصادى يستبدل التنمية الحقيقية بالورش والصناعات الصغيرة.**

كما أن المؤسسات الشرق أوسطية التمويلية سوف تديرها مجموعة الـ ٨، وأحيانا مجموعة الثمانية وبعض الخبراء المحليين!! مع شرط أن يقدم التمويل طبقا لما يقوم به البلد المقترض من اصلاحات ملموسة تنفيذا للمخطط الأمريكى.

كما تقوم أفكار التجارة على تشجيع التعاون الإقليمى والتعاون الإقليمى المحسن، والذى

يستهدف مرة أخرى غرس إسرائيل فى المنطقة، وتناول وضعها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا الشرق الأوسط الكبير، وفرض التطبيع معها فرضا.

إن المشروع الأمريكي لا يقف عند حد المصالح الأمريكية، أو الأوروبية فقط، لكنه يخدم أيضا الأهداف الصهيونية خاصة إذا وضعنا في الاعتبار الموقف الأمريكى المنحاز كلية لإسرائيل، وكيف يمكن أن ينعكس ذلك فى كل الأشكال الإقليمية المقترحة بتأكيد النفوذ الصهيونى وجعله اليد العليا لكل الشرق الأوسط الصغير والكبير معا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تضع فى حسبانها البتة، المشاكل التى نواجهها نحن، فى قضايانا الاقتصادية مثل الحاجة للتقنية واحتجازها عند حدود الشمال، والتمويل، والديون، والتسويق، والتصدير من زاوية المصلحة المصرية لا من زاوية إلغاء الحواجز غير الجمركية المحلية والتى يعانى منها المنتج المصرى بحق عند التصدير إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية حيث تتخفى هنالك وراء معايير البيئة وتشغيل الأطفال ...الخ.

الإصلاح الاقتصادى الأمريكى، لا يعنى غير المزيد من إضعاف الاقتصاد الوطنى، وفتح السوق المصرى على مصراعيه لهيمنة أمريكا ومن يشاركها.

إن المقترحات الأمريكية فى أساسها مضادة للمطالب الشعبية ، وفى تعارض معها، بل وتستهدف الوقوف ضدها.

أن المشروع لا يذكر فلسطين البتة. فهل يعنى ذلك أن فلسطين قد رفعت من خريطة الشرق الأوسط أيضا؟

وألا يطرح ذلك، أن هنالك تجاهلا عمديا للقضية الفلسطينية وحلها وللدولة الفلسطينية وحقها فى الوجود؟ وهل يمكن أن يتحقق أى شكل حقيقى من الديمقراطية والتنمية والسيف الصهيونى يعمل قتلا وذبحا فى الفلسطينيين، ويشكل تهديدا خطيرا على الأمن القومى لكل البلدان العربية الشرقية على الأقل؟ ألا تجئ هذه المذبحة على حساب الاستقرار اللازم للتنمية ! وكذا الأموال اللازمة للتنمية والتى تنفق على التسليح درءا للاحتمالات؟ وألا تكون هذه المذبحة حجة لمن يشاء فى البلدان العربية لاستخدامها فى إهدار الديمقراطية !

إن المنهج الأمريكى لا يقوم على تقصى أسباب نواحى القصور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والموجودة بالفعل حتى يعالج الأسباب لا بعض الظواهر التى تخدم مصالحه.

بل والمشروع الأمريكى يطرح على بلدان الشرق الأوسط الكبير والقوات الأمريكية وحلفائها تحتل أفغانستان والعراق بعد غزو دموى قام على إدعاءات ثبت كذبها فيما يتعلق بالعراق على الأقل. وهنالك العدوان والاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية لفلسطين وسوريا ولبنان. وأمريكا تساند إسرائيل بكل قوة ، وتمارس كل أشكال الضغط المعادى لمصالح هذه البلدان، بل إن أمريكا تعلن فى موازاة لمشروعها التهديد بتوقيع عقوبات على سوريا.

إن أمريكا لا تضع فى حسبانها سكان هذه المنطقة ، وهذا أمر طبيعى . لكن الاستخفاف بلغ بها حدا كبيرا جعلها لا تضع حتى الحكومات العربية الصديقة لها فى الحسبان. إنها تتجاهل كل هؤلاء وتنفى وجودهم وتتوجه إلى أوروبا من أجل شراكة أمريكية - أوروبية لفرض الوصاية على الشرق الأوسط الكبير، وتحويله إلى شرق أوسط أمريكى.

إن المشروع الأمريكى إنذار بالتسليم دون قيد أو شرط تحقيقا لغزو أمريكى سلمى.

ملحق رقم (١١)

د. فخرى لبيب

المشروع الفرنسى الألمانى
المنهج ذكى والأهداف واحدة

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها عن الشرق الأوسط الكبير وتقدمت فرنسا وألمانيا بمشروع ثان. وهذا المشروع الثانى يتسم بالخبرة وذكاء المنهج، لكن الأهداف واحدة.

يقول المشروع الفرنسى الألمانى:

* ضرورة التشاور والتنسيق والتفاهم مع بلدان الشرق الأوسط.
* وأن يكون التنسيق كاملا بين بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والحلف الأطلسى.
* وضرورة التوازن بين تسوية النزاع العربى - الإسرائيلى وإنشاء حكومة مستقلة فى العراق من جهة، ومسيرة الشراكة المقترحة من جهة أخرى.

ويتناول المشروع:

أولا الأهداف:

(١) ينبغى أن تلبى الأهداف حاجات المنطقة وتطلعاتها. ونجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان.

يجب أن يعدل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة. إن الحكومات . مثلها مثل المجتمع المدنى، شريكة فى هذه المهمة.

(٢) أن لأوروبا مصلحة كبيرة فى التطور الإيجابى للمنطقة. هنالك روابط جغرافية وثقافية واقتصادية وبشرية بين أوروبا والمنطقة.

(٣) الاستقبال بإيجابية لاقتراحات الولايات المتحدة ، وتحديد مقاربة مميزة تكمل مقربة الولايات المتحدة بالاستناد إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبى وأدواته.

ثانيا : مبادئ العمل :

- إن قوة الدفع يجب أن تأتى فى المنطقة ، وسنعمل مع كل البلدان لاستجابة مطالبها قدر الإمكان. عبر مشاركتها الوثيقة، وفى أبكر مرحلة ممكنة. علينا العمل مع الحكومات والمجتمعات المدنية بالالتصاق إلى أقصى قدر بحقائق البلد.
- لابد من الأخذ فى الاعتبار للمشاعر الوطنية وهوية كل بلد.
- التزام بعيد المدى ومهمة سوف تستمر عبر عدة أجيال.
- استناد مقاربتنا إلى الاستراتيجية الأمنية الأوروبية.

– ينبغى أن تكون الشراكة مفتوحة أمام دول الشرق الأوسط.
– قاعدة العمل : تقارير برنامج الأمم المتحدة للتمية.
– فاعلية العمل متعدد الأطراف (الاتحاد الأوروبى، الأمم المتحدة، حلف شمال الأطلسى، االمؤسسات المالية الدولية : القمة الأوروبية – قمة الدول الصناعية الثمانى الكبرى، القمة الأوربية – الأمريكية.
– تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي.
– مسيرة السلام فى الشرق الأوسط، وفى غياب تسوية النزاع العربى – الإسرائيلى والذى يشكل أولوية استراتيجية لأوروبا، لن تكون هنالك أى فرصة لتسوية المشاكل الأخرى فى الشرق الأوسط. ومن الضرورى أيضا إنشاء حكومة مسئولة وسيدة فى العراق. لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام فى الشرق الأوسط.

هنا يختلف المنهج الفرنسى الألمانى عن المنهج الأمريكى اختلافا كبيرا.

هنا يتحدث عن تطلعات المنطقة. وفى المنهج الأمريكى يتحدث عن تطلعات أمريكا.

هنا يتحدث عن شراكة بين أوروبا والحكومات والمجتمع المدنى. هنالك يتجاهل الحكومات تماما، وليس هذا دفاعا عن الحكومات، لكنه يعنى أن النهج الأمريكى ينظر إلى بلادنا على أنها شئ ما على المشاع لا يتجسد فى حكومات أو رعايا، يتجسد فقط فى المجتمع المدنى.

بل ويتحدث المنهج الأوروبى عن أن له مصلحة كبيرة فى التطور الإيجابى للمنطقة. وعندما يتناول مبادئ العمل فهو يتحدث عن أن قوة الدفع تجئ من المنطقة. المنهج الأمريكى يستبعد المنطقة تماما، هو يتحدث عن مجموعة الثمانية ومصالحها ودورها، فى صورة أوصياء، وأصحاب المنطقة فى صورة القصر.

يتناول المنهج الأوروبى أهمية مراعاة المشاعر الوطنية والهوية لكل بلد.

ومن هنا تجئ القضية الفلسطينية والعراق، فى حين يتجاهل المنهج الأمريكى كل المشاعر الوطنية وكل القضايا الوطنية، وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين والغزو الأمريكى للعراق وأفغانستان.

ثالثا : اقتراحات الحل :

١ – مبادرة أوروبية :

– تعزيز الجهود والأدوات التى تستند إليها الشراكة الأوروبية مع بلدان المتوسط والخليج.
– حوار سياسى وأمنى فى شأن السلام والاستقرار فى المتوسط.
– ديمقراطية وحقوق إنسان ودولة قانون وحرية إعلامية وحكم جيد.
– اصلاحات هيكلية.
– تطور اجتماعى، خصوصا فى مجال التعليم والمساواة بين الرجل والمرأة.

- دعم انبثاق مجتمعات مدنية وتطوير تعميرها وتطلعاتها.

(٣) أعمال الاتحاد الأوروبي:

- اتفاقات الشراكة، مشروع منطقة تبادل حر، تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية - المتوسطية رأس أوروبية - متوسطية جيدة للحوار بين الثقافات.
- إعادة تنشيط العلاقات.
- التركيزعلى المهارة العملية والمساعدة التقنية التى تحتاج إليها هذه البلدان فعليا.
- دعم مبادرات التعاون الإقليمى.
- مائدة مستديرة حول مسائل الأمن العملية مثل المخدرات وغسيل الأموال وحماية البيئة البحرية والمياه الإقليمية.
- محاربة الإرهاب والانتشار النووى ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.
- تجنب المنازعات إنطلاقا من عدم المساس بالحدود وحمايتها وتهريب أسلحة الدمار الشامل ومعاودة التفكير فى المناطق الخالية من الأسلحة.
- تنظيم ندوات إعلامية.

العمل على تشجيع الشركاء الأمريكيين على تنظيم إجتماع لوزراء خارجية مجموعة الثمانى مع نظرانهم من المنطقة، على هامش قمة سى ايلاند، وإجتماع منفصل مع جميع أو بعض قادة دول المنطقة، مما يبرز الطابع الجماعى للمبادرة ويكرس فى الوقت نفسه انضواء الدول المعنية فى هذه المبادرة التى ستتحول عندها إلى شراكة حقيقية، مما قد يعنى ، بشكل أو آخر، إنطلاقتها الفعلية.

إن العرض الأوروبى أكثر إدراكا بكثير بأوضاع المنطقة وثقافتها وكيفية التعامل معها، فقد كان المتوسط الساحة التى استعمرتها فرنسا وانجلترا وايطاليا، والتى لم تغادرها إلا بمعارك ضارية وآلاف الشهداء. خرجت منها مرغمة وهى ما تزال ترى فيها ساحتها الخلفية، أى الساحة الأمريكية اللاتينية المتوسطية، ومن هنا فهى تعالج مصالحها وأمنها وأولوياتها ولكن بصبر وأناة ومشاركات ما.

لكن الذى لاشك فيه أنها تسعى لتحقيق مصالحها أولا وبعضا من مصالحنا ثانيا، ولكن أيضا فى إطار مصالحها هى.

هى أيضا تفترض فينا القصورعلى نحوما،لكنها تمارس وصايتها بذكاء وخبرة.

إن برنامج المبادرة الأوروبية يطرح نفس نقاط المبادرة الأمريكية. لكن الاختلاف يجىء فى أن أوروبا تحاول الظهور بمظهر الشريك فى حين تعلن أمريكا الوصاية منذ البداية.

ولكن هل حقا يمكن تحقيق شراكة سواء مع أمريكا طبقا لمشروع كولن باول أو مع أوروبا طبقا للمبادرة الأوروبية؟

الحقيقة أن الشراكة تقتضى الندية، والندية تعنى التوازن المتماثل. فهل نحن أنداد لهؤلاء، وهل نحن نملك أدوات أو قدرات تجعل التوازن بيننا وبينهم متماثلا أو قريبا من التماثل ؟.

وهل نحن إذا قبلنا، أو حاولنا قبول، تلك الشراكة نملك مشروعا وطنيا يضاهى مشروعهم؟

إن الذى يضفى على حكوماتنا شيئا من التوازن أو قدرا من الندية هو وجود هذا المشروع واستناد الحكومات إلى تأييد شعبى عارم.

لكن لو كان هذا المشروع موجودا، وهذا الاستناد إلى الشعوب موجودا، لما كنا فى هذا الوضع المزرى الذى نحن فيه.

لأن وجود هذا المشروع والاستناد إلى الشعوب يعنى أن الحكومات راغبة فى تحقيق اصلاح سياسى واقتصادى واجتماعى حقيقى.

لكن المأساة تكمن فى أن للحكومات مشاريعها المناقضة لمصالح شعوبها. كما أن الحكومات تستبعد الشعوب وتهمشها. نحن لدنيا حكومات معلقة فى الهواء ولا تستند إلى دعم شعبى حقيقى . حكومات لا ترى لأحد حقا فى الديمقراطية منذ أكثر من خمسين عاما وليست مستعدة على الإطلاق للتنازل عن هذا المجد والسؤدد ، بل يسعى بعض الحكام إلى توريث شعوبنا إلى أبنائهم، وكأننا قطيع يباع ويشترى.

حكامنا هم الذين فتحوا الثغرة أمام الأجنبى ليزعم كذبا وزورا بأنه يحزن لما أصبحنا فيه، وأنه يسعى مخلصا لتخليصنا، وليطرح حقا يراد به باطل.

حكامنا الذين قبلوا بكل أشكال التدخل الأجنبى اقتصاديا، لإن ذلك يتفق ومصالحهم، قبلوا الإنفتاح والتكيف الهيكلى والخصخصة، واقتصاد السوق وتحرير التجارة ، ودفع العملة المحلية للإنهيار، ورفع الدعم عن الأساسيات، واغراقنا فى الديون. مازالوا يقبلون بكل ما يملى عليهم اقتصاديا.

حكامنا الذين قبلوا التراجعات فى القضية الفلسطينية. خطوة خطوة إلى الوراء حتى أهدرت القضية الفلسطينية وقامت أمريكا بغزو العراق، وهى تهدد الآن سوريا علنا.

قبلنا بالضغوط المتواصلة حتى أصبح لشارون الكلمة النافذة فى حل القضية التى تخص الأمن القومى العربى كله.

وعندما يتطاول التدخل ويحمل شبهة المساس بالسلطة، إذ أن أمريكا لم تعد تكتفى بالأصدقاء حكاما، إنها تريد العملاء حكاما، يتذكر بعض أصدقاء الولايات المتحدة استراتيجيا، أن هنالك خصوصية يجب ألا تمس وهنالك محلية يجب أن تحترم ، وهنالك الداخل الذى هو صاحب القرار الأول والأخير فيما يخصه.

نحن ضد التدخل الأجنبى أيا كان شكله، وأيا كان ما يسطره من مبادئ هو ينكرها علينا علنا فى كل القضايا، وفى كل مكان. هو لا يبالى بأى حقوق لنا، وأولها حقنا فى الاستقلال

وصناعة قرارنا بأنفسنا. إن تدخله فى شئوننا، ومحاولته رسم سبل حياتنا هو انتهاك كامل لديمقراطيتنا وإرادتنا. ومسار علاقته بنا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى اليوم يؤكد أننا بالنسبة إليه لسنا غير مجال نفوذ ومصدر ثروات عليه أن ينهبها. هو الذى إحتضن الإرهاب ودربه ونماه وغذاه، وهو الذى اصطنع الديكتاتوريين وساندهم ليقوموا عنه بدوره العدوانى، ثم هو بعد ذلك يحاسبنا على الإرهابيين والديكتاتوريين. وهو الذى يقف وراء المؤسسات المالية الدولية ليدمر اقتصادياتنا، ثم يحاسبنا عن تنفيذ قراراته المدمرة.

هو الذى يدعم أعدى أعدائنا، الصهيونية والاستيطان، ويفرض علينا عدم الاستقرار المتواصل وضرورة الانفاق الحربى، ثم يحاسبنا على نتائج أعماله وكأننا قمنا بها حبا فى عدم الاستقرار والحرب.

الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تعادينا وتقف بكل ثقلها فى الخندق الآخر. وتتهمنا نحن بالعداء لها، وكأنه علينا أن نقابل عداءها بثقافة الحب والتسامح.

إن بلادنا تعانى حقا سياسيا واقتصاديا وإجتماعيا. تعانى الغلاء والبلاء والبطالة وحصار الأحزاب، وتزوير الانتخابات، وتزوير البيانات، والتصريحات الكاذبة. والافتقار إلى العلاج الصحى الحقيقى والتعليم الصحيح. بلادنا عادت إلى أيام أشبه بأيام ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. الاحباط لا يجئ من الخارج فقط، بل هو أشد هولا فى الداخل . الاحباط واليأس وافتقاد الأمل.

إننا نحتاج وبحق إلى تغييرات أساسية فى كل نواحى حياتنا ليس لأن الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى يرى ذلك، أو يضغط من أجل تحقيق ذلك على الطريقة الأمريكية أو الأوروبية، ولكن لأن بلادنا وشعوبنا فى حالة ملحة للتغيير. نحن فى القرن الواحد والعشرين نعيش وكأننا فى القرن التاسع عشر.

العالم يخطو إلى الأمام ونحن نتراجع إلى الوراء.

نحن نريد تغييرا مصيريا، مصريا، إلى الأمام.

الخطب لا تكفى لصد الهجمة الأمريكية أو الضغط الأوروبى اللين.

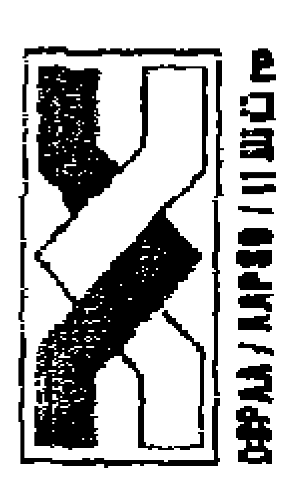
التنفيذ وحده هو الذى يحشد الشعب مع حكومة تمثله ليواجه الضغط ويحقق التوازن.

والتغيير المطلوب تغيير حال، لا يقبل التأجيل ولا يحتمله.

إقبلوا بالتغيير المصرى من الداخل.

قبل أن ترغموا على التغيير الأجنبى من الخارج.

الفهـــــــــرس



منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

(م.ت.ش.أ.أ.)

٨٩ شارع عبد العزيز آل سعود، منيل الروضة ص.ب ٦١

الملك الصالح، ١١٥٥٩ القاهرة ، مصر

هاتف : ٣٦٣٦٠٨١/٣٦٢٢٩٤٦ (٢٠٢)

فاكس : ٣٦٣٧٣٦١(٢٠٢)

E.mail: aapso@idsc.net.eg

aapso@tedata.net

